مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجمهورية اليمنية

المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة (II P175791)

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

المسودة النهائية

2 مايو 2021

المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (P175791)

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

إعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدعم من إيف بريفوست

تاريخ الوثيقة

النسخة 1 لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	المراجعة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	8 ديسمبر 2020
النسخة 2 لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مقدم إلى البنك الدولي	17 ديسمبر 2020
ملاحظات فريق الجودة في البنك الدولي على النسخة 2	تم تداولها داخل البنك الدولي	23 ديسمبر 2020
ملاحظات فريق الجودة في البنك الدولي على النسخة 2	استلمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	7 يناير 2021
النسخة 3 لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومصفوفة الاستجابة	مقدمة إلى البنك الدولي	15 يناير 2021
ملاحظات فريق الجودة في البنك الدولي على النسخة 3	استلمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	20 يناير 2121
النسخة 4 ومصفوفة الاستجابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مقدمة إلى البنك الدولي	3 مارس 2021
ملاحظات فريق تقييم جودة الدراسات البيئية في البنك الدولي	استلمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	8 أبريل 2021
ملاحظات فريق تقييم جودة الدراسات البيئية في البنك الدولي	استلمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	13 أبريل 2021
النسخة 5 ومصفوفة الاستجابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مقدمة إلى البنك الدولي	29 أبريل 2021
النسخة 6 النهائية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مقدمة إلى البنك الدولي	2 مايو 2021

جدول المحتويات

قائمة جداول 6

الاختصارات 7

مسرد المصطلحات المستخدمة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 9

ملخص تنفيذي 11

الفصل 1 المقدمة والمعلومات الأساسية 1

1.1 المقدمة 1

1.2 معلومات أساسية 1

1.3 الأساس المنطقي للمشروع 1

1.4 الدروس المستفادة 1

الفصل 2 وصف المشروع 2

2.1 مكونات المشروع 2

المكون الأول: استعادة الخدمات (40 مليون دولار أمريكي) 2

المكون 2: دعم التنفيذ وتنمية القدرات 2

المكون 3: الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ 2

2.2 المستفيدون من المشروع 2

الفصل 3 الترتيبات المؤسسية والتنفيذية 3

3.1 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) 3

3.1.1 وكالة الرصد المستقلة (TPM) 3

3.1.2 تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 3

3.2 الشركاء المنفذون 3

3.2.1 مشروع الأشغال العامة 3

3.2.2 وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق (RMF-IU) 3

3.2.3 وحدة إدارة مشاريع المياه الحضرية (UW-PMU) 3

3.3 أصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون 3

3.3.1 المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي (LCs) 3

3.3.2 المجالس المحلية 3

3.3.3 صناديق النظافة المحلية 3

3.3.4 منظمات المجتمع المدني (CSOs) 3

3.4 البنك الدولي 3

3.5 لجنة التنسيق الفني للمشروع (TCC) 3

الفصل 4 الإطار القانوني والتنظيمي 4
4.1 متطلبات البنك الدولي..... 4
4.1.1 الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي..... 4
4.1.2 إرشادات البيئة والصحة والسلامة 4
4.1.3 تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية 4
4.1.4 إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 4
4.1.5 إجراءات إدارة العمل 4
4.1.6 خطة إشراك أصحاب المصلحة 4
4.1.7 آلية التظلم..... 4
4.1.8 خطة الالتزام البيئي والاجتماعي 4
4.1.9 الإفصاح عن المعلومات..... 4
4.1.10 مكونات الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC)..... 4
4.2 متطلبات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع..... 4
4.3 المتطلبات والسياسات الوطنية..... 4
4.3.1 خطة العمل البيئية الوطنية..... 4
4.3.2 قانون حماية البيئة 4
4.3.3 قانون المياه 4
4.3.4 إعادة التوطين..... 4
4.3.5 العمل..... 4
4.3.6 الاتفاقيات الدولية 4
4.4 مقارنة بين متطلبات البنك الدولي والمتطلبات اليمنية..... 4
الفصل 5 خط الأساس البيئي والاجتماعي..... 12
5.1 الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة النفايات الصلبة..... 12
5.2 المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية 12
5.3 الطرق الحضرية والنقل 12
5.4 الطاقة..... 12
5.5 المناخ..... 12
5.6 التحديات المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بتغير المناخ 12
الفصل 6 المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والتخفيف منها 13
6.1 مخاطر الاختيار والتصميم وتحديد الموقع 13
6.2 المخاطر والآثار المتعلقة بالمقاول 13
6.3 المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع..... 16
6.3.1 ادارة النفايات الصلبة..... 16
6.3.2 المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية 18

1.6.1 الطرق الحضرية..... 21
1.6.2 الكهرباء للخدمات الحرجة..... 22
الفصل 7 إجراءات معالجة القضايا البيئية والاجتماعية 24
7.1 قائمة الاستبعاد..... 24
7.2 الفحص 24
7.3 أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية 24
7.4 دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) في العقود..... 24
7.5 متطلبات التشاور والإفصاح..... 24
7.6 آلية التظلم..... 24
7.7 تنفيذ إجراءات التخفيف للمشاريع الفرعية 24
الفصل 8 الرصد والإبلاغ..... 25
8.1 قاعدة البيانات البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي 25
8.2 مراقبة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية..... 26
8.3 مراقبة المقاولين..... 26
8.4 تقارير الإنجاز..... 27
الفصل 9 القدرات..... 28
9.1 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع..... 28
9.2 مشروع الأشغال العامة ((PWP 28
9.3 الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق..... 28
9.4 وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية..... 28
9.5 تنمية القدرات 28
9.6 الميزانية..... 28
الملحق 1. نموذج فحص المشاريع الفرعية..... 29
نموذج فحص المشكلات البيئية والاجتماعية المحتملة 29
نتائج الفحص..... 30
الملحق 2. معايير الجودة البيئية اليمنية 31
الملوثات المايكرو بيولوجية في المياه العامة غير المعالجة التي تصل عبر شبكة التوزيع..... 33
الملوثات البيولوجية 33
مياه الصرف الصحي 33
الملحق 3. الخطوط العريضة الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي 37
الملحق 4. مخطط إرشادي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية 39
الملحق 5. الإشتراطات البيئية والاجتماعية للمقاولين..... 41
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول ((C-ESMP..... 41

التدريب البيئي والاجتماعي والصحة والسلامة..... 41
التدريب التوجيهي..... 42
توجيه الزوار..... 42
تدريب الموظف والمقاول على المهام الجديدة..... 42
إدارة موقع البناء..... 42
الغطاء النباتي..... 42
حماية المنشآت القائمة..... 43
مخلفات الأنشطة الإنشائية..... 43
جودة الهواء..... 43
المواد الخطرة والسامة..... 44
لافتات المنطقة..... 44
الحُفر الترابية والمحاجر..... 44
موقع مخيمات العمال..... 45
تفكيك المخيمات ومواقع العمل والمحطة..... 45
الصحة والسلامة..... 45
الطقس القاسي وإغلاق المرفق..... 45
المراحيض والاستحمام..... 45
إمدادات مياه الشرب..... 46
منطقة أكل نظيفة..... 46
معدات الحماية الشخصية (PPE)..... 46
الضوضاء..... 46
العمل في المجاري..... 47
الإسعافات الأولية والحوادث..... 47
الأمراض المعدية..... 48
كوفيد -19..... 49
الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات..... 49
السلامة على الطريق والسلامة المرورية..... 50
الموروث الثقافي..... 50
حالات الطوارئ..... 51
إشراك أصحاب المصلحة..... 51
إدارة القوى العاملة..... 51
تدفق العمالة..... 51
ظروف العمل..... 52
التأمين..... 52
آلية التظلم للعمال..... 52

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين *53*
الحماية من عمالة الأطفال..... *53*
القواعد السلوكية..... *54*
إعداد التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول..... *55*
الملحق ***6.*** نموذج الشكاوى والمقترحات *57*

قائمة الجداول

الجدول 1: مقارنة بين البنك الدولي والمتطلبات البيئية والاجتماعية اليمنية ذات الصلة بالمشروع 25
الجدول 2: المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والصحية المرتبطة بأنشطة مقاولي المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن 39
الجدول 3: الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية الخاصة بمدافن النفايات 41
الجدول 4: الآثار المحتملة والتخفيف المطابق للمشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية 43
الجدول 5- الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للطرق الحضرية (أعمال الصيانة الروتينية القياسية) 44
الجدول 6: الآثار المحتملة والتخفيف المطابق للكهرباء للمشاريع الفرعية للخدمات الحيوية 44
الجدول 7 - خطة المراقبة 50
الجدول 8 - التكاليف الإرشادية لأنشطة بناء القدرات 53
الجدول 9 - الحدود المسموح بها لملوثات الهواء الرئيسية 56
الجدول 10 الحد الأقصى لمستوى الضوضاء المسموح به في البيئات المختلفة (وحدة ديسيبل ديسيبل) 56
الجدول 11: الخصائص الفيزيائية لمياه الشرب 56
الجدول 12 - المواد غير العضوية في مياه الشرب 56
الجدول 13 - الحدود القصوى للملوثات العضوية في مياه الشرب 57
الجدول 14 - الحدود القصوى للمواد السامة في مياه الشرب 57
الجدول 15 - الملوثات البكتيرية 58
الجدول 16 - الحد الأقصى لمستويات المواد الكيميائية في مياه الصرف الصناعي والتجاري التي يتم تصريفها في شبكة الصرف الصحي العامة 58

الاختصارات

AWD	الإسهال المائي الحاد
CERC	مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ
CSO	منظمة المجتمع المدني
DFID	قسم التنمية الدولية
DLAs	السلطات المحلية في المنطقة
DNA	تقييم الأضرار والاحتياجات
ECRP	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن
EHS	الصحة والسلامة البيئية
EHNP	مشروع الصحة والتغذية الطارئ
EPL	قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي
ESHS	المتطلبات البيئة والاجتماعية (بما في ذلك العمل) والصحة والسلامة
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESS	المعايير البيئية والاجتماعية
FMFA	اتفاقية إطار الإدارة المالية
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	منتج التطوير الإجمالي
GHS	إرشادات الصحة والسلامة العامة
GIIP	ممارسة الصناعة الدولية الجيدة
GIS	نظام المعلومات الجغرافية
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
GM	آلية التظلم
GRM	آلية معالجة المظالم
GOAM	الهيئة العامة للآثار والمتاحف
HSSE	الصحة والسلامة والمجتمع والبيئة
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDA	جمعية التنمية الدولية
IDP	النازحين داخلياً
LC	شركة محلية
LED	الصمام الثنائي الباعث للضوء
LMP	إجراءات إدارة العمل

LTI	الضرر الضائع للوقت
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MoWE	وزارة المياه والبيئة
NGO	منظمة غير حكومية
NWSSIP	الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه
PAP	الأشخاص المتأثرون بالمشروع
PMU	وحدة إدارة المشروع
PWP	مشروع الأشغال العامة
PV	الكهروضوئية
RCA	تحليل السبب الجذري
RoY	الجمهورية اليمنية
SCAP	خطة العمل التصحيحية للإجراءات الوقائية
SEA	الاستغلال والانتهاك الجنسيين
SH	التحرش الجنسي
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SMP	خطة إدارة الأمن
TCC	لجنة التنسيق الفني
TPM	وكالة الرصد المستقلة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UW-PMU	وحدة إدارة مشروع مياه الحضر
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WSLC	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي
WSS	إمدادات المياه والصرف الصحي
WTP	محطة معالجة المياه
WWTP	محطة معالجة مياه الصرف الصحي
YIUSEP II	المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن

مسرد المصطلحات المستخدمة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

إجراء العثور بالصدفة: الاكتشاف بالصدفة هو مادة أثرية تمت مواجهتها بشكل غير متوقع أثناء إنشاء المشروع أو تشغيله. إجراء العثور بالصدفة هو إجراء خاص بالمشروع سيتم اتباعه إذا تمت مصادفة تراث ثقافي غير معروف من قبل أثناء أنشطة المشروع. سيحدد إجراء فرص الاكتشافات كيفية إدارة فرص الاكتشافات المرتبطة بالمشروع. سيشمل الإجراء مطلباً بإخطار السلطات المختصة بالأشياء أو المواقع التي تم العثور عليها من قبل خبراء الموروث الثقافي؛ لتسييج منطقة الاكتشافات أو المواقع لتجنب المزيد من الإزعاج؛ لإجراء تقييم للأشياء أو المواقع التي تم العثور عليها من قبل خبراء الموروث الثقافي؛ لتحديد وتنفيذ الإجراءات المتوافقة مع القانون الوطني؛ ولتدريب موظفي المشروع والعاملين في المشروع على إجراءات العثور بالصدفة.

عمالة الأطفال : تتكون عمالة الأطفال من العمل الذي يقوم به الأطفال إذا اتسم هذا العمل بالاستغلال الاقتصادي أو من المحتمل أن يشكل خطرا على تعليم الطفل أو متعارضا معه، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

الامتثال: يحدد الامتثال مدى تلبية الإجراء أو العملية للمتطلبات التي وضع من أجلها هذا الإجراء.

التخلص (من النفايات) : إلقاء النفايات أو الإتلاف النهائي للنفايات والتربة الملوثة والمواد السامة أو الخطرة. وقد تتم عملية التخلص من النفايات أو الفضلات عن طريق إلقائها في مكبات آمنة ومصرح بها أو في أحواض سطحية أو عن طريق حرقها.

النفايات السائلة: مياه الصرف الصحي المعالجة أو غير المعالجة، التي تتدفق من محطة معالجة أو مجاري أو مصبات صناعية؛ وهي تعني بشكل عام النفايات التي يتم تصريفها في المياه السطحية.

إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSGs): هي وثائق فنية مرجعية تتضمن بيانات عامة وصناعية خاصة بالممارسات الصناعية الدولية الجيدة. تحتوي إرشادات البيئة والصحة والسلامة على مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر قابلة للتحقيق بشكل عام في المنشآت الجديدة من خلال التكنولوجيا الحالية بتكلفة معقولة. للاطلاع على المرجع الكامل، يرجى الرجوع إلى إرشادات مجموعة البنك الدولي المعنية بالبيئة والصحة والسلامة http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+sustainability/our+approach/risk+management/ehsguidelines.

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: يعتبر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أداة حماية لتحديد الآثار البيئية المحتملة لمشروع مقترح وتقييمها وتقييم البدائل وتصميم تدابير التخفيف والإدارة والمراقبة المناسبة.

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية: هي مستند ضمانات يوفر تفاصيل حول: (أ) التدابير الواجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل مشروع لإزالة الآثار البيئية الضارة أو معادلتها، أو تقليلها إلى مستويات مقبولة؛ و (ب) الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير.

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية: هو مستند ضمانات يدرس القضايا والآثار المرتبطة عندما يتكون المشروع من برنامج و / أو سلسلة من المشاريع الفرعية، ولا يمكن تحديد الآثار حتى يتم تحديد تفاصيل البرنامج أو المشروع الفرعي. يحدد هذا الإطار المبادئ والقواعد والإرشادات العامة والإجراءات اللازمة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية، ويحتوي على تدابير وخطط للحد من الآثار السلبية و/أو التخفيف منها و / أو تعويضها وتعزيز الآثار الإيجابية، والأحكام الخاصة بتقدير تكاليف هذه التدابير ووضع ميزانيتها، ومعلومات عن الجهة أو الجهات المسؤولة عن معالجة آثار المشروع.

الممارسة الصناعية الدولية الجيدة: تعرف الممارسة الصناعية الدولية الجيدة على أنها ممارسة للمهارة المهنية، والاجتهاد، والحكمة، والتبصر والتي هي متوقعة بشكل معقول من المهنيين ذوي الخبرة والمهارة الذين يعملون في نفس نوع التعهد تحت نفس الظروف أو تحت ظروف مشابهة عالميا أو إقليميا. وينبغي أن تتمخض هذه الممارسة عن استخدام المشروع لأنسب التقنيات في الظروف الخاصة بالمشروع.

المظالم: هي قضية أو شاغل أو مشكلة أو مطالبة (متصورة أو فعلية) يرغب فرد أو جماعة محلية معالجتها أو حلها من شركة أو مقاول ما.

آلية معالجة المظالم (GRM): هي طريقة رسمية محلية لاستلام الشكاوى والمقترحات من الأفراد أو المجتمعات المحلية والذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً من المشروع، وتقييمها وحلها.

النفايات الخطرة: هي المنتجات الثانوية للمجتمع التي يمكن أن تشكل خط ا ر كبي ا ر أو محتم لا على صحة الإنسان أو البيئة عند إدارتها بطريقة غير سليمة. يكون للمواد المصنفة على أنها نفايات خطرة خاصية واحدة على الأقل من الخصائص الأربعة التالية: قابلية الاشتعال، التأكسد، التفاعل، أو السمية -أو المُدرجة في القوائم الخاصة.

خسارة الوقت الضائع (LTI) هو عدم القدرة على العمل ليوم عمل كامل واحد على الأقل بعد اليوم الذي وقع فيه الحادث أو المرض.

يوم العمل الضائع هو عدد أيام العمل (متتالية أم متفرقة) بعد تاريخ الإصابة أو بداية المرض الذي كان فيه الموظف بعيداً عن العمل أو مقتصراً على نشاط العمل المقيد بسبب إصابة أو مرض مهني.

التخفيف: هي التدابير المتخذة للحد من الآثار الضارة على البيئة.

الرصد: ويعني الرصد أو الاختبار بشكل دوري أو مستمر لتحديد مستوى الامتثال للمتطلبات القانونية أو مستويات الملوثات في مختلف الوسائط أو في البشر والحيوانات وغيرها من الكائنات الحية.

الصحة والسلامة المهنية: يتعامل هذا المفهوم مع جميع جوانب الصحة والسلامة في مكان العمل ويركز بشدة على الوقاية الأولية من المخاطر (منظمة الصحة العالمية).

الحمأة الناتجة. **بقايا شبه صلبة** ناتجة **عن عدد من عمليات معالجة الهواء أو الماء. يمكن أن تكون الحمأة نفايات خطرة.**

النفايات الصلبة: هي المواد غير السائلة، غير القابلة للذوبان، والتي تتراوح بين القمامة البلدية إلى النفايات الصناعية، والتي تحتوي على مواد معقدة، وأحيانا خطرة. وتشمل النفايات الصلبة حمأة مياه المجار ي، والنفايات الزراعية، ومخلفات الهدم، ومخلفات التعدين. ومن الناحية الفنية النفايات الصلبة تتضمن ايضا السوائل والغازات في الحاويات.

أصحاب المصلحة: هم الأشخاص أو المجموعات الذين يتأثرون بمشروع ما بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك أولئك الذين قد تكون لهم مصالح في مشروع ما و / أو القدرة على التأثير في نتائجه سواء بشكل إيجابي أو سلبي. وقد يشمل مفهوم أصحاب المصلحة المجتمعات المحلية المنتفعة أو الأفراد المنتفعين محليا وممثليهم الرسميين أو غير الرسميين، والسلطات الحكومية الوطنية أو المحلية، والسياسيين، والزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، والمجتمع الأكاديمي، وغيرها من الشركات.

مشاركة أصحاب المصلحة: وهي عملية واسعة وشاملة ومستمرة بين داعمين المشروع والمنتفعين المحتملين من المشروع، والتي عادة ما تطيل عمر المشروع. وهي تشمل الاستشارات والكشف عن المعلومات ونشرها، والمشاركة.

محطة معالجة مياه الصرف الصحي ***(WWTP)*****. مرفق يحتوي على سلسلة من الخزانات والفواصل والفلترات وغير ذلك من الإجراءات والعمليات الأخرى التي يتم بواسطتها فصل الملوثات من المياه.**

ملخص تنفيذي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) للمشروع الثاني الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (YIUSEP II) من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).

يتولى البنك الدولي تمويل المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (YIUSEP II) لدعم إعادة الأعمار والتعافي في اليمن، ضمن سياسة البنك التشغيلية (OP 10.00) الفقرة 12، في إطار المشاريع أثناء الحاجة المُلحّة للمساعدة أو في حال وجود محدودية القدرات. يهدف المشروع إلى إعادة إيصال الخدمات الرئيسية المُلحّة إلى المناطق الحضرية في مدن مُختارة في الجمهورية اليمنية. تغطي الخدمات المُستهدفة أربعة قطاعات: (1) الخدمات البلدية الإضافية وإدارة المخلفات الصلبة (2) المياه والصّرف الصّحي في المناطق الحضرية، (3) الطرق في المناطق الحضرية، (4) خدمات الكهرباء المُلحّة.

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) وفق إطار العمل البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي (ESF) وتحديداً

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لتلبية متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ولا سيما المعيار البيئي والاجتماعي بشأن تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة (EHS). كما أنه يستوفي متطلبات إجراءات وممارسات البيئة والصحة والسلامة (EHS) لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ويتوافق مع القوانين واللوائح البيئية والاجتماعية اليمنية.

يعد استخدام إطار العمل مناسباً وضرورياً، نظراً لأن المشروع يتكون من عدد كبير من المشاريع الفرعية في العديد من المواقع المختلفة، كون الموقع والأنشطة المحددة لكل مشروع فرعي لن يتم تحديدها إلا أثناء التنفيذ.

وبالتوازي مع ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد إجراءات لإدارة العمل (LMP) لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2)، وخطة العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال والإعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي وخطة إدارة الأمن (SMP) لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4)، وإطار إعادة التوطين لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5)، وخطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) مسؤول عن تنفيذ المشروع بالكامل بالتعاون مع ثلاثة شركاء تنفيذيّين محليّين: مشروع الأشغال العامة (PWP) والوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق (RMF-I) ووحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية (UW-PMU). كما قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بتوظيف مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية (ESSO) ومقرّه في مدينة صنعاء للإشراف على تنفيذ السياسات الوقائية للمشروع بالإضافة إلى مسؤول تعميم النوع الاجتماعي ومسؤول الصحة والسلامة، وخبير دولي بدوام جزئي لتقديم الدعم لضابط الحماية البيئية والاجتماعية (ESSO) ومسؤول

الصحة والسلامة.

سوف يقوم المشروع فقط بإعادة بناء أو استعادة أو إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة دون أن تكون هناك توسعة للمنشآت القائمة ولن يتم إقامة مرافق جديدة، وسيتم تسليم المرافق المعاد تأهيلها إلى السلطات المختصة. كما لن يقدم المشروع المساعدة الفنية لتطوير خطط التشغيل والصيانة (O&M) للمرافق التي أعيد بناؤها أو تأهيلها. وبالتالي، فإن قضايا مثل تحديد مواقع المرافق، والعديد من آثارها التشغيلية ستكون خارج نطاق المشروع.

يرتبط الجزء الأكبر من مخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة (ESHS) ارتباطاً مباشراً بأنشطة البناء وإعادة التأهيل للمقاولين الذين سيقومون بإعادة بناء وتأهيل وإعادة المرافق المستهدفة للعمل. على الرغم من أن ملف المخاطر قد يختلف بين بعض الأنشطة، إلا أن الملف العام للمخاطر المرتبطة بأنشطة البناء متشابهة بالنسبة للقطاعات الأربعة المستهدفة.

يوضح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تفاصيل تدابير التخفيف المحددة لكل قطاع من القطاعات الأربعة المستهدفة.

سوف يتولى مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية فحص جميع مقترحات المشاريع الفرعية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون من أجل: (1) تحديد القضايا البيئية والاجتماعية التي قد تنشأ عن المشروع الفرعي، (2) تحديد المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة (ESS)؛ (3) تحديد التصنيف المناسب للمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، و؛ (4) تحديد نوع التقييم البيئي والاجتماعي المطلوب، بما في ذلك الأدوات / الخطط المحددة.

وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية تتناسب مع المشاريع الفرعية التي لا تتطلب دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية، وفقاً لجدول المحتوى التالي:

(i) ورقة الملخص
(ii) وصف المشروع الفرعي
(iii) التقييم القبلي البيئي والاجتماعي
(iv) المشاورات
(v) أدوات التخفيف من المخاطر

ستتطلب المشاريع الفرعية التي تسبب تأثيرات بيئية واجتماعية كبيرة دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، وقد تتطلب أيضاً خطة لإعادة التوطين. وقد تم تفصيل الإرشادات الخاصة بخطط إعادة التوطين في إطار عمل إعادة التوطين الخاص بالمشروع.

سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون اشتراطات البنك الدولي الخاصة **بالتشاور والإفصاح**، على النحو المفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع. وستبدأ المشاورات بمجرد الانتهاء من فحص المشاريع الفرعية وسيتم الاحتفاظ بسجلات المشاورات في مكتب المشروع. وستأخذ المشاورات في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي لليمن، فضلاً عن وباء كوفيد-19 المستمر.

سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بتضمين **الإشتراطات البيئية والاجتماعية**

للمقاولين في وثائق العطاء ووثائق العقود، بحيث يكون مقدمو العطاءات المحتملين على دراية بمتطلبات الأداء البيئي والاجتماعي المتوقعة منهم ويكونون قادرين على عكس ذلك في عطاءاتهم. سيتم تضمين تكلفة استيفاء المقاولين لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) في عقودهم الخاصة. كما سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بفرض امتثال المقاولين لهذه المتطلبات.

تشمل المتطلبات 10 أقسام:

1) خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول (C-ESMP)
2) التدريب حول المتطلبات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة
3) إدارة موقع البناء
4) الصحة والسلامة المهنية (OHS)
5) السلامة على الطرق والسلامة المرورية
6) إجراءات الاكتشاف بالصدفة
7) التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة
8) إشراك أصحاب المصلحة
9) القواعد السلوكية

وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برصد تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه، مع مدخلات من شركاء التنفيذ ووكيل الرصد المستقل (TPM). وسوف يعمل مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان إدراج مراقبة الضمانات في التقارير الفصلية للمشروع المقدمة إلى البنك الدولي.

سوف يضع المشروع آلية للتظلم (GM)، كما هو مفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع، والتي سيتم استخدامها للقضايا البيئية وإعادة التوطين والقضايا الاجتماعية. كما سيتولى مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين معالجة الشكاوى المتعلقة بنشاط المشروع.

يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بتوفير تغطية كاملة، كجزء من الرسوم التي سيتقاضاها من البنك، تكاليف مسؤول الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية ومسؤول تعميم النوع الاجتماعي ومسؤول الصحة والسلامة، بالإضافة إلى أي تكاليف تشغيلية مرتبطة بذلك.

ويقوم الشركاء المنفذون بتغطية تكاليف مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية ومسؤولي الصحة والسلامة الخاصين بهم كجزء من الاتفاقية التعاونية للمشروع (PCA) الموقعة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. قد لا يعمل هؤلاء الموظفون بدوام كامل في أنشطة المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، حيث إن كل شريك منفذ لديه شراكة مع العديد من المشاريع.

يتم تضمين تكلفة العناية الواجبة لمشاريع فرعية محددة (إعداد نموذج الفرز، والمشاورات، وآلية التظلم، وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، والرصد) في التكاليف / الميزانية لكل مشروع فرعي.

الفصل 1
المقدمة والمعلومات الأساسية

1.1 المقدمة

1. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتلبية متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الخاصة بالبنك الدولي، وكذلك القوانين واللوائح البيئية الوطنية، للمشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (P175791 ،(YIUSEP II). يعد استخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مناسباً وضرورياً، نظراً لأن المشروع يتكون من عدد كبير من المشاريع الفرعية في العديد من المواقع المختلفة، وأن المواقع والأنشطة المحددة لكل مشروع فرعي لن يتم تحديدها إلا أثناء التنفيذ.

2. سوف يوجه إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين، لضمان تلبية جميع المشاريع الفرعية لمتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، بما في ذلك إعداد أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشاريع الفرعية وفقاً للإطار البيئي والاجتماعي (ESF). ولهذا الغرض، يوضح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بالتفصيل كيف سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بفحص كل مشروع فرعي لتقييم مخاطره وتأثيراته البيئية والاجتماعية، وتحديد تدابير التخفيف الضرورية، ومراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وعلى الأخص الأداء البيئي والاجتماعي لمقاولي المشروع.

3. قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد إجراء موازٍ لإدارة العمل (LMP) لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2)، وخطة للعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال والانتهاك الجنسيين / التحرش الجنسي وخطة لإدارة الأمن (SMP) لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4)، وإطار إعادة التوطين لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5)، إضافة إلى خطة إشراك أصحاب المصلحة، لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).

1.2 معلومات أساسية[1]

4. بعد خمس سنوات من الصراع المتصاعد، لا تزال الجمهورية اليمنية تواجه أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة. ففي مايو 2015، وضعت الأمم المتحدة اليمن في المستوى 3 من المحنة الإنسانية، وهو أعلى تصنيف للبلدان التي تعاني من الصراع. ومنذ ذلك الحين، وصفت اليمن بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم[2]، حيث يحتاج 24 مليون يمني إلى مساعدات إنسانية و 3.65 مليون نازح داخلياً. يعاني أكثر من 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، منهم 10 ملايين يعانون من الجوع الشديد. وطبقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019)، كان هناك 102,000 حالة وفاة أثناء القتال و 131,000 حالة وفاة غير مباشرة بسبب نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية والعديد من الإصابات. كما تواجه البلاد أيضاً أسوأ وباء للكوليرا في التاريخ الحديث، وتأثر الاقتصاد بشدة من جراء الصراع الذي طال أمده، مما أدى إلى حرمان

[1] تم استعارة قسم الخلفية من وثيقة التقييم المسبق للمشروع
[2] الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تصريحات أمام مؤتمر المانحين في جنيف في 3 أبريل 2018

الملايين من سبل عيشهم ووظائفهم وارتفعت مستويات الفقر إلى أكثر من 80٪. وفي عام 2018، قُدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن الإحصاءات الرسمية لم تعد متاحة، تشير الأدلة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد تقلص بنحو 40 في المائة تراكمياً منذ عام 2015م[3].

5. تأثرت المدن اليمنية بشدة نتيجة للصراع، حيث تعرضت البنية التحتية في المناطق الحضرية لدمار واسع النطاق. ففي يناير / كانون الثاني 2020، قُدرت الأضرار التي لحقت بالمدن الـ 16 التي شملها التقييم الأضرار والاحتياجات (DNA) الذي أصدره البنك الدولي بما يتراوح بين 6.9 و 8.5 مليار دولار أمريكي[4]. تعرض قطاع الإسكان لأكبر قدر من الضرر، حيث تراوحت تكاليفه بين 5.1 و 6.2 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع الصحة (605-740 مليون دولار أمريكي) وقطاع الطاقة (541-662 مليون دولار أمريكي). الأضرار المقدرة للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والنقل والتعليم هي أيضاً هائلة، وتقدر بمئات الملايين. من بين المدن الستة عشر التي شملها تقييم ألضرار والاحتياجات ، تعرضت صنعاء لأكبر قدر من الضرر، تليها تعز، حيث قدرت الأضرار بنحو 2.4 - 3.0 مليار دولار أمريكي و 1.4 - 1.7 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما تأثرت عدن والحديدة بشدة بالنزاع.

6. يتسبب الضرر الذي لحق بالمؤسسات العامة في اليمن في اضطرابات واسعة النطاق في الخدمات الحضرية الأساسية في جميع أنحاء البلاد. تتفكك الوكالات المسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية بسبب نقص الموارد ومتأخرات مدفوعات رواتب موظفي الخدمة المدنية لأكثر من ثلاث سنوات. منذ بداية الصراع، توقفت خدمات جمع النفايات، ودُمرت الطرق الحضرية، وتعرضت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والصرف لأضرار جسيمة، وتُركت المرافق الحيوية بدون كهرباء. ونتيجة لذلك، يفتقر ثلثا السكان إلى إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وتفشل خدمات الرعاية الصحية في تلبية الاحتياجات الهائلة للبلاد.

7. بالإضافة إلى ذلك، تضرر البلد نتيجة للفيضانات المنتظمة والأمطار الغزيرة التي فاقمت من حدة الوضع في المناطق الحضرية. ومن منتصف أبريل إلى أغسطس 2020، غمرت المياه صنعاء والحديدة وأبين ومأرب وعمران وصعدة والجوف و إب وحجة وحضرموت والضالع بسبب هطول الأمطار الغزيرة. وبحسب تقارير إعلامية، قُتل 172 شخصاً وأصيب كثيرون[5]. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن ما يقدر بنحو 300,000 شخص في اليمن فقدوا منازلهم ومحاصيلهم وماشيتهم وممتلكاتهم الشخصية[6]. إلى جانب الجفاف وزيادة الإجهاد المائي، من المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار والفيضانات المصاحبة لتغير المناخ. هناك تركيزات عالية للمخاطر والضعف في المناطق الحضرية، ولا سيما المدن الساحلية، بسبب التعرض لارتفاع مستوى سطح البحر وعرام العواصف والفيضانات المفاجئة والمخاطر الوبائية التي تعززها الفيضانات المفاجئة واستنفاد موارد المياه للاستهلاك المنزلي. بسبب الأزمات المتعددة المستمرة، يتمتع اليمن بقدرة محدودة للغاية على التعامل مع الآثار المستقبلية لتغير المناخ. إن مستوى الضعف الاقتصادي تجاه تغير المناخ مرتفع للغاية، حيث يعتمد أكثر من 80٪ من السكان على المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، فإن الأثر التراكمي للنزاع وتغير المناخ يؤدي إلى تفاقم المخاطر الصحية للمجتمعات الضعيفة.[7]

---

[3] نظرة عامة على الجمهورية اليمنية للبنك الدولي ، أبريل 2018

[4] التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن: المرحلة 3 (تحديث 2020) (باللغة الإنجليزية). واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/490981607970828629/Yemen-Dynamic-Needs-Assessment-Phase-3-2020-Update

[5] تضرر أكثر من 260 منزلاً ، بما في ذلك بعضها في مدينة صنعاء التاريخية وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو.

[6] مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أغسطس 2020 ، https://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2020/8/5f3e7faf4/300000-people-lose-homes-incomes-food-supplies-belongings-due-catastrophic.html

[7] http://www.emro.who.int/pandemic-epidemic-diseases/cholera/outbreak-update-cholera-in-yemen-12-january-2020.html

8. يعتبر خطر فيروس كورونا المستجد على اليمن مرتفعا للغاية مقارنة بالدول الأخرى حيث ألحق الصراع خسائر فادحة بقدرة البلاد على الاستجابة للأزمات. تم تنفيذ عمليات الإغلاق والحجر الصحي وإغلاق المطارات بشكل متقطع، مع تأثير غير معروف على احتواء انتشار كوفيد-19. وفقاً للوحة معلومات كوفيد-19 التابعة لمنظمة الصحة العالمية، اعتباراً من 23 نوفمبر 2020، كان هناك 2,073 حالة مؤكدة و 605 حالة وفاة مرتبطة بكوفيد-19 في اليمن، مما يشير إلى معدل وفيات يصل إلى 30٪[8]. على الرغم من قلة البيانات المتاحة لتحديد حجم المشكلة، إلا أن هناك إجماعاً عاماً بين وكالات التنمية على الأرض على أن الأرقام لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ. يُعد فيروس كورونا كوفيد-19 خطراً مضاعفاً لأن الشعب اليمني من بين أكثر الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم، وتشير الأدلة إلى أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية معرضون لخطر أكبر للإصابة بمرض خطير والموت من كوفيد-19[9]. كما أن كوفيد-19 مدمر للاقتصاد اليمني المتعثر ويزيد من تفاقم آثار الفيضانات الحضرية الأخيرة وانخفاض أسعار النفط العالمية، وهي الصادرات المهمة الوحيدة للبلاد.

9. تتأثر النساء بشكل غير متناسب بالصعوبات في اليمن بسبب عدم المساواة الموجودة مسبقاً المتعلقة بالأنظمة والأعراف الأبوية. التفاوتات بين الجنسين شديدة[10] والفرص الاقتصادية محدودة للغاية، حيث يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 6.2٪ فقط، مقارنة بـ 65.4٪ للرجال (منظمة العمل الدولية، 2015). الصراع والفيضانات الأخيرة لها تعرضت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي لأضرار جسيمة، مع عبء ثقيل على وجه الخصوص على عاتق النساء اللائي يقضين ما يصل إلى ست ساعات لجلب المياه في أجزاء من اليمن. أفادت التقارير أن الأطفال (الفتيات على وجه الخصوص) تغيبوا عن المدرسة لمساعدة أمهاتهم[11]. وجدت منظمة الصحة العالمية (2017) أيضاً حالات الإسهال المائي الحاد ووفيات حالات الكوليرا، 49٪ من النساء، و 34٪ من الأطفال دون سن الخامسة.[12]. لأن المرأة اليمنية أيضاً غائبة إلى حد كبير عن الحياة السياسية، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة جداً عند 35٪ فقط، مقارنة بـ 73٪ من الرجال.[13]، فإن قدرتها على التأثير في تخصيص الموارد واتخاذ القرار محدودة للغاية.

1.3 الأساس المنطقي للمشروع

10. تماشياً مع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، يستخدم المشروع إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية بدلاً من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) نظراً لأن الطبيعة الدقيقة وموقع المشاريع الفرعية وتأثيراتها غير معروفة تماماً. في وقت تقييم المشروع. وسيتم اختيار المشاريع الفرعية بعد أغسطس 2021، بمجرد أن يتمكن فريق المشروع من إجراء مشاورات أصحاب المصلحة لاختيار المشاريع الاستثمارية.

11. كما هو موضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1):

---

[8] https://covid19.who.int/region/emro/country/ye

[9] أنظر تقرير التغذية العالمي لعام 2020
https://globalnutritionreport.org/reports/2020-global-nutrition-report/2020-global-nutrition-report-context-covid-19

[10] تحتل البلاد المرتبة الأخيرة على مستوى العالم في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي (المرتبة 153). كما أن المرأة اليمنية غائبة إلى حد كبير عن الحياة السياسية ، ولديها معدلات متدنية للغاية في معرفة القراءة والكتابة تبلغ 35٪ فقط ، مقارنة بـ 73٪ من الرجال ، مما يحد من فرصهم في الحصول على عمل مفيد ومهني ، مما يؤثر على إمكاناتهم في الكسب.

[11] الدراسة النوعية لعام 2019 بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

[12] من المرجح أن يكون لديهم "تعرض مهني" أعلى من خلال قدر أكبر من الأعمال المنزلية.

[13] ويحد هذا أيضًا من فرصهم في الحصول على وظائف مفيدة ومهنية ، مما يؤثر على إمكانية كسبهم. المنتدى الاقتصادي العالمي ، 2020 ، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2020

يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المبادئ والقواعد والمبادئ التوجيهية والإجراءات لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. يحتوي على تدابير وخطط للحد من المخاطر والآثار السلبية وتخفيفها و / أو تعويضها، ومخصصات لتقدير وإعداد ميزانية تكاليف هذه التدابير، ومعلومات عن الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن معالجة مخاطر المشروع وآثاره، بما في ذلك قدرتها على الإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. يتضمن معلومات كافية عن المنطقة التي من المتوقع أن تكون فيها المشاريع الفرعية، بما في ذلك أي جوانب ضعف بيئية واجتماعية محتملة في المنطقة؛ والآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي يمكن توقع استخدامها.

1.4 الدروس المستفادة

12. يعتمد المشروع على المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (YIUSEP I; P164190) الذي نفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويتضمن مكونات مماثلة.

- نفذ المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن 154 مشروعاً فرعياً: مشروع الأشغال العامة (81)؛ وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق (25)؛ ونفذت وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية (26 مشروعا فرعياً) بينما نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 22 مشروعاً فرعياً في قطاع الكهرباء.
- أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية (المستوى 2)، وأشرفوا بشكل مشترك على تنفيذها من قبل المقاولين.
- لم يتطلب أي من المشاريع الفرعية إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (المستويان 3 و 4).
- أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون عمليات تفتيش بيئية واجتماعية وفحص الصحة والسلامة المهنية عادة على أساس أسبوعي أثناء تنفيذ المشروع الفرعي. تمت معالجة عدم الامتثال وتصحيحه على الفور من قبل فريق المقاول / مسؤولي السلامة.
- تضمنت حالات عدم امتثال المقاول ما يلي: (1) العمال الذين لا يرتدون معدات الوقاية الشخصية المناسبة: (2) العمال ليسوا على دراية كاملة بآلية معالجة المظالم الخاصة بالعمال؛ (3) عدم جمع النفايات والمخلفات على الفور ونقلها إلى المكب المخصص؛ (4) حالة واحدة من حالات عمالة الأطفال مع مقاول مشروع الأشغال العامة والتي تمت معالجتها على الفور.
  - أصيب رجل إشارة بجروح طفيفة وعولج في الموقع عندما قفز فوق ممر مشاة لتجنب سيارة قادمة أثناء صيانة عمود إنارة يعمل بالطاقة الشمسية في مدينة صنعاء في فبراير 2019. أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الفور مراجعة للحادث وحدد الدروس المستفادة؛ تم تحذير المقاول، وتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك تحديد متطلبات المسافة الآمنة لمخاريط الأمان والحواجز ومصابيح الأمان.
  - توفي عامل وأحد أقاربه في المجاري في موقع إعادة تأهيل الصرف الصحي التابع لمشروع الأشغال العامة في مارس 2019. أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحليل السبب الجذري (RCA)، وأعد ونفذ خطة عمل وقائية تصحيحية (SCAP)، بما في ذلك وضع متطلبات أكثر وضوحاً للمقاول للعمل في المجاري. أنهى مشروع الأشغال

العامة العقد. تم دفع التعويض من قبل المقاول وليس من قبل المشروع.

- أسفرت أعمال الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق (RMF-IU) في مدينة ذمار عن وفاة شخص. أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحليل السبب الجذري، وأعد خطة عمل وقائية تصحيحية. وتم إصدار إنذار للمقاول. كما تم دفع التعويض من قبل المقاول وليس من قبل المشروع.

- تم تنفيذ خطط العمل الوقائية التصحيحية هذه بما يرضي البنك الدولي، وتمكن كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المحليين من التعلم من هذه الحوادث وتعزيز الممارسات الوقائية الخاصة بهم.

- تضمنت الشكاوى التي تلقتها آلية معالجة المظالم طلبات من أجل: (1) إصلاح أو توفير صيانة دورية للمولدات المركبة أو منظومات الطاقة الشمسية؛ (2) إزالة النفايات والحطام من مواقع العمل على الفور؛ (3) صيانة الطرق النظيفة ومواقع الرصف لضمان الصرف المناسب لمياه الأمطار؛ (4) تجنب إحداث ضوضاء أو توليد الغبار؛ (5) تجنب المساس بخدمات أخرى مثل الكهرباء أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الصرف الصحي. عند حفر وتأمين المواقع؛ (6) الحفاظ على الوصول؛ (7) لتقصير مدة الأعمال التي تؤثر على الشوارع
- تتعلق العديد من الشكاوى بقضايا المشتريات أو العمل، مثل تأخر المدفوعات للمقاولين، والخلافات بشأن المدفوعات المستحقة المتبقية بين المقاولين والمقاولين من الباطن وموردي مواد البناء ومهندسي المقاول والعمال وشروط الدفع.
- تم حل معظم الشكاوى على الفور مع المقاولين بما يرضي المشتكيين، باستثناء المنازعات المالية بين المقاولين والأطراف الأخرى التي لم يكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طرفاً فيها. نصح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقاولين بحل هذه الشكاوى ودياً. وإذا لم يكن الشاكي راضيا، فلديه خيار الذهاب إلى المستوى الثاني من الإجراءات القانونية.

الفصل 2
وصف المشروع[14]

13. يمول البنك الدولي المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن)، بموجب أحكام البنك الدولي (الدليل التشغيلي 10.00)، الفقرة 12، المشاريع في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات. سيتم تنفيذ المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، بالشراكة مع الشركاء المنفذين المحليين.

14. الهدف العام لبرنامج المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن هو استعادة الوصول إلى الخدمات الحضرية الحيوية في مدن مختارة داخل الجمهورية اليمنية.

2.1. مكونات المشروع

15. بناءً على نجاح المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، سيتم تمويل المشروع من خلال منحة لحقوق السحب الخاصة من المؤسسة الدولية للتنمية بما يعادل xx مليون دولار أمريكي. سيمول المشروع إصلاح البنية التحتية الحضرية الحيوية التي تضررت من جراء الصراع والفيضانات الأخيرة (المكون 1)، مع تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على توفير استمرارية واستدامة تقديم الخدمات الحضرية (المكون 2). سمحت مهمة التقييم المسبق (8-9 ديسمبر 2020) بإعداد مجموعة من المشاريع الاستثمارية المبدئية للسنة الأولى، بناءً على المعايير الفنية ومعايير الاستدامة، بما في ذلك: (أ) القدرة على تلبية الاحتياجات غير الملباة في المدن المستهدفة؛ (ب) التأثير على الاستجابة لفيروس كوفيد -19؛ (ج) القدرة على بناء القدرة على الصمود في وجه الفيضانات الحضرية؛ (د) الجدوى (النظر في الوصول إلى السلع والإمدادات، والصراع والقدرات) وإمكانية التكامل مع الأنشطة الأخرى؛ (هـ) إمكانية خلق فرص عمل محلية. يتمثل أحد المبادئ الأساسية للمشروع في تحديد أولويات الاستثمارات التي تقدم أكبر قيمة مقابل المال وتزيد من عدد المستفيدين، بما في ذلك الفئات الضعيفة. استناداً إلى الدروس المستفادة من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، يتم تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال نهج مستهدف مكانياً ومتكاملاً للاستثمارات، مع تنسيق متعدد القطاعات وتحديد تشاركي وتخطيط للتدخلات. للاحتفاظ بالمرونة والقدرة على التكيف، سيحدث اختيار المشروع الفرعي على أساس تدريجي للاستجابة للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع بتنسيق متعدد القطاعات وتحديد تشاركي وتخطيط للتدخلات. للاحتفاظ بالمرونة والقدرة على التكيف، سوف يتم اختيار المشاريع الفرعية على أساس تدريجي للاستجابة للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع بتنسيق متعدد القطاعات وتحديد تشاركي وتخطيط للتدخلات. للاحتفاظ بالمرونة والقدرة على التكيف، سيحدث اختيار المشاريع الفرعية على أساس تدريجي للاستجابة للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع[15]. على الرغم مما سبق، فإن التوزيع العادل للموارد عبر المدن والقطاعات المختلفة خلال عامين من تنفيذ المشروع، يعد أيضاً أحد الاعتبارات الرئيسية في تصميم المشروع.

[14] يستند هذا الفصل إلى وصف المشروع في وثيقة التقييم المسبق للمشروع (PAD) المؤرخة 10 أبريل 2021 والتي شاركها البنك الدولي. إنها ليست النسخة النهائية.
[15] سيتم تفصيل معايير الاختيار بشكل أكبر في دليل عمليات المشروع (POM).

المكون الأول: استعادة الخدمات *(40* مليون دولار أمريكي*)*

المكون الفرعي *1.1*: الخدمات البلدية وإدارة النفايات الصلبة

16. الهدف من هذا المكون الفرعي هو استعادة البنية التحتية الأساسية على مستوى الأحياء في المدن اليمنية المختارة، ومعالجة الاحتياجات الملحة التي لا يمكن تلبيتها في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. سيتم تمويل هذا المكون الفرعي[16]: 1) تدخلات إدارة الفيضانات في عدن وعمران وصعدة وتعز. 2) مبادرات إدارة النفايات الصلبة في صنعاء وذمار والمكلا وصعدة (بما في ذلك عقود التوريد للمعدات، وإعادة تأهيل محطات تحويل النفايات، وإجراءات إعادة تأهيل مدافن النفايات). ج) إعادة تأهيل البنية التحتية للصرف الصحي في الأحياء في عمران وعدن والحديدة وتعز ولحج. ومن خلال إعادة تأهيل المصارف وإزالة العوائق، يساعد هذا المكون الفرعي في التخفيف من الفيضانات في المناطق الحضرية استجابة لتزايد حدوث الفيضانات المفاجئة والأمطار الغزيرة المرتبطة بتغير المناخ. ستساهم الاستثمارات التكميلية المستهدفة مكانياً بشكل أكبر في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، بما في ذلك رصف شوارع الأحياء بالحجارة، وإعادة تأهيل الحدائق المحلية والمساحات الخضراء لإدارة جريان مياه الأمطار بشكل أفضل والمساعدة في تقليل تأثير الجزر الحرارية الحضرية.

المكون الفرعي *1.2*: المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

17. يهدف هذا المكون الفرعي إلى دعم استجابة كوفيد-19 وبناء المرونة المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال استعادة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي. سيمول هذا المكون الفرعي السلع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأعمال البنية التحتية، بما في ذلك استبدال المضخات وإصلاح الأنابيب، بالإضافة إلى الإمدادات الحيوية (مثل الوقود) لاستعادة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المدينة. وسوف تستفيد مدن لحج، وتعز، وعمران، وصنعاء، وذمار، والضالع، والمكلا، والحديدة من دعم إمدادات المياه في المناطق الحضرية، في حين تم اقتراح استثمارات في المياه العادمة والصرف الصحي في عدن والمكلا والحديدة[17]. ولدعم تحسينات الصحة العامة، تم اقتراح إعادة تأهيل مختبرات المياه والصرف الصحي في صعدة وزنجبار. كما ستشمل تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المصممة في إطار هذا المكون الفرعي تدابير المرونة المناخية مثل تدخلات تصريف الفيضانات للمساعدة في تقليل تأثير أحداث الفيضانات المفاجئة. كما سيتم استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل مرافق المياه الرئيسية، وتوفير مياه آمنة ونقية، مع انبعاثات أقل.

المكون الفرعي *1.3*: الطرق الحضرية

18. سيعمل المكون الفرعي على تحسين الوصول والتنقل داخل المدن المستهدفة في صنعاء وعدن ولحج وتعز والمكلا وذمار وعمران، من خلال إعادة تأهيل وإصلاح مداخل رئيسية وشوارع رئيسية مختارة في هذه المدن وشوارع الأحياء. تشمل التدخلات المخطط لها إعادة تأهيل أصول الطرق التي تضررت من جراء الفيضانات الأخيرة في صنعاء وعمران. سيكون لهذا المكون الفرعي فوائد اقتصادية أوسع حيث سيساعد في إنعاش الصناعات الوطنية التعاقدية والاستشارية وسلاسل التوريد، ودعم سبل العيش المحلية من خلال تعظيم استخدام العمالة اليدوية وخلق فرص عمل قصيرة الأجل. كما ساهم عدم الوصول إلى الطرق جزئياً في زيادة مستوى

[16] سيتم الانتهاء من اختيار المشروع الفرعي بالتنسيق مع السلطات المحلية ذات الصلة (DLAs) والمجتمعات المحلية.
[17] بالنسبة للاستثمارات في الصرف الصحي ، سيضمن الفريق تشغيل سلسلة التوريد بأكملها بدءًا من التجميع وحتى المعالجة النهائية.

إزالة الغابات لأن سكان الأرياف لا يستطيعون الحصول على الوقود[18]- وهو اتجاه يقوض جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في البلاد. تشمل الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي الإصلاحات الموضعية والحُفَر، وسد الشقوق، وأعمال الترقيع، وإعادة رصف الأسفلت، وأعمال تحسين سلامة الطرق، وإعادة تأهيل التقاطعات. وسوف تراعي جميع أعمال إعادة التأهيل وتأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية التي تتعرض لها الطرق وستعتمد مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل.

المكون الفرعي *1.4:* الكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة

19. يعيد هذا المكون التيار الكهربائي للمستشفيات والعيادات والمرافق الطبية الأخرى في مدن صنعاء وذمار وعمران وصعدة والحديدة وزنجبار والضالع وتعز ولحج والمكلا. سيتم تنسيق المكون الفرعي بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء المحليين والمكون الفرعي 1.2 (إعادة الكهرباء لمرافق المياه والصرف الصحي الهامة). وللمساهمة في التخفيف من تغير المناخ، سيتم تشجيع توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة والنظيفة إلى أقصى حد ممكن. وهذا يشمل توليد الطاقة بواسطة تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية على الأسطح أو المركبة على الأرض (مع بطاريات لتخزين الطاقة)، والديزل وأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية. حيثما كان ذلك ممكناً، سيتم دمج مصابيح الإضاءة الاقتصادية (الليد) في المباني وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية مع تدخلات إمدادات الكهرباء. على الرغم من أنه سيتم إعطاء الأفضلية لتركيب تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتقنية التوليد الهجينة، نظراً لخطورة وإلحاح الوضع على الأرض في اليمن، قد يكون إعادة تأهيل مولدات الديزل التقليدية الحالية أمراً لا مفر منه في بعض الحالات. على سبيل المثال، ستكون أنظمة توليد الديزل مطلوبة لبعض مباني المستشفيات والمرافق الصحية (وعدد قليل من المرافق التعليمية). على الرغم من أنه من المتوقع أن تعرض حلول الطاقة المتجددة في إطار المشروع جدواها وأن تمهد الطريق إلى الأمام لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الإنشاءات الخاصة المستقبلية وكفاءة الطاقة في المباني العامة. قد يكون إعادة تأهيل مولدات الديزل التقليدية الحالية أمراً لا مفر منه في بعض الحالات. على سبيل المثال، ستكون أنظمة توليد الديزل مطلوبة لبعض مباني المستشفيات والمرافق الصحية (وعدد قليل من المرافق التعليمية). على الرغم من أنه من المتوقع أن تعرض حلول الطاقة المتجددة في إطار المشروع جدواها وأن تمهد الطريق إلى الأمام لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الإنشاءات الخاصة المستقبلية وكفاءة الطاقة في المباني العامة. قد يكون إعادة تأهيل مولدات الديزل التقليدية الحالية أمراً لا مفر منه في بعض الحالات. على سبيل المثال، ستكون أنظمة توليد الديزل مطلوبة لبعض مباني المستشفيات والمرافق الصحية (وعدد قليل من المرافق التعليمية). على الرغم من أنه من المتوقع أن تعرض حلول الطاقة المتجددة في إطار المشروع جدواها وأن تمهد الطريق إلى الأمام لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الإنشاءات الخاصة المستقبلية وكفاءة الطاقة في المباني العامة.

المكون 2: دعم التنفيذ وتنمية القدرات

المكون الفرعي *2.1:* تنفيذ المشروع ودعم الإدارة

20. سيمول هذا المكون الفرعي: (أ) تكاليف الدعم الإداري العام (غير المباشر) لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ب) إدارة المشروع المباشرة وتكاليف الإشراف اللازمة لدعم تنفيذ المشروع؛ (ج) رصد وتقييم وتنسيق المشروع على مستوى المدينة؛ (د) العمليات والتحديثات الخاصة بالمشروع الفرعي المصمم حسب

[18] https://www.scidev.net/global/news/yemen-s-forests-another-casualty-of-war-amid-fuel-crisis/

الطلب والقائم على نظام المعلومات العالمي (GIS) ومنصة نشر معلومات المشاريع الفرعية التي تم إنشاؤها في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن لتعزيز الشفافية والمساءلة؛ هـ) المراجعات المستقلة لأنشطة المشروع، إذا لزم الأمر؛ و) تشغيل آلية معالجة المظالم الموجودة بالفعل في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء لتوثيق أي شكاوى محتملة وضمان متابعتها.[19]

المكون الفرعي *2.2*: تعزيز بناء القدرات

21. ركز المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن على تعزيز قدرات المؤسسات على تخطيط وتنفيذ أنشطة المشروع، بما في ذلك صيانة واستدامة البنية التحتية المبنية. استجابة للدروس المستفادة من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، ستوسع هذه العملية المقترحة النطاق لتشمل التدريب على الجوانب الفنية وغير المتعلقة بالمشروع لدعم المؤسسات المحلية[20]لذلك فهم مجهزون بشكل أفضل لأداء وظائف تقديم الخدمات الخاصة بهم خارج نطاق المشروع. مواضيع التدريب التي سيتم تضمينها هي إدارة المشتريات والعقود، والصحة والسلامة التشغيلية (OHS)، والضمانات الاجتماعية والبيئية، ونهج تصميم البنية التحتية منخفضة الكربون والمرونة للمناخ، ومعالجة المظالم، ومشاركة المواطنين التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وغيرها من احتياجات بناء القدرات الحرجة التي قد الكشف عن هويته. نظراً للفجوة بين معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة، وغياب النساء عن الأدوار المهنية والتقنية داخل المؤسسات المحلية، سيشمل هذا المكون أيضاً التدريب في مكان العمل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) وبناء القدرات والتدريب على عدم التمييز. التعيين والتوظيف لإيجاد فرص للموظفات المحتملات.

22. **خطة عمل بناء القدرات.** يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حالياً بإجراء تقييمات لاحتياجات بناء القدرات لمجموعة متنوعة من الشركاء المحليين، مما سيوجه عملية تطوير خطة عمل لبناء القدرات في إطار هذا المكون الفرعي. في قطاع المياه والصرف الصحي، أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالفعل أربعة تقييمات سريعة حول موائع مياه الشرب والصرف الصحي لتقييم احتياجات القدرات. وسيتم إجراء مراجعات سريعة إضافية على موانئ المياه العذبة السبع المتبقية لمراجعة الاحتياجات الحالية واقتراح أنشطة بناء القدرات والتدريب المناسبة. سيتم إجراء مراجعات مماثلة لـ مشروع الأشغال العامة والوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق ووحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية وصناديق تنظيف محلية مختارة. اعتماداً على مدى توفر الأموال، سيتم الانتهاء من هذه المراجعات قبل السريان أو بعدها مباشرة. ستعطى الأولوية للشركاء المحليين الذين سيشاركون في تنفيذ المشاريع الفرعية للسنة الأولى.

23. سيشمل هذا المكون الفرعي أنشطة التدريب التقليدية التي سيتم تقديمها شخصياً و / أو افتراضياً، وإعداد كتيبات التشغيل والكتيبات والمبادئ التوجيهية الموجزة لدعم التدريب. سيشرك هذا المكون الفرعي الشركاء المحليين والمشغلين المستهدفين في ورش العمل والمناقشات الجماعية وعمليات المحاكاة العملية، وسيوفر معدات و / أو برامج تكنولوجيا المعلومات اللازمة لأداء كل نشاط. كما سيتم توفير أنشطة بناء القدرات لممثلي القطاع الخاص المهتمين والمؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية. يقوم فريق العمل حالياً بتحديد الشراكات المحتملة مع مؤسسات البحث المحلية لاستكشاف كيف يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة بناء القدرات التي بدأت في إطار المشروع المقترح لتحسين الاستدامة. سيتم تصميم المكون الفرعي وتسليمه من قبل خبراء دوليين مع

[19] سيركز نظام آلية معالجة المظالم على اختيار وتنفيذ المشاريع الفرعية في إطار المشروع.
[20] يشمل المستفيدون من التدريب وبناء القدرات الشركاء المنفذين المحليين والوكالات في المدن المعنية (على سبيل المثال ، المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي (LCs) والمكاتب المحلية لـ الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق و السلطات المحلية في المنطقة و مشروع الأشغال العامة و CFs المحلية).

الاستفادة من الخبرات المحلية الحالية. سيدعم هذا المكون الفرعي أيضاً مشاركة المواطنين والتواصل وخطة عمل النوع الاجتماعي الخاصة بالمشروع (GAP)، بما في ذلك تسهيل العملية التصاعدية لتحديد أولويات الاحتياجات على المستوى المحلي.

24. بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية، سيوفر المشروع أيضاً التدريب والدعم للمقاولين المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) ورجال الأعمال المحتملين، بما في ذلك الشركات المملوكة للنساء (WOB). الهدف ثلاثي الأبعاد: 1) تقليل مخاطر المشروع وتحسين المهارات والكفاءات المحلية بين الشركات المحلية والمقاولين المشاركين في المشروع، في موضوعات مثل الصحة والسلامة المهنية والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ 2) تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توفير التدريب والدعم للشركات المحلية المرتقبة في القطاع الحضري، بما في ذلك الشركات المملوكة للنساء ، حول موضوعات مثل تسجيل الأعمال والمشتريات والإدارة المالية؛ و 3) تقليص الفجوة بين الجنسين من خلال توفير الفرص للمرأة لبدء عمل تجاري.

المكون الفرعي *2.3*: وكالة الرصد المستقلة

25. سوف يستعين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوكيل مراقبة خارجي (TPM)) لإجراء تدقيق مستقل لنتائج المشاريع الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع بصورة مستقلة. وسيرفع وكيل الرصد المستقل تقاريره حول مخرجات الأنشطة واستعادة الخدمات للمستفيدين المستهدفين والإجراءات الائتمانية والوقائية المتبعة من قبل الشركاء المحليين. وسيتم وضع شروط مرجعية لوكيل الرصد المستقل من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاتفاق عليها مع البنك الدولي. ولضمان استقلالية وكيل الرصد المستقل (TPM)، فإنه سيشارك تقارير المراقبة الخاصة به في وقت واحد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي. سيتبادل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً تقريراً مع البنك الدولي حول الإجراءات المتخذة لمعالجة أي مشكلات تنفيذية حددها وكيل الرصد المستقل (TPM) في غضون أسبوعين من تاريخ تقديم تقرير المراقبة.

المكون *3*: الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ

26. يهدف هذا المكون إلى تحسين قدرة البلد على الاستجابة في حالات الطوارئ، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في الفقرة 12 من سياسة العمليات (OP 10.00) الخاصة بالبنك الدولي (الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ). هناك احتمال، أثناء تنفيذ المشروع، أن تحدث كارثة طبيعية أو وباء أو حالة طوارئ أخرى، مما قد يتسبب في آثار اقتصادية و / أو اجتماعية سلبية كبيرة. تحسباً لمثل هذا الحدث، يسمح مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC) لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتلقي الدعم عن طريق إعادة تخصيص الأموال من مكونات المشروع الأخرى أو العمل كقناة لمعالجة التمويل الإضافي من مصادر التمويل الأخرى لحالات الطوارئ المؤهلة للتخفيف والاستجابة والتعافي. من العواقب الضارة المحتملة الناجمة عن حالة الطوارئ.

2.2. المستفيدون من المشروع

27. من المتوقع أن يصل المشروع إلى ما يقرب من 1.0 مليون مستفيد. يشمل المستفيدون سكان المدن والنازحين داخلياً حيث يتم تنفيذ استثمارات البنية التحتية واستعادة الخدمات الحضرية واستعادة قدرة المؤسسات المحلية. تمثل المدن التي يغطيها المشروع أكثر من 60٪ من سكان المناطق الحضرية قبل الأزمة، وأكثر من 20٪ من إجمالي سكان البلاد قبل الأزمة.

28. من بين المستفيدين المذكورين أعلاه ممن لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات والأصول الحضرية التي تمت

استعادتها، سيتم تحديد مجموعة فرعية من حوالي 300,000 مستفيد يستفيدون من القدرة على الصمود المعززة من خلال التدخلات في قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والنقل، والطاقة في نفس المدن.

الفصل 3
الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

29. يعتبر المشروع المقترح عملية طارئة يجري إنجازها وفق منشور سياسة العمليات رقم 2.30 الفقرة 12. وتجري الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كمتلقي للأموال المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية ووكالة تنفيذ بديلةً على أساس استثنائي بموجب اتفاقية إطار الإدارة المالية الموقعة بين البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وستخضع ترتيبات إدارة الشؤون المالية للمشروع لاتفاقية إطار الإدارة المالية التي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة. وسيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات إجراءات التوريد الخاصة به كترتيبات بديلة للتوريدات مسموحاً بها بموجب القسم (3/و) من سياسة إطار المشتريات الخاص بالبنك الدولي.

30. تم تصميم المشروع لاستكمال مشروعات الطوارئ الحالية لمجموعة البنك الدولي في اليمن، وليصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الطارئة للبنك الدولي في اليمن. كما أن هذا المشروع يكمل أيضاً المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (ECRP: P159053) الذي يركز على تحسين سبل العيش والبنية التحتية والخدمات في المقام الأول في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، سينسق المشروع بشكل وثيق مع التمويل الإضافي الرابع المقترح لمشروع الصحة والسلامة البيئية في اليمن (P175532)، من خلال استكمال نهج البنية التحتية للمشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية في قطاع المياه والصرف الصحي باستثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم تهدف إلى استعادة محطات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى المدينة.

31. تم تصميم المشروع للعمل مباشرة مع المؤسسات المحلية المستقلة، مثل مشروع الأشغال العامة والوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق ووحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية، كمنفذين لصالح المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات المحليين مثل شركات المياه والصرف الصحي المحلية. لن تلعب الوزارات التنفيذية (الحكومة المركزية) في صنعاء أو عدن دوراً مباشراً في تصميم أو تنفيذ أنشطة المشروع.

3.1. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

32. سيتم تنفيذ المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خلال التنفيذ المباشر وكذلك اتفاقيات التعاون في المشروع بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وثلاثة شركاء محليين منفذين: (1) مشروع الأشغال العامة (PWP)؛ (2) وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق ((RMF-IU RMF-IU))، و؛ (3) وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية (UW-PMU). سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (أ) تحمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع (ب) رصد ومتابعة أهداف ونتائج المشروع في إطار من التنسيق مع الشركاء المحليين (ج) مباشرة أعمال التوريدات والتعاقدات ذات الصلة وأعمال الإدارة المالية وإدارة صرف الأموال ويشمل ذلك إعداد طلبات السحب في إطار هذا المشروع (د) التأكيد على استيفاء جميع متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية وفق اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع. يبين الشكل (1) أدناه هيكل حوكمة وإدارة المشروع

الذي سيتم تطبيقه في إطار المشروع.

33. يستكشف البنك حالياً طرائق الشراكة لتنفيذ المكون الفرعي 2.2. سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل شريك متمرس نشط في الميدان وله حضور على الأرض. يمكن أن تشمل هذه الطريقة التعاقد من الباطن من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو المشاركة المباشرة كمتلقي لتمويل المؤسسة الدولية للتنمية. وتعتبر المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)[21] المرشح الأقوى لتنفيذ مثل هذه الأنشطة بسبب: 1) سجلهم الحافل في تقديم برامج بناء القدرات الفعالة في اليمن، ولا سيما في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الذي سيتم منحه الأولوية في إطار هذه العملية للمساعدة في مواجهة الفيضانات و كوفيد-19 حالات الطوارئ. 2) وجودهم في اليمن وقدرتهم على السفر والوصول إلى مدن شمال وجنوب البلاد.

الشكل *(1)* حوكمة المشروع وهيكل الإدارة

34. يستضيف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء فريق إدارة المشروع ودعم التنفيذ الذي يتألف من موظفين دوليين ووطنيين: مدير المشروع، وأخصائيو المشتريات، والأخصائيين الماليين، ومسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO)، ومسؤول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، ومسؤول الصحة والسلامة، والمسؤول اللوجستي، والمسؤول الإداري. وسبق لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأن نفذ بنجاح برنامج المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن وله حضور كبير في اليمن. كما أن لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مكتب إقليمي ومركز في عمان، الأردن، يقدم الدعم والمشورة حسب الحاجة. يستضيف المركز أيضاً مستشاراً إقليمياً للرقابة والإدارة يشرف على العمليات في المنطقة ويقدم المشورة الإدارية للمدير الإقليمي. كما يدعم المكتب الإقليمي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومقره في كوبنهاغن، الدنمارك،

[21] هذا اقتباس مباشر من وثيقة التقييم المسبق للمشروع (الباد) بسبب الغموض الذي يلف دورها ، لم يتمكن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من تقييم قدرة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اليمن.

3.1.1. وكالة الرصد المستقلة (TPM)

35. يجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعيين وكيل مراقبة تابع لطرف ثالث (يتكون من شركة تدقيق دولية وشركة فنية ذات خبرة) لإجراء تحقق مستقل من النتائج للمشاريع الفرعية الممولة في إطار المشروع، على أساس الشروط المرجعية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمعتمدة من البنك الدولي. وسيقدم الجهاز الفني للمشروع تقريراً متزامناً إلى البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الإنجازات الفنية للمشروع والأداء البيئي والاجتماعي للمشروع.

3.1.2. تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

36. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسؤول عن التنفيذ الشامل لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وبشكل أكثر تحديداً، سوف يضمن المكتب ما يلي:

- إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية في الوقت المناسب، حسب الحاجة.
- تضمين وثائق المناقصات وعقود البناء فقرات تعاقدية فعالة وقابلة للتنفيذ لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية
- عدم مباشرة أي أنشطة قبل اتخاذ تدابير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المطلوبة
- أن يستوفي الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين في جميع الأوقات المتطلبات البيئية والاجتماعية للمشروع.

37. سيتم دعم مسؤول الضمانات البيئة والاجتماعية من قبل خبير دولي غير متفرغ، والذي سيساعد في الإدارة والمراقبة والإبلاغ عن جوانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية طوال تنفيذ المشروع.

38. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم كل من الشركاء المنفذين (مشروع الأشغال العامة، الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق، وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية) بتعيين مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية ومسؤول الصحة والسلامة، اللذان يقوما برصد ومراقبة الأداء البيئي والاجتماعي في الموقع على مستوى كل مشروع فرعي.

3.2. الشركاء المنفذون

39. مع الاحتفاظ بالمسؤولية العامة عن التنفيذ والجوانب الائتمانية والضمانات للمشروع، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الشركاء المحليين لتنفيذ أنشطة المشروع. تم إيجاد هؤلاء الشركاء المحليين من خلال تدخلات البنك الدولي والجهات المانحة الدولية الأخرى، ولديهم سنوات من الخبرة في تنفيذ استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية، ولديهم سجل تنفيذ قوي في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. خلال الأزمة، استمروا في دعم تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين، والاستفادة من معارفهم الخاصة بالقطاع، والعلاقات مع الكيانات المحلية، والخبرة على أرض الواقع. لديهم سجل جيد في التنفيذ الناجح لمتطلبات الضمانات، بما يتوافق مع سياسات البنك الدولي. على الرغم من الصراع، قامت وحدات إدارة المشروع هذه بتحسين قدرات الإجراءات الوقائية الخاصة بها من خلال المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن والعديد من برامج بناء القدرات والتدريب. نظراً لأنهم لم ينفذوا بعد مشاريع في إطار الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التدريب المناسب، كما هو موضح في

القسم 9.5 من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا.

3.2.1. مشروع الأشغال العامة

40. قام البنك وغيره من الوكالات الإنمائية الإقليمية والثنائية والدولية بتمويل ودعم مشروع الأشغال العامة منذ إنشائه في عام 1996م. وخلال الفترة بين 1996 و 2015، نفذ مشروع الأشغال العامة 5149 مشروعا في حوالي 11200 قرية و 1300 حي حضري، بقيمة إجمالية بلغت 648 مليون دولار أمريكي. وقد لعب مشروع الأشغال العامة دورا هاما في تحسين وصول المجتمعات الفقيرة إلى التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والري، من بين خدمات أخرى. وقد أظهرت تجربة البنك مع مشروع الأشغال العامة أنه يتمتع بسمعة طيبة فيما يتعلق بالعناية الائتمانية الواجبة وفعالية في تحقيق النتائج إضافة إلى الحياد السياسي. ويلعب مشروع الأشغال العامة حاليا دوراً هاماً في تنفيذ المكون الفرعي للخدمات البلدية من الدرجة الثالثة في المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن وقد كان أداؤه مرضياً إلى حد كبير.

3.2.2. وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق (RMF-IU)

41. تم إنشاء الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق كوحدة تنفيذ خاصة مسؤولة عن معظم جوانب مشاريع الصيانة الممولة من الخارج، ولا سيما الائتمانية والضمانات وكذلك المراقبة المنتظمة وإعداد التقارير. وعلى مر السنين، اكتسبت الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق خبرة كبيرة في إدارة المشتريات والعقود. ومنذ أن تأسست في عام 2005م، نفذت الوحدة عدد من العقود لصيانة وإعادة تأهيل الطرق بتمويل من ميزانية صيانة الطرق وكذلك من جهات مانحة مختلفة، بمن فيها البنك الدولي. وبالنسبة لهذه العقود، قامت الوحدة بإدارة جميع أنشطة الشراء للسلع والأشغال والخدمات الاستشارية. وقد تراكمت لديها خبرة واسعة في إعداد العطاءات وطلبات تقديم المقترحات من الاستشاريين ووثائق المناقصات. وحالياً، تشارك الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق في تنفيذ المكون الفرعي للطرق الحضرية من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. ويقع المقر الرئيسي لوحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق في صنعاء ولها مكتب صغير في عدن. وقبل اندلاع الأزمة، كان لديها مكاتب في أربع محافظات هي تعز وإب ولحج والحديدة.

3.2.3. وحدة إدارة مشاريع المياه الحضرية (UW-PMU)

42. نفذت وحدة إدارة مشروع المياه الحضرية العديد من مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في اليمن. وقد تأسست في عام 2002م كوحدة لإدارة المشروع مستقلة ماليا وإداريا لإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ قرض برنامج البنك الدولي للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية القابل للتكييف (P057602). وأثناء تنفيذ هذا المشروع، استقطبت وحدة إدارة مشروع المياه الحضرية أموالا من جهات مانحة مختلفة. وقد نفذت مشاريع تشمل 1000 كيلومتر من شبكات إمدادات المياه و (250) كيلومترا من خطوط الصرف الصحي وخزانات بسعة إجمالية بلغت 40,000 متر مكعب، إضافة إلى ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وحفر وتشييد 65 بئرا إنتاجياً واستكشافياً وعدد من أعمال إعادة التأهيل الطارئ. وتعتبر وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية هي الشريك المنفذ المحلي للمكون الفرعي للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. ويقع مقرها في مدينة صنعاء ولها علاقات عمل وثيقة مع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي.

3.3. أصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون

3.3.1. المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي (LCs)

43. المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي (LCs) هي مرافق خدمية لامركزية مؤسسية وذات طابع تجاري أُنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (273) لسنة 1 لعام 1999، والتي تخدم المدن الرئيسية والبلدات الثانوية في محافظة معينة. بموجب القانون، فإن مجالس إدارة المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي مسؤولة عن جميع جوانب تطوير الخدمات وتقديمها في منطقتهم، بما في ذلك تصميم وإنشاء أنظمة إمدادات المياه وملكيتها اللاحقة وتشغيلها ومراقبتها، فضلاً عن وضع التعريفة الجمركية.

44. قبل تصاعد النزاع، تم إنشاء 23 مؤسسة محلية للمياه والصرف الصحي و 10 مرافق مستقلة ملحقة، وغطت مناطق خدمتها حوالي 50 في المائة من سكان المناطق الحضرية في البلاد، مع تغطية الباقي بواسطة ناقلات خاصة. تقدم المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي خدمات للمدن الكبيرة في حين أن المرافق المستقلة هي مرافق في المدن الثانوية في نفس المحافظة.

45. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تتم أنشطة التنفيذ في إطار المكون الفرعي 1-2 في بالتعاون والتنسيق الكاملين مع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي المعنية. ولهذا الغرض، ستوقع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي المعنية اتفاقية شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

3.3.2. المجالس المحلية

46. المجالس المحلية هي عبارة عن هيئات إدارية يتم انتخابها من قبل المجتمع المحلي لكل محافظة / مديرية. وتتعاون هذه المجالس المحلية مع الدوائر الحكومية في تنفيذ وتشغيل والإشراف على المشاريع. كما أنها تتواصل مع الجهات المانحة لتمويل المشاريع المطلوبة وتسهيل تسليم مختلف مشاريع خدمات البنية التحتية الهامة إلى مكتب الوزارة ذات الصلة.

3.3.3. صناديق النظافة المحلية

47. صناديق النظافة المحلية هي كيانات محلية مستقلة لكل محافظة لديها إجراءات للتشغيل والصيانة لجمع وفصل ونقل النفايات الصلبة وإدارة مقالب النفايات. وهي تخضع للسلطات المحلية (السلطة المحلية في المحافظات والمديريات) وتم إنشاؤها في إطار الجهود المبذولة نحو اللامركزية في أعقاب قانون السلطة المحلية اليمنية لسنة 2000. ويحق لها الحصول على بعض الإيرادات المحلية لتمويل أنشطتها وعادة ما يحصلون عليها.

48. من المتوقع أن يكون لصناديق النظافة المحلية سياسات وإجراءات واضحة، لكن قدرتها على تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تختلف اختلافاً كبيراً بين المحافظات وتعتمد على مستوى التمويل المحلي الذي تتلقاه. يقدمون أفضل أداء في المدن الكبيرة مثل صنعاء وعدن.

3.3.4. منظمات المجتمع المدني (CSOs)

49. هناك أكثر من 12,000 منظمة مجتمع مدني مسجلة في اليمن، لكن بضع مئات فقط من منظمات المجتمع المدني لديها القدرات والموارد اللازمة للوفاء بمهامها. ونتيجة لذلك، سيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع انتقائياً في إشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة المشروع.

50. ومع ذلك، في إطار المكون الفرعي 2.2 من المشروع وبدءاً من السنة الثانية من التنفيذ، سيتوسع المشروع ليشمل أنشطة إضافية ستستند إلى أولويات المجتمع المحددة من خلال آليات مشاركة المواطنين والمصادقة المجتمعية على خيارات الاستثمار. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ هذه الأنشطة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني أو خبراء تقنيين آخرين، حسب الحاجة.

3.4. البنك الدولي

51. سوف ينسق البنك الدولي بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل التنفيذ والإشراف الشامل على أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع، مثل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة العمل الإقليمية لضمان أن نطاقها وجودتها مرضية للبنك.

52. سيراقب البنك الدولي أيضاً تنفيذ مختلف الأدوات المعدة من خلال بعثات إشراف منتظمة (والتي ستشمل أخصائياً بيئياً و / أو اجتماعياً) والتي سيتم خلالها إجراء مراجعات للوثائق وزيارات ميدانية وعمليات تفتيش مفاجئة من قبل الرصد المستقل (TPM) حسب الحاجة.

3.5. لجنة التنسيق الفني للمشروع (TCC)

53. لتسهيل عملية تخطيط الاستثمار وضمان التنسيق عبر القطاعات، سيرأس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لجنة تعاونية مؤلفة من ممثلين عن الشركاء المحليين (برنامج الأشغال العامة، صندوق إدارة المشاريع، وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية (UW-PMU). سيتم إشراك الأعضاء الآخرين أثناء المشروع، إذا لزم الأمر. سينضم البنك الدولي إلى لجنة التعاون الفني بصفة مراقب. سيلعب لجنة التنسيق الفني للمشروع دوراً استشارياً وسيجتمع كل ثلاثة أشهر وعلى أساس الحاجة. وستشمل مهامها الرئيسية (أ) إجراء مراجعة دورية للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتقديم توصيات للتحسين، حسب الضرورة؛ (ب) مراجعة المشاريع الفرعية المقترحة لخطط الاستثمار السنوية والتوصية بقائمة مختصرة. (ج) توصيل المشروع واستثماراته بشكل استراتيجي إلى الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين.

الفصل 4

الإطار القانوني والتنظيمي

54. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا من أجل:

(i) تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي (ESS)، بما في ذلك إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي، وغيرها من الإرشادات والتوجيهات

(ii) الامتثال للقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية.

4.1. متطلبات البنك الدولي

4.1.1. الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

55. يحدد الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF) التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة. وهي تتضمن مجموعة من عشرة معايير بيئية واجتماعية تحدد المتطلبات الإلزامية التي يجب أن يفي بها المقترض والمشاريع خلال دورة حياة المشروع:

- **المعيار البيئي والاجتماعي 1.** تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
- **المعيار البيئي والاجتماعي 2.** العمل وظروف العمل
- **المعيار البيئي والاجتماعي 3.** كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته
- **المعيار البيئي والاجتماعي 4.** صحة المجتمع وسلامته
- **المعيار البيئي والاجتماعي 5.** حيازة الأرض والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي
- **المعيار البيئي والاجتماعي 6.** حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
- **المعيار البيئي والاجتماعي 7.** الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً
- **المعيار البيئي والاجتماعي 8.** الموروث الثقافي
- **المعيار البيئي والاجتماعي 9.** الوسطاء الماليون
- **المعيار البيئي والاجتماعي 10.** إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

56. جميع المعايير المذكورة أعلاه ذات صلة بالمشروع، باستثناء المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS9). تحدد المعايير أهدافاً ومتطلبات لتجنب وتقليل وتخفيف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، ولتعويض أو تعويض أي آثار متبقية. في سياق المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، يجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع كجزء من عملية التقييم البيئي والاجتماعي، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 2-10 التزامات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحديد ومعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب اهتماماً خاصاً.

4.1.2. إرشادات البيئة والصحة والسلامة

57. يتطلب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) أيضاً من جميع المشاريع تطبيق المتطلبات ذات الصلة من إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي (EHSGs)[22]. هذه مستندات مرجعية فنية، مع أمثلة عامة وأمثلة خاصة بالصناعة لممارسات الصناعة الدولية الجيدة (GIIP). وهي تحدد الإجراءات المقبولة لمنع التلوث والحد منه ومستويات الانبعاثات في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

58. تحتوي الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على مستويات وقياسات الأداء التي تعتبر بشكل عام قابلة للتحقيق في منشآت جديدة باستخدام التكنولوجيا الحالية بتكاليف معقولة. قد يتضمن تطبيق الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على المنشآت القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع، مع جدول زمني مناسب لتحقيقها.

59. قد ينطوي تطبيق المبادئ التوجيهية على المرافق القائمة على إنشاء أهداف خاصة بالموقع مع جدول زمني مناسب لتحقيقها. قد توصي عملية التقييم البيئي بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أقل)، والتي، إذا وافق عليها البنك الدولي، تصبح متطلبات خاصة بالمشروع أو الموقع.

60. إذا كانت المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة مناسبة، في ضوء ظروف المشروع المحددة، يلزم تقديم تبرير كامل ومفصل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. يجب أن يوضح هذا التبرير أن اختيار أي مستويات أداء بديلة يحمي صحة الإنسان والبيئة. عندما تختلف لوائح البلد المضيف عن المستويات والتدابير الواردة في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة، فمن المتوقع أن تحقق المشاريع أيهما أكثر صرامة.

61. في سياق المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة[23]، الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمياه والصرف الصحي[24]، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت إدارة النفايات. تغطي الإرشادات العامة المخاطر المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة المهنية وصحة المجتمع وسلامته. يغطي القسم 1.6 من الإرشادات العامة إدارة النفايات

4.1.3. تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

62. يصنف البنك الدولي جميع المشاريع في واحد من أربعة تصنيفات: عالية المخاطر، كبيرة المخاطر، متوسطة المخاطر أو منخفضة المخاطر. يأخذ هذا التصنيف في الاعتبار القضايا ذات الصلة، مثل نوع المشروع وموقعه وحساسيته وحجمه؛ طبيعة وحجم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة؛ وقدرة المقترض والتزامه (بما في ذلك أي كيان آخر مسؤول عن تنفيذ المشروع) لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). قد تكون مجالات الخطر الأخرى ذات صلة أيضاً بتنفيذ تدابير ونتائج التخفيف البيئية والاجتماعية، اعتماداً على المشروع المحدد والسياق الذي يتم تطويره فيه. ويمكن أن تشمل هذه الاعتبارات القانونية والمؤسسية؛ طبيعة التخفيف والتكنولوجيا المقترحة؛ هياكل الحكم والتشريعات؛

---

[22] يمكن العثور على قائمة كاملة بإرشادات قطاع الصناعة على: www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/Content/EnvironmentalGuidelines.

[23] https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e22c050048855ae0875cd76a6515bb18/Final%2B-%2BWater%2Band%2BSanitation.pdf (MOD=AJPERES؟

[24] https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e22c050048855ae0875cd76a6515bb18/Final%2B-%2BWater%2Band%2BSanitation.pdf MOD=AJPERES؟

والاعتبارات المتعلقة بالاستقرار أو الصراع أو الأمن.

63. صنف البنك الدولي المخاطر البيئية والاجتماعية لـ المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن على أنها كبيرة. ستقوم بمراجعة تصنيف المخاطر على أساس منتظم أثناء التنفيذ، وستقوم بتغيير التصنيف عند الضرورة، للتأكد من أنه لا يزال مناسباً. سيتم الكشف عن أي تغيير في التصنيف على موقع البنك الدولي.

4.1.4. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

64. يفحص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المخاطر والآثار عندما يتكون المشروع من سلسلة من المشاريع الفرعية، ولا يمكن تحديد مخاطرها وآثارها حتى يتم تحديد تفاصيل المشاريع الفرعية أثناء التنفيذ. صندوق الإدارة البيئية والاجتماعية:

- يحدد المبادئ والقواعد والإرشادات والإجراءات لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية
- يحتوي على تدابير وخطط لتقليل وتخفيف و / أو تعويض المخاطر والآثار السلبية، ومخصصات لتقدير تكاليف هذه التدابير وإعداد ميزانية لها، ومعلومات عن الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن معالجة مخاطر المشروع وآثاره، بما في ذلك قدرتها على إدارة البيئة والمخاطر والآثار الاجتماعية
- يتضمن معلومات كافية عن المنطقة التي من المتوقع أن تكون فيها المشاريع الفرعية، بما في ذلك أي نقاط ضعف بيئية واجتماعية محتملة في المنطقة؛ والآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي يمكن توقع استخدامها.

65. في سياق المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن وبالنظر إلى ظروف الصراع، سيقوم البنك الدولي بمراجعة واعتماد جميع الأدوات التي تم إعدادها بموجب إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

4.1.5. إجراءات إدارة العمل

66. بموجب المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) بشأن العمل وظروف العمل، يتعين على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تطوير إجراءات إدارة العمل (LMP) من أجل المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. تم إعداد إجراءات إدارة العمل كوثيقة قائمة بذاتها وفقاً للقالب المحدد.

67. الغرض من إجراءات إدارة العمل هو تسهيل تخطيط وتنفيذ المشروع. يحدد إجراءات إدارة العمل متطلبات العمل الرئيسية والمخاطر المرتبطة بالمشروع، ويساعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تحديد الموارد اللازمة لمعالجة قضايا العمل في المشروع. تعد خطة إدارة المشروع وثيقة حية، تم البدء فيها في وقت مبكر من إعداد المشروع، وتتم مراجعتها وتحديثها خلال تطوير المشروع وتنفيذه.

68. سيمكن مخطط إدارة الحياة المختصرة والمحدثة الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمشروع، على سبيل المثال، موظفو وحدة تنفيذ المشروع، والمقاولون والمقاولين من الباطن وعمال المشروع، من الحصول على فهم واضح لما هو مطلوب في قضية عمل محددة. سيعتمد مستوى التفاصيل الواردة في خطة إدارة المشروع على نوع المشروع والمعلومات المتاحة. في حالة عدم توفر المعلومات ذات الصلة، يجب ملاحظة ذلك ويجب تحديث إجراءات إدارة العمل في أقرب وقت ممكن.

69. عند إعداد وتحديث إجراءات إدارة العمل، يشير المقترضون إلى متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) والمذكرة الإرشادية إلى المعيار البيئي والاجتماعي 2 (GN).

4.1.6. خطة إشراك أصحاب المصلحة

70. في سياق المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتشاور مع البنك الدولي، بتطوير وتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) بما يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه ومخاطره وآثاره المحتملة. يجب على خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع:

- وصف توقيت وطرق المشاركة مع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع، مع التمييز بين الأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى.
- صف نطاق وتوقيت المعلومات التي سيتم توصيلها إلى الأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى، بالإضافة إلى نوع المعلومات المطلوب الحصول عليها منهم.
- ضع في الاعتبار الخصائص والمصالح الرئيسية لأصحاب المصلحة، والمستويات المختلفة للمشاركة والتشاور التي ستكون مناسبة لمختلف أصحاب المصلحة.
- حدد كيف سيتم التعامل مع التواصل مع أصحاب المصلحة طوال فترة إعداد المشروع وتنفيذه.
- صف التدابير التي سيتم استخدامها لإزالة العوائق التي تحول دون المشاركة، وكيف سيتم التقاط وجهات نظر المجموعات المتأثرة المختلفة. حيثما ينطبق ذلك، ستشمل خطة مشاركة أصحاب العمل تدابير متباينة للسماح بالمشاركة الفعالة لمن تم تحديدهم على أنهم محرومون أو ضعفاء. قد تكون هناك حاجة إلى مناهج مخصصة ومستوى متزايد من الموارد للتواصل مع هذه المجموعات المتأثرة بشكل مختلف حتى يتمكنوا من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها فيما يتعلق بالقضايا التي من المحتمل أن تؤثر عليهم.

71. عندما تعتمد مشاركة أصحاب المصلحة مع الأفراد والمجتمعات المحلية بشكل كبير على ممثلي المجتمع، سيبذل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جهوداً معقولة للتحقق من أن هؤلاء الأشخاص يمثلون، في الواقع، آراء هؤلاء الأفراد والمجتمعات، وأنهم يسهلون عملية الاتصال بطريقة مناسبة. طريقة.

72. خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع لـ المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن هو مستند مستقل يتم الكشف عنه بشكل منفصل.

4.1.7. آلية التظلم

73. يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) أن يقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وينفذ آلية تظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات الأطراف المتأثرة بالمشروع فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع في الوقت المناسب.

74. يجب أن تكون آلية التظلم التي يتطلبها المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) متناسبة مع المخاطر والآثار المحتملة للمشروع وأن تكون في المتناول وشاملة. حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً للمشروع، ستستخدم آلية التظلم آليات التظلم الرسمية أو غير الرسمية القائمة، مع استكمالها حسب الحاجة بترتيبات خاصة بالمشروع.

- من المتوقع أن تعالج آلية التظلم المخاوف بسرعة وفعالية وبطريقة شفافة مناسبة ثقافياً ويسهل الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المتأثرة بالمشروع، بدون تكلفة ودون عقاب. لن تمنع الآلية أو العملية أو الإجراء الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية أو الإدارية. سيبلغ المقترض الأطراف المتأثرة بالمشروع بعملية التظلم في سياق أنشطة المشاركة المجتمعية، وسيتيح للجمهور سجلاً يوثق الردود على جميع المظالم المستلمة

- سيتم التعامل مع المظالم بطريقة مناسبة ثقافياً ويكون متحفظاً وموضوعياً وحساساً ومستجيباً لاحتياجات ومخاوف الأطراف المتأثرة بالمشروع. ستسمح الآلية أيضاً برفع الشكاوى مجهولة المصدر ومعالجتها.

4.1.8. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

75. في سياق المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، طور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسيعمل على تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، والتي تحدد التدابير والإجراءات المطلوبة للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS). تشكل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) جزءاً من الاتفاقية القانونية.

76. أخذت خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في الاعتبار نتائج التقييم البيئي والاجتماعي، والعناية البيئية والاجتماعية الواجبة للبنك الدولي، ونتائج المشاركة مع أصحاب المصلحة. إنه ملخص دقيق للتدابير المادية والإجراءات المطلوبة لتجنب أو تقليل أو تقليل أو التخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع. تم تحديد تاريخ الانتهاء لكل إجراء في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

77. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) بجدية وفقاً للأطر الزمنية المحددة، وسيراجع حالة تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) كجزء من المراقبة والإبلاغ.

78. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإخطار البنك الدولي على الفور بأي تغييرات مقترحة لنطاق المشروع أو تصميمه أو تنفيذه أو تشغيله والتي من المحتمل أن تتسبب في تغيير سلبي في المخاطر أو الآثار البيئية أو الاجتماعية للمشروع. سيتم الكشف عن ESCP المحدث.

4.1.9. الإفصاح عن المعلومات

79. يشترط البنك الدولي أن تفي جميع الوثائق المقدمة إليه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمتطلبات سياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات.

80. سيطلب البنك الدولي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم معلومات كافية حول المخاطر والآثار المحتملة للمشروع لمشاورات المكتب مع أصحاب المصلحة. سيتم الكشف عن هذه المعلومات في الوقت المناسب، وفي مكان يسهل الوصول إليه، وبصيغة ولغة مفهومة للأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى على النحو المنصوص عليه في المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)، حتى يتمكنوا من تقديم مدخلات مفيدة في تصميم المشروع وتدابير التخفيف

81. سيكشف البنك الدولي عن الوثائق المتعلقة بالمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لـ المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن قبل تقييم المشروع. ستعكس هذه الوثائق التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع، وستقدم في شكل مسودة أو شكل نهائي (إن وجد). سوف تتناول الوثائق، بطريقة مناسبة، المخاطر والآثار الرئيسية للمشروع، وستوفر تفاصيل كافية لإعلام مشاركة أصحاب المصلحة وعملية صنع القرار في البنك الدولي. سيتم الكشف عن الوثائق النهائية أو المحدثة عند توفرها.

4.1.10. مكونات الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC)[25]

82. يطلب البنك الدولي من جميع الأنشطة الممولة من خلال مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC) تلبية متطلبات ESF، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا المطلب ينطبق فقط بمجرد تفعيل مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC). ستعتمد أنشطة مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC) قدر الإمكان على الأدوات البيئية والاجتماعية للمشروع.

83. إذا تم تفعيل مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC)، فسيقوم البنك الدولي بإخطار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن العناصر التالية:

- تأكيد الأنشطة التي يمكن أن تستمر على أساس أحكام مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ)، دون أي تقييم بيئي أو اجتماعي إضافي، وأي منها يتطلب التقييم (وعلى أي مستوى) قبل البدء.
- التقييم السريع لخط الأساس البيئي والاجتماعي لأنشطة ومواقع مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC) المخطط لها بناءً على المعلومات المتاحة بسهولة.
- تحديد خطة التسلسل والتنفيذ من أجل:
  - حشد المساعدة الفنية والتمويل لإعداد أي أدوات وقائية إضافية، على سبيل المثال، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة عمل إعادة التوطين، وما إلى ذلك.
  - إعداد أدوات الإجراءات الوقائية والقيام بمراجعتها المصرفية ومراجعتها وإجازتها واعتمادها.
  - الاستشارات والإفصاح.
  - تحديد الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ الضمانات والمراقبة.
  - تقدير تكاليف إعداد وتنفيذ الضمانات.

84. في حالة تجاوز أنشطة مكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ (CERC) لنطاق الهدف الإنمائي للمشروع (PDO) الأصلي وبالتالي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا، فقد يُطلب من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ التكميلي كجزء من إعادة هيكلة المشروع النهائية. سيشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ عملية فحص للأنشطة المحتملة، والترتيبات المؤسسية للعناية البيئية والاجتماعية الواجبة والرصد، وأي تدابير مطلوبة لبناء القدرات، وإرشادات عامة بشأن الأعمال المدنية الصغيرة في حالات الطوارئ. كما يشير أيضاً إلى أنواع إجراءات الاستجابة للطوارئ التي يمكن المضي قدماً فيها بدون إجراء تقييم بيئي أو اجتماعي إضافي، وأيها يتطلب التقييم (وعلى أي مستوى) قبل البدء. وقد يحدد أيضاً المفاضلات، حيث يمكن أن تؤدي الاستجابات قصيرة الأجل المطلوبة إلى مخاطر طويلة الأجل تحتاج إلى إدارتها.

85. نظراً لحالات عدم اليقين والتغييرات السريعة الملازمة لحالات الطوارئ والاستجابات، سيتم بناء إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ حول نهج "إدارة تكيفية" مرن، أي مع التركيز على رصد النتائج والآليات الرئيسية لتغذية المعلومات بسرعة وفعالية في

[25] يستند هذا القسم إلى الفقرات 17 من إرشادات البنك الدولي بشأن مكونات الاستجابة الطارئة للطوارئ (16) (CERC أكتوبر 2017)

القرار- صنع وإدارة.

86. سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نفس الإطار المؤسسي ونفس عملية الفرز والمعايير الخاصة بمركز الاستجابة للطوارئ على مستوى مكونات المشروع الأخرى.

4.2. متطلبات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

87. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصدد تطوير مجموعة شاملة من الضمانات البيئية والاجتماعية التي ستكون قابلة للتطبيق على جميع المشاريع التي ينفذها. سوف تستند الضمانات إلى النهج النموذجي للمعايير البيئية والاجتماعية لبرمجة الأمم المتحدة[26]. يمثل النهج النموذجي خطوة رئيسية في التحرك نحو نهج مشترك بين كيانات الأمم المتحدة لمعالجة المعايير البيئية والاجتماعية لبرمجة الأمم المتحدة.

88. اعتمد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالفعل سياسة بشأن إدارة الصحة والسلامة والإدارة الاجتماعية والبيئية، وقام بوضع إرشادات عامة للإدارة البيئية (GEM)[27]، وإرشادات الصحة والسلامة العامة (GHS)[28] والقوالب المصاحبة. كما أنشأت وحدة الصحة والسلامة والمجتمع والبيئة (HSSE) ومقرها في كوبنهاغن.

89. عند تطبيقها على المقاولين، يمكن للإرشادات العامة للإدارة البيئية وإرشادات الصحة والسلامة العامة أن تقدم تعليمات واضحة وشاملة للمقاولين، لا سيما فيما يتعلق بقضايا سلامة العمل. القوالب المصاحبة للمبادئ التوجيهية عملية ويمكن تشغيلها بسهولة. بشكل عام، تعد الإرشادات أكثر من مكافئة للإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة حيث تتداخل.

90. لا تغطي إرشادات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتاحة حتى الآن بعض القضايا الحرجة، مثل إدارة العمل والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي (SE/SH) وصحة المجتمع وسلامته وإشراك أصحاب المصلحة والكشف عنهم. كما أنها ليست متاحة للجمهور بعد. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من الإشارة إلى المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وثيقة العطاءات الخاصة بالعقود التي يديرها المكتب، فإنها لا تُدرج بشكل عام ضمن البنود الفنية للعقود. نتيجة لذلك، سيتخلف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لغرض هذا المشروع عن مجموعة من المتطلبات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة) والصحة والسلامة

---

[26] https://unemg.org/wp-content/uploads/2019/07/FINAL_Model_Approach_ES-Standards-1.pdf

[27] المبادئ التوجيهية الستة للإدارة البيئية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هي:
- GEM 01 سجل عام للتأثيرات البيئية
- GEM 02 إدارة النفايات والمواد الخطرة
- GEM 03 حماية الماء
- GEM 04 المياه العادمة
- GEM 05 إدارة حفر الاستعارة
- GEM 06: الحفاظ على الآثار التاريخية والأثرية والثقافية

[28] إرشادات الصحة والسلامة الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الـ 14 هي:
- GHS 01 قواعد عامة للموقع
- GHS 02 الرفع
- GHS 03 الكهرباء
- GHS 04 الحفر
- GHS 05 السلامة من الحرائق
- GHS 06 الضوضاء
- GHS 07 السقالة
- GHS 08 خدمات تحت الأرض
- GHS 09 العمل في المرتفعات
- GHS 10 - الاستجابة لحادث أو واقعة كبير
- GHS 11 مساحة محصورة
- GHS 12 إنشاء الموقع
- GHS 13 مرافق الرعاية
- GHS 14 المخيم الإنشائي

المستمدة من متطلبات وإرشادات البنك الدولي (انظر الملحق 5) التي سيضمّنها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كبنود فنية في العقود التي يعدونها لهذا المشروع. الخيار متاح للمكتب لاستخدام بعض إجراءاته على المستوى التشغيلي،

4.3. المتطلبات والسياسات الوطنية

91. قامت الجمهورية اليمنية بصياغة السياسات والتشريعات القطاعية وإجراءات التنفيذ، وإنشاء المؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية. أدى الصراع المستمر إلى إضعاف قدرة المؤسسات المعينة على تنفيذ السياسات والقوانين القائمة. نتيجة لذلك، لم يتم النظر في استخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لليمن للمشروع.

4.3.1. خطة العمل البيئية الوطنية

92. الوثيقة التأسيسية للإدارة البيئية في اليمن هي خطة العمل البيئية الوطنية (NEAP) التي أعدتها الجمهورية اليمنية في عام 1995، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. يحدد خطة العمل البيئية الوطنية الإجراءات ذات الأولوية فيما يتعلق بالقضايا البيئية الرئيسية مثل موارد المياه وموارد الأرض والموائل الطبيعية وإدارة النفايات.

4.3.2. قانون حماية البيئة

93. صدر قانون حماية البيئة (القانون رقم 26 لسنة 1995؛ قانون حماية البيئة) في عام 1995 في أعقاب خطة العمل البيئية الوطنية. ويشكل إطار التشريع البيئي لليمن، بما في ذلك أحكام حماية البيئة، وإصدار التصاريح، ومتطلبات إعداد تقييمات الأثر البيئي (EIAs). يتم تنفيذ أحكام القانون من خلال اللائحة التنفيذية رقم 148/000.

94. تم تصميم القانون أيضاً من أجل: (1) دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط، (2) حماية البيئة الوطنية من الأنشطة التي تمارس خارج الحدود الوطنية، و؛ (3) تنفيذ الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بحماية البيئة، ومكافحة التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والقضايا البيئية العالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ.

هيئة حماية البيئة[29]

95. أنشأ قانون حماية البيئة مجلس لحماية البيئة (EPC) ومنحه سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحسين جودة البيئة ومنع تلوث البيئة. أنشأ القرار رقم (101) لسنة 2005م الهيئة العامة لحماية البيئة (EPA) لتحل محل مجلس لحماية البيئة وحدد أهدافها ومهامها وإدارتها. تشمل المهام الموكلة إلى هيئة حماية البيئة ما يلي:

- إعداد وتنفيذ السياسات / الاستراتيجيات / الخطط المناسبة لحماية البيئة
- إجراء المسوحات البيئية
- تقييم المناطق / الموارد / الأنواع التي يجب حمايتها من خلال التدابير اللازمة للحفاظ على النظام البيئي بما في ذلك النباتات والحيوانات والحياة البرية والبحرية وفقاً للقوانين الحالية ومراقبة تطبيقها

[29] المعلومات المتعلقة بهيئة حماية البيئة هي معلومات إرشادية بحتة ، حيث لن تلعب وكالة حماية البيئة أي دور أثناء تنفيذ المشروع.

- وضع مقترحات تشريعية لحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية
- وضع خطة طوارئ وطنية لمكافحة الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي بالتشاور مع الوكالات المعنية بتنفيذ قانون حماية البيئة والقوانين / اللوائح الأخرى ذات الصلة
- مراجعة دراسات تقييم التأثير البيئي لمشاريع القطاع العام / الخاص لمنح الموافقة ومراقبة تنفيذها
- تنسيق البرامج / الأنشطة ذات الصلة مع الوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية
- التوصية بالقوانين واللوائح والأنظمة اللازمة لحماية البيئة وفقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية لحماية البيئة.
- جمع البيانات وتقدير حالة البيئة وتقويمها، وإنشاء أنظمة المراقبة المناسبة
- وضع المعايير المناسبة لحماية البيئة من التلوث وصياغة المبادئ التوجيهية للسياسة لمكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة الحيوانية والنباتية والبحرية

تقييمات الأثر البيئي

96. يتطلب قانون حماية البيئة إعداد تقييمات الأثر البيئي للمشاريع المقترحة من قبل القطاعين العام والخاص. المؤيد مسئول عن إجراء تقييم التأثير البيئي، لكن التقرير قد يتم إعداده من قبل المؤيد أو السلطة المختصة أو كليهما. تقوم الوزارات والهيئات الحكومية بتكليف دراسات تقييم الأثر البيئي بناءً على طلب وكالات التمويل وطلب مشورة هيئة حماية البيئة.

97. هيئة حماية البيئة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات الفرز، والمساعدة في تحديد النطاق والتقييم والموافقة على بيان الأثر البيئي (EIS). ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن إطار عمل تنظيمي لدعم تنفيذ قانون حماية البيئة ولا يتم تنفيذ توفير إجراء تقييم الأثر البيئي للمشروعات بشكل صارم، خاصة بالنسبة للمشروع غير الممول دولياً.

98. بالنظر إلى السياق الحالي، من غير المتوقع إجراء تعديلات على إجراءات تقييم التأثير البيئي أثناء المشروع. سيتم أخذ الإجراءات الحالية في الاعتبار، ولكن لا يوجد توقع في هذه المرحلة بأن تقوم هيئة حماية البيئة بمراجعة أدوات الحماية الخاصة بالمشروع.

المعايير والمواصفات البيئية الوطنية

99. أصدر مجلس حماية البيئة السابق (EPC) معايير ومواصفات بيئية كملاحق للائحة التنفيذية، تغطي جودة مياه الشرب، وجودة مياه الصرف الصحي للزراعة، وجودة الهواء المحيط، والانبعاثات، والضوضاء، والتنوع البيولوجي والمناطق المحمية. وتشمل هذه نماذج الطلبات القياسية المعدة للاستخدام من قبل جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة.

100. أصدر مجلس حماية البيئة مسودة معايير لجودة مياه الصرف الصحي وجودة الهواء ولكن مجموعة شاملة من المعايير ليست متاحة بعد. يتم استخدام المعايير الدولية في مكانها، وفي المقام الأول تلك الخاصة بمنظمة الصحة العالمية (WHO).

101. يحدد القرار رقم (148) لسنة 2000م الحدود المسموح بها للملوثات لاستخدامها من قبل جميع الهيئات الحكومية (انظر الملحق 2).

4.3.3. قانون المياه[30]

102. ينظم قانون المياه (القانون 33/2002، المحدث بالقانون 41/2006) إمدادات المياه والصرف الصحي. يتكون هيكل مؤسسات قطاع المياه من وزارتين على المستوى الوطني (وزارة المياه والطاقة ووزارة الطاقة والمياه) وسلطة مياه متوسطة المستوى (الهيئة العامة للموارد المائية). وفقاً لقانون المياه المعدل ولائحته الداخلية، تتحمل وزارة المياه والمياه / الهيئة الوطنية للموارد المائية مسؤولية مشتركة عن تنظيم وتطوير موارد المياه. وزارة الزراعة والري مسؤولة عن صياغة السياسات والتشريعات التي تنظم استخدام مياه الري بما يتماشى مع السياسات والخطط المائية الوطنية وتحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه (NWSSIP). وزارة المياه والمياه هي الوزارة الرائدة للإشراف على موارد المياه وتوفير خدمات المياه، بما في ذلك في المناطق الريفية.

103. لكل مؤسسة محلية للمياه والصرف الصحي قرار صادر في تاريخ إنشائها ينص على الأحكام والقواعد التي تحكم وإدارة خطاب الاعتماد، وكذلك وظائف ومهام ومسؤوليات الهيئات العامة المترابطة. وبالتالي، فإن كل مدينة من المدن الخمس التي يستهدفها المشروع (صنعاء وعدن وتعز وإب والمكلا) لها مرسومها الخاص. توفر كل مؤسسة محلية خدمة إمدادات المياه والصرف الصحي لجميع مجموعات العملاء في منطقة محددة.

إمدادات المياه

104. بموجب المادة 54 أو قانون المياه المحدث، تتمتع وزارة البيئة والمياه "بسلطة حماية موارد المياه من التلوث، والحفاظ على جودتها القياسية، وحظر الأنشطة التي تؤدي إلى تلوثها أو تدهور معاييرها ومكافحة حالات التلوث الطارئ بالتعاون مع السلطات المختصة والمختصة ".

105. يوفر قانون المياه أيضاً "أساساً قانونياً للتحكم في استخراج المياه الجوفية. ويشمل تدابير مثل متطلبات الترخيص والتسجيل للآبار والحفارات، وأنظمة رقابة أكثر صرامة في مستجمعات المياه المجهدة. كما يدعم قانون المياه اللامركزية من خلال تشجيع تشكيل لجان لإدارة أحواض المياه ويتطلب العمل بشكل وثيق مع المجالس المحلية في تنفيذ تدابير إدارة المياه ". عملت الحكومة على وضع نظام حقوق المياه، وإنفاذ العقود التي تنطوي على نقل طوعي لهذه الحقوق بين الأطراف المتوافقة. إن الهيئة الوطنية للموارد المائية (من خلال مكاتبها الفرعية) مخولة بتنفيذ قوانين ولوائح المياه وتخصيص موارد المياه السطحية والجوفية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

مياه الصرف الصحي

106. ينص قانون المياه على أنه لا يجوز التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة أو السماح باستخدامها إلا بعد التنسيق مع وزارة المياه والمياه والسلطات ذات الصلة، وبعد التشاور والتنسيق مع مستخدميها والمتضررين من استخدامها. مقالة - سلعة

107. وتنص المادة 54 من قانون المياه على أن على الجهات المختصة بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء إصدار التراخيص الخاصة بما يلي: (ط) التخلص من النفايات والحمأة ومياه الصرف والزيوت وتحديد مواقع وطرق التخلص منها وبناء مرافقها؛ (2) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة. (4) إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات التحلية وفقاً للقوانين ذات الصلة

[30] استنادًا إلى الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري (الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه الأصلي ، 2004) ، والمضائق الرهيبة: الأزمة المحيطة بالفقر والصراع والمياه في الجمهورية اليمنية (البنك الدولي ، 2017)

108. يحدد تحديث الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه أنظمة الصرف الصحي المقبولة، مع الأخذ في الاعتبار أن التضاريس اليمنية والتدفق المنخفض لمياه الصرف الصحي يمكن أن يجعل أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي المركزية غير اقتصادية.

4.3.4. إعادة التوطين

109. القانون الأكثر ارتباطاً بقضايا إعادة توطين المشروع هو قانون الملك العام البارز (قانون 1/1995)، ولا سيما المواد 12-16 بشأن الاستحواذ المؤقت، والمواد 21-27 التي تحدد أحكام حيازة الأراضي. يتم تقديم القوانين اليمنية والإطار التنظيمي على نطاق واسع في إطار إعادة التوطين (RF)، والذي يحدد القضايا والإجراءات الرئيسية للاستحواذ القسري على الأراضي بموجب هذا القانون.

4.3.5. العمل

110. يطالب قانون العمل (القانون 5/1995) أصحاب العمل بمعالجة قضايا الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك التهوية والإضاءة في أماكن العمل؛ الحماية من مخاطر الانبعاثات (الغاز، الغبار، إلخ)؛ الحماية من حوادث الآلات والمخاطر؛ توفير مراحيض خاصة بالنوع الاجتماعي؛ توفير مياه الشرب المأمونة للعمال؛ معدات مكافحة الحرائق الأساسية ومخارج الطوارئ؛ توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة؛ تعويض عادل الوصول إلى الفحوصات الطبية الدورية؛ توافر الإسعافات الأولية.

111. ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد.

النوع الاجتماعي

112. ينص قانون العمل على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه يجب الحفاظ على المساواة بين العاملات والعاملين في التوظيف، والترقية، والأجور، والتدريب، والتأمين الاجتماعي. كما ينظم وقت العمل للحوامل.

113. كما صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997، والتي تم تحديثها في عام 2015. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الوزارات والهيئات المعنية (المرسوم 55 / 2009). بناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل 24 قانوناً لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقاً للاتفاقية.

الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية

114. صادقت اليمن على ثماني اتفاقيات "أساسية" لمنظمة العمل الدولية، تغطي الموضوعات التي تعتبر مبادئ وحقوقا أساسية في العمل:

1) اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)
2) اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)
3) اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) (وبروتوكولها لعام 2014)

4) اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)
5) اتفاقية الحد الأدنى للسن، 1973 (رقم 138)
6) اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)
7) اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)
8) اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)

115. صادق القانون رقم (7) لسنة 2001م على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل. تشير اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقلياً أو جسدياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً وضاراً للأطفال؛ ويتدخل في تعليمهم من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان؛ أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الحضور إلى المدرسة والعمل الشاق المفرط. ومع ذلك، قد يكون من الصعب رسم خط بين الأشكال "المقبولة" لعمل الأطفال وعمل الأطفال، لأنه يعتمد على عمر الطفل، وأنواع العمل المنجز، والظروف التي يؤدى في ظلها، والعمل القومي.

4.3.6. الاتفاقيات الدولية

116. الجمهورية اليمنية طرف في عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية، من أهمها:

- اتفاقية حماية التراث العالمي (اليونسكو)
- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي (CLC)
- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)
- اتفاقية الحفاظ على الأنواع المهاجرة (CMS)
- اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)
- بروتوكول كيوتو (اليمن ليست طرفاً بعد في اتفاقية باريس للمناخ)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)
- اتفاقية تعديل البيئة (ENMOD)
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية
- قانون البحار
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

117. وبشكل عام، الهيئات الوطنية ليست حالياً في وضع يمكنها من التعامل مع التعقيدات التقنية ومتطلبات كتابة التقارير المرتبطة بالاتفاقيات الدولية. ولا يُتوقع أن تمثل أنشطة المشروع خرقاً لأي اتفاقية دولية وقعت عليها الحكومة اليمنية وهي طرفاً فيها.

4.4. مقارنة بين متطلبات البنك الدولي والمتطلبات اليمنية

118. يقارن الجدول التالي الإشتراطات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي مع الإشتراطات اليمنية، ويحدد الفجوات ويقترح الإجراءات الموصى بها.

الجدول *1*. مقارنة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والمتطلبات البيئية والاجتماعية اليمنية ذات الصلة بالمشروع

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
المعيار البيئي والاجتماعي1. التقييم البيئي		
تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).	يتطلب قانون حماية البيئة (قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995) إعداد تقييم الأثر البيئي أثناء إعداد جميع المشاريع وإدراج تدابير التخفيف في رأس مال المشروع والتكاليف المتكررة (قرار مجلس الوزراء 89/1993). يجب أن يصف تقييم الأثر البيئي: (1) أنشطة المشروع المقترحة، وتصميم النشاط، والبيئة المحيطة التي قد تتأثر، بما في ذلك خريطة استخدام الأراضي في المناطق المجاورة، ومتطلبات وأنواع ومصدر الطاقة، والمواد الخام وخدمات البنية التحتية والطرق خطة الطوارئ والسلامة، والتخلص من النفايات وما إلى ذلك؛ (2) و (3) البدائل التي تستخدم مدخلات أقل تلوثاً، وكذلك النظر في البديل "بدون مشروع" (قانون حماية البيئة، المادة 37، الفقرة (ب)). تتطلب إرشادات تقييم الأثر البيئي أن تأخذ تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار القبول الاجتماعي أو رفض المجتمعات المحلية للمشروع المقترح، مع دليل وتسجيل للمشاورات العامة، وإذا تم قبولها، يجب أن تتضمن البيانات الأساسية والمؤشرات وخطة المراقبة. ويشمل أيضاً متطلبات المراقبة وبناء القدرات والتحقق من نتائج ونتائج المراقبة (المادة 60 من قانون حماية البيئة).	تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ويكمل كل منهما الآخر. سيطبق المكتب كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية
اعتماد نهج هرمي للتخفيف لتوقع المخاطر والآثار وتجنبها؛ عندما يكون التجنب غير ممكن، يتم التخفيف أو التقليل من المخاطر والآثار إلى المستويات المقبولة؛ بمجرد تقليل المخاطر والتأثيرات إلى الحد الأدنى أو الحد منها، يتم التخفيف من آثارها؛ في حالة استمرار وجود آثار متبقية كبيرة، قم بتعويضها أو تعويضها، حيثما يكون ذلك ممكناً تقنياً ومالياً.	القانون اليمني ليس له ما يعادل التسلسل الهرمي للتخفيف. يعطي القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو تعويضها. يجب أن تنفذ جميع المشاريع الجديدة تقييمات الأثر البيئي لمنع التأثيرات العكسية ويجب أن تحصل على تصريح بيئي. لا يُسمح بأي مشروع أو هيكل جديد من شأنه الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية أو تلويثها أو تدهورها، ويجب أن تستخدم جميع المشاريع الجديدة أفضل الممارسات المتاحة للإنتاج النظيف وتطبيق تدابير حماية البيئة / منع التلوث.	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
اعتماد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو الضعفاء، ولا يكونون محرومين من تقاسم المنافع والفرص الإنمائية الناتجة عن المشروع.	المدرجة في قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)	تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ويكمل كل منهما الآخر. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
الاستفادة من المؤسسات والأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم المشاريع وتطويرها وتنفيذها، كلما كان ذلك مناسباً.	يجب على مجلس حماية البيئة إبلاغ مؤيدي المشاريع المقترحة بنتائج الفحص في غضون ثلاثة أشهر من تقديم مقترح المشروع وتحديد أداة التقييم البيئي المناسبة والدراسات المطلوبة اللازمة لتقييم المخاطر والآثار المحتملة. يوفر دليل تقييم التأثير البيئي إمكانية استخدام إجراءات ومعايير التقييم الإقليمية والدولية عند الاقتضاء. إذا تم رفض المشروع، يجب أن تشير مذكرة الرفض إلى أساس الرفض، وكذلك الأقسام ذات الصلة من الإطار التنظيمي. يوفر دليل تقييم الأثر البيئي أيضاً إمكانية لمقدمي المشروع للاعتراض على أي رفض والاستئناف أمام المحكمة الخاصة، في غضون 60 يوماً. يتعين على المحكمة إصدار حكم نهائي في غضون ستة أشهر (الفصل 1 المادة 3، قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 - اللائحة 148/2000).	سيأخذ المكتب في الاعتبار القوانين واللوائح الوطنية عند تطبيق متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تعزيز الأداء البيئي والاجتماعي المحسن، بطرق تعترف بقدرة المقترض وتعززها.	تضمينها في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995.	سيأخذ المكتب في الاعتبار القوانين واللوائح الوطنية عند تطبيق متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
معيار البيئي والاجتماعي2. العمل وظروف العمل		
لا يوجد مكافئ في المعيار البيئي والاجتماعي 2	لتزويد كل موظف بتفاصيل العمل المكتوبة مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5/1995، المواد رقم 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية عند تعيين العمال.

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
تعزيز السلامة والصحة في العمل.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5/1995، المواد 113، 114، 115، 116، 117، 118، يتناول الفصل 9 من قانون العمل (5/1995) والقانون رقم 25/1997 والقانون رقم 25/2003 الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل في المواد 113 إلى 118. ويغطي الفصل العاشر تأمين العمال. يُطلب من أرباب العمل توفير شروط السلامة والصحة المهنية اللازمة، بما في ذلك: التهوية والإضاءة في أماكن العمل؛ الحماية من مخاطر الانبعاثات (الغاز، الغبار، إلخ)؛ الحماية من حوادث الآلات والمخاطر؛ توفير مراحيض خاصة بالنوع الاجتماعي؛ توفير مياه الشرب المأمونة للعمال؛ معدات مكافحة الحرائق الأساسية ومخارج الطوارئ؛ توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة؛ تعويض عادل الوصول إلى الفحوصات الطبية الدورية؛ توافر الإسعافات الأولية. على السلطة المختصة التأكد من توافر بيئة العمل المناسبة وشروط السلامة والصحة المهنية. تتولى وزارة العمل تقديم المشورة لأصحاب العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية؛ تنظيم وتنفيذ برامج التدريب على الوقاية من الحوادث؛ تبادل المعلومات الفنية؛ تحديد وتقييم وسائل تدابير الوقاية من الحوادث؛ إلخ. للوزير تشكيل لجان فرعية للصحة والسلامة المهنية في المحافظات وفي القطاعات والصناعات تشمل الجهات ذات العلاقة. ويحدد قرار التشكيل اختصاصات هذه اللجان واختصاصاتها والقواعد المنظمة لعملها. عندما يفشل أرباب العمل في تنفيذ أنظمة حماية العمل وسلامة العمل، يمكن أن يتلقوا أمر توقف لمدة أسبوع من الوزير، حتى يتم توضيح أسباب الانتهاك. وعلى الوزير إحالة الأمر إلى لجنة التحكيم المختصة في حالة تمديد الإيقاف الجزئي أو طلب الإيقاف الكامل. إذا لم يقم صاحب العمل بإزالة الخطر، يحق للعمال الذين توقفوا عن العمل الحصول على أجر كامل.	سيُطلب من كل مقاول أن يكون لديه مسؤول الصحة والسلامة المهنية ومسعف أول. يجب على المقاولين الاحتفاظ بسجلات للحوادث ويجب الإبلاغ عنها والتحقيق فيها بانتظام. سيقوم المقاولون بإجراء محادثات يومية حول مجموعة الأدوات، وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء محادثات تعريفية أسبوعية للعمال والمقاولين.
تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص لعمال المشروع.	مشمول في قانون العمل اليمني رقم / 1995، المواد 5 و 42 و 67.	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية عند تعيين العمال.

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
حماية عمال المشروع، بما في ذلك العمال الضعفاء مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال (في سن العمل، وفقاً لهذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)) والعمال المهاجرين والعمال المتعاقدين والعاملين في المجتمع وعمال الإمداد الأولي، حسب الاقتضاء.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5/1995)، المواد 5، 15، 42، 43، 44، 45، 46، 47 أ، 47 ب، 89؛ قانون تنظيم النقابات العمالية (35/2002). قانون التأمينات الاجتماعية (26/1991). ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد. **جنس** صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997، والتي تم تحديثها في عام 2015. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الوزارات والسلطات المعنية (المرسوم 55 / 2009). بناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل 24 قانوناً لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقاً للاتفاقية. ينص قانون العمل (قانون 5/1995) على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه يجب الحفاظ على المساواة بين العاملات والعاملين في التوظيف والترقية والأجور والتدريب والتأمين الاجتماعي. كما ينظم وقت العمل للحوامل.	سيتم تطبيق التشريعات الوطنية. ومع ذلك، سيتم تطبيق معايير البنك الدولي حيثما توجد فجوات. سوف يسود المعيار الأعلى بين التشريعات الوطنية ومعايير البنك الدولي دائماً في حالة عدم اليقين في المتطلبات المعمول بها.
منع استخدام جميع أشكال العمل الجبري وعمل الأطفال.	**سخرة** مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5/1995، المواد 55 **عمالة الأطفال** مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5/1995، المادة 49 كما صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (قانون 7/2001). تحدد الاتفاقية حداً أدنى لسن الالتحاق بالعمل. كما صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. يشير إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقلياً أو جسدياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً وضاراً للأطفال؛ ويتدخل في تعليمهم من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان؛ أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الحضور إلى المدرسة والعمل الشاق المفرط. قد يكون من الصعب رسم خط بين الأشكال "المقبولة" لعمل الأطفال وعمل الأطفال، لأنه يعتمد على عمر الطفل، وأنواع العمل المنجز، والظروف التي يؤدى في ظلها.	**سخرة** سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية وكإجراء احترازي لإجراء استقراء وسيتم إجراء تفتيش عشوائي على أساس منتظم لضمان الامتثال **عمالة الأطفال** يُحظر على المقاول توظيف أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً. ستتم المراقبة من خلال نظام الهوية الوطنية المطلوب من كل موظف تنتج عن العمل. إذا تم العثور على مقاول قام بإشراك أطفال دون السن القانونية في المشروع: - سيتم الإبلاغ عن حالة رسمية وسيتم إنهاء العقد.

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
دعم مبادئ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للعاملين في المشروع بما يتوافق مع القانون الوطني.	مدرج في قانون العمل اليمني (5/1995) المادتين 151 و 152 وقانون تنظيم النقابات العمالية (35/2002)	يجب على المقاولين إبلاغ العمال بحقهم في التنظيم وفقاً للقانون.
تزويد عمال المشروع بوسائل يمكن الوصول إليها لإثارة مخاوف مكان العمل.	مدرج في قانون العمل اليمني (5/1995) المواد 129 و 130 و 132 و 136.	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية في هذا الصدد. سيُطلب من المقاولين أن يكون لديهم إجراء للتظلم وإبلاغ العمال بذلك أثناء الاستقراء. سيطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع و الرصد المستقل (TPM) من المقاولين تسجيل تظلمات العمال في التقارير الشهرية
المعيار البيئي والاجتماعي 3. كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته		
تعزيز الاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام.	مدرج في قانون حماية البيئة وقانون المياه (33/2002) وقانون المناجم والمحاجر (24/2002) وقانون الكهرباء (1/2009) واستراتيجية الطاقة المتجددة.	تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ويكمل كل منهما الآخر.
تجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع.	يعطي القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو تعويضها. يجب أن تنفذ جميع المشاريع الجديدة تقييمات الأثر البيئي لمنع التأثيرات العكسية ويجب أن تحصل على تصريح بيئي. لا يُسمح بأي مشروع أو هيكل جديد من شأنه الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية أو تلويثها أو تدهورها، ويجب أن تستخدم جميع المشاريع الجديدة أفضل الممارسات المتاحة للإنتاج النظيف وتطبيق تدابير حماية البيئة / منع التلوث. يشجع القانون اليمني القطاعات والمشاريع ذات الصلة على توفير القدرات المؤسسية والتدريب للمشاريع لتعزيز قدراتهم ومعرفتهم في التعامل مع القضايا البيئية. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية (قانون حماية البيئة، المادة 90).	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من المتطلبات البيئية والاجتماعية (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع
تجنب أو تقليل انبعاثات الملوثات المناخية قصيرة وطويلة العمر المرتبطة بالمشروع	مدرج في قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)، وهو التزام يمني بموجب اتفاقية تغير المناخ.	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع
تجنب أو تقليل توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة.	مدرج في قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995) وقانون مبيدات الآفات (25/1999) وقانون النظافة العامة (39/1999) وقانون إنشاء صناديق النظافة (20/1999)	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع
تقليل وإدارة المخاطر والآثار المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات	مدرج في قانون المبيدات (25/1999) وقانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي 4. صحة المجتمع وسلامته		

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
توقع وتجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة من المشروع خلال دورة حياة المشروع من كل من الظروف الروتينية وغير الروتينية.	لا يتناول القانون اليمني صحة المجتمع وسلامته على وجه التحديد	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تعزيز الجودة والسلامة، والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، في تصميم وإنشاء البنية التحتية، بما في ذلك السدود.	لا نظير لها في القانون اليمني. ومع ذلك، فإن التزامات المساهمة الوطنية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والقوانين الوطنية المختلفة الأخرى (المادة 5 و 7 من قانون حماية البيئة، الفصل 2، المادة 5 و 7) تعالج الشواغل البيئية العالمية، مثل طبقة الأوزون وتغير المناخ	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تجنب أو تقليل تعرض المجتمع لمخاطر المرور والسلامة على الطرق المرتبطة بالمشروع والأمراض والمواد الخطرة.	لا نظير لها في القانون اليمني	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للأحداث الطارئة	مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5 لسنة 1995، المواد 119، 121	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.
ضمان تنفيذ حماية الموظفين والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة بالمشروع.	لا يوجد ما يعادلها في القانون اليمني	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
المعيار البيئي والاجتماعي 5. حيازة الأرض والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي		
تجنب إعادة التوطين غير الطوعي، أو عند الضرورة، تقليل إعادة التوطين غير الطوعي من خلال استكشاف بدائل تصميم المشروع	مدرجة في القوانين اليمنية مثل قانون التخطيط العمراني	سيتم تطبيق كل من ESF والمتطلبات الوطنية
تجنب الإخلاء القسري	مدرج في الدستور اليمني والقانون المدني.	سيتم تطبيق كل من ESF والمتطلبات الوطنية
التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يمكن تجنبها من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي من خلال: (أ) تقديم تعويض في الوقت المناسب عن خسارة الأصول بتكلفة الاستبدال و (ب) مساعدة النازحين في جهودهم لتحسين، أو على الأقل استعادة، سبل العيش ومستويات المعيشة، بالقيمة الحقيقية، إلى مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بداية تنفيذ المشروع، أيهما أعلى	يتناول قانون الملكيات العامة البارزة الاستيلاء غير الطوعي على الأراضي مما يؤدي إلى نقل أو فقدان المأوى وفقدان الأصول أو سبل العيش وتعويض عادل وفي الوقت المناسب لا يوجد أي إجراء لاستعادة سبل العيش في القانون اليمني.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
تحسين الظروف المعيشية للفقراء أو المستضعفين النازحين ماديا، من خلال توفير السكن اللائق، والوصول إلى الخدمات والمرافق، وضمان الحيازة.	يتم الدفع مقابل الإزعاج وفقدان الإقامة وخسارة الأرباح وبدلات النقل. التعويض هو على أساس نقدي فقط. لا يعترف القانون اليمني بأي مجموعات ضعيفة، لكنه يعترف بواضعي اليد.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تصور أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها كبرامج تنمية مستدامة، وتوفير موارد استثمارية كافية لتمكين الأشخاص النازحين من الاستفادة بشكل مباشر من المشروع، حسب طبيعة المشروع.	يتطلب القانون المدني وقانون الإدارة المحلية الدفع الفوري والعادل للتعويض على أساس نقدي لاستبدال الأرض المفقودة ضمن مسافة لا تزيد عن 20 كم من موقع المشروع. توفر الحكومتان في صنعاء وعدن السكن اللائق، والوصول إلى المرافق الخدمية، وأمن الحيازة، لتحسين الظروف المعيشية للفقراء والمستضعفين الذين نزحوا جسدياً.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
ضمان تخطيط أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها مع الكشف المناسب عن المعلومات والتشاور الهادف والمشاركة المستنيرة للمتضررين.	في القانون اليمني، يجب إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن قرارات إعادة التوطين من خلال لجان التعويضات التي تتفاوض معهم وتجمع معلومات حول جرد الأصول وعدد أفراد الأسرة، إلخ. يجب إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بحقوقهم، والتشاور معهم، وتقديم تعويضات كاملة وعادلة وسريعة بناءً على القيمة السوقية للممتلكات للأصول المفقودة التي تُعزى مباشرة إلى المشروع. يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع الاعتراض على المبلغ إلى محكمة الأراضي من خلال مفوض المنطقة لاختيار البدائل يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع أولاً السعي وراء الرضا من خلال الممارسات العرفية المحلية لحل النزاعات. يمكنهم بعد ذلك بدء الإجراءات القانونية وفقاً للقانون الوطني.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
المعيار البيئي والاجتماعي 6. حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية		
حماية التنوع البيولوجي والموائل والحفاظ عليها.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف والنهج التحوطي في تصميم وتنفيذ المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع البيولوجي.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
دعم سبل عيش المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال اعتماد ممارسات تدمج احتياجات الحفظ وأولويات التنمية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
المعيار البيئي والاجتماعي 7. الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً		
غير ذات صلة		

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
المعيار البيئي والاجتماعي 8. الموروث الثقافي		
حماية الموروث الثقافي من الآثار السلبية لأنشطة المشروع ودعم الحفاظ عليه.	يتطلب قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995، الفصل 3، المادة 37) إنشاء قائمة وطنية لجميع المواقع ذات الموروث الثقافي المهم أو الحساسية البيئية مثل مواقع الأراضي الرطبة والشعاب المرجانية والمناطق المحمية والمتنزهات الوطنية. أثناء تخطيط المشاريع في المناطق الحضرية والريفية، يجب أن تخطط المشاريع لحماية الموروث الثقافي. إذا كان هناك ما يشير إلى وجود أي تراث ثقافي، فيجب استشارة السلطة المختصة قبل البدء في أعمال المشروع. يجب أن تقع أعمال المشروع على مسافة لا تقل عن 500 متر من أقرب تراث ثقافي معروف (المرسوم الرئاسي 21/1994، ومرسوم البرلمان 14/1994 والقانون 8/1997 المعدل لقانون الآثار 21/1994، المادة 12). في حالة العثور على تراث ثقافي فوق سطح الأرض أو تحت الأرض بالصدفة، يجب استشارة السلطات الحكومية ويجب حراسة الموقع بأمان حتى يأتي خبراء السلطة الحكومية ذات الصلة والتحقيق فيه والقبض عليه، في المقابل يحق للباحث مكافأة مناسبة بغض النظر عن قيمة الموروث الثقافي وعمره. الهيئة العامة للآثار والمتاحف (GOAM) تمتلك الصلاحية لوقف أي أعمال يمكن أن تضر الآثار ومناطق الموروث الثقافي والحفاظ على العمل الميداني الثقافي ونتائج الحفريات (القرار الجمهوري رقم 21 لسنة 1994م، وقرار مجلس النواب رقم 14/1994م والقانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل المادة 9 من قانون الآثار رقم (21) لسنة 1994م). وافقت اليونسكو ومكتب الدوحة التابع للهيئة العامة للآثار والمتاحف وجامعة أكسفورد على الإطلاق المشترك لقاعدة بيانات منصة إدارة التراث اليمني في عام 2017	المتطلبات اليمنية أكثر تحديداً. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي تراث ثقافي يتم مواجهته أثناء العمل سيتم إبلاغه إلى GOAM وقاعدة بيانات منصة إدارة التراث اليمني تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.
معالجة الموروث الثقافي كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة	إجراء مسوحات ميدانية من قبل المتخصصين ووصف الموقع المقترح للمشروع بما في ذلك الخريطة والحدود والأحياء مع تصميم البنى التحتية والمرافق والخدمات وجميع المدخلات والمخرجات (دليل قانون حماية البيئة وتحليل الأثر البيئي).	المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) متوائمة ومتكاملة. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية
تعزيز التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالموروث الثقافي.	لا يوجد شرط مماثل بموجب القانون اليمني	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات ESF
تعزيز التقاسم العادل للمنافع من استخدام الموروث الثقافي.	لا يوجد شرط مماثل بموجب القانون اليمني	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات ESF
المعيار البيئي والاجتماعي 9. الوسطاء الماليون		

اشتراطات البنك الدولي	الاشتراطات اليمنية	الإجراء الموصى به
غير ذات صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي 10. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات		
إنشاء نهج منظم لإشراك أصحاب المصلحة من شأنه أن يساعد المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع.	نصت المادة 35 من الدستور اليمني على أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وأنها واجب على كل مواطن. تعتبر مشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية جزءاً أساسياً من الاستشارة أثناء التخطيط للمشاريع المقترحة، وهي عملية مستمرة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروع (دليل الهيئة العامة لحماية البيئة لتحليل الأثر البيئي). علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية والأفراد رفع دعوى مباشرة ضد أي شخص أو كيان يتسبب في ضرر للبيئة والموارد الطبيعية أو المشاركة في تدهورها وتلوثها (المادة 4 من قانون حماية البيئة، الفقرة 4 والمادة 82).	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تقييم مستوى اهتمام أصحاب المصلحة ودعم المشروع وتمكين آراء أصحاب المصلحة من أن تؤخذ في الاعتبار في تصميم المشروع والأداء البيئي والاجتماعي.	مشمول في قانون الإدارة المحلية	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تعزيز وتوفير وسائل للمشاركة الفعالة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم.	مشمول في قانون الإدارة المحلية	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
ضمان الكشف عن معلومات المشروع المناسبة عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، ومفهومة، ويسهل الوصول إليها وبطريقة وشكل مناسب.	يجب أن تتضمن تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) قائمة مرجعية وملخصاً غير تقني للاستخدام العام والإفصاح في شكل ولغة مفهومة لعامة الناس (دليل EPA تحليل الأثر البيئي).	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.
تزويد الأطراف المتأثرة بالمشروع بوسائل يمكن الوصول إليها وشاملة لإثارة المشكلات والتظلمات، والسماح للمقترضين بالاستجابة لهذه المظالم وإدارتها	تسمح المادة 51 من الدستور باللجوء إلى القضاء. ينص قانون الملك العام البارز وقانون الإدارة المحلية على حق التظلم أمام لجنة التقدير / المحاكم. لمعالجة المظالم، يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع أولاً الحصول على الرضا من خلال الممارسات العرفية المحلية لحل النزاع. يمكنهم بعد ذلك بدء الإجراءات القانونية وفقاً للقانون الوطني الإقليمي.	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.

الفصل 5
خط الأساس البيئي والاجتماعي

5.1. الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة[31] وإدارة النفايات الصلبة

119. تدهورت الخدمات الحضرية الأساسية للبلديات بشكل كبير بسبب الصراع المستمر. لا تزال طرق الأحياء وشبكات الصرف الصحي المحلية والأماكن العامة التي تضررت أثناء النزاع دون إصلاح. نظراً لضعف القدرات ونقص الموارد على مستوى البلديات، فإن إعادة تأهيل البيئة الحضرية لا تزال محدودة في معظم المدن. قامت المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن بتمويل الأشغال العامة الأساسية في 8 مدن، بما في ذلك جمع أكثر من مليون متر مكعب من النفايات المتراكمة وإصلاح شبكات الصرف الصحي المحلية. على الرغم من هذه الجهود، لا يزال تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالج في الشوارع وتراكم النفايات الذي يسد المصارف أمراً شائعاً في معظم المدن، مما يساهم في أزمة الكوليرا وانتشار الأمراض المعدية الأخرى

120. تعتبر الفيضانات الحضرية مشكلة رئيسية في المدن اليمنية بسبب مزيج من تغير المناخ والصراع المستمر، الذي دمر البنية التحتية للصرف البلدية وترك السلطات المحلية مع قدرة محدودة للغاية لإصلاح أو صيانة البنية التحتية. تخلق الفيضانات الحضرية أيضاً ضغوطاً كبيرة على نظام الرعاية الصحية، حيث توفر ناقلاً مثالياً للأمراض المنقولة بالمياه، ويمكن أن تمنع السكان من الوصول إلى الرعاية الطبية بسبب غمر الطرق تحت الماء. من المحتمل أيضاً أن تكون الفيضانات الأخيرة قد ساهمت في انتشار كوفيد-19 في اليمن، حيث أجبرت الآلاف من الأشخاص على الفرار من منازلهم وكذلك الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) للانتقال من المستوطنات. ساعدت المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن في معالجة الفيضانات الحضرية من خلال الاستثمارات في الحماية من فيضانات مياه العواصف، بما في ذلك القنوات الصندوقية، مضخات مياه الأمطار وشفط مياه السيول الراكدة من المناطق الحضرية في عدن. استفادت مدينة عمران، التي تعرضت بنيتها التحتية الحضرية بشكل مستمر خلال الأمطار الموسمية في السنوات الأخيرة، بشكل كبير من استثمارات مياه الأمطار في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، مما أدى إلى تجنب الخسائر في الأرواح والأصول. نظراً لأنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تقلب هطول الأمطار وكثافته والفيضانات في اليمن، فإن بناء القدرة على الصمود في مواجهة الفيضانات الحضرية يمثل أولوية للمشروع المقترح وسيساهم في فوائد الصحة العامة والاقتصادية الهامة.

5.2. المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

121. حتى قبل النزاع المستمر، كان اليمن يعاني من ندرة حادة في المياه. تفاقمت أزمة المياه في المناطق الحضرية خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النمو السكاني السريع والسحب المفرط للمياه الجوفية الأحفورية المحدودة لاستخدامها في الري. وهذا نتيجة للعديد من العوامل بما في ذلك سياسة الحكومة التي تشجع المزارعين على التحول من الزراعة البعلية التقليدية إلى الزراعة المروية، وسوء إدارة الموارد المائية الشحيحة. قبل بدء النزاع،

[31] يشير التعليم العالي إلى الخدمات البلدية على مستوى الأحياء ، على سبيل المثال ، شوارع الأحياء ، والصرف الصحي ، والصرف الصحي ، والحدائق ، وما إلى ذلك.

غطت إمدادات المياه العامة ما يقرب من نصف سكان الحضر. تم إمداد النصف الآخر من السكان بالمياه من خلال تدخلات غير منظمة للقطاع الخاص وبتكلفة عالية وبجودة مياه سيئة.

122. تفاقمت أزمة المياه والصرف الصحي في اليمن بسبب الصراع المستمر والنزوح الداخلي ووباء كوفيد-19 والكوارث الطبيعية. وفقاً لليونيسف، اعتباراً من أكتوبر / تشرين الأول 2020، يفتقر حوالي 18 مليون شخص إلى المياه النظيفة والصرف الصحي في اليمن. يتم توصيل المياه المنقولة بالأنابيب لحوالي ثلث السكان فقط. أثر النزاع المسلح بشكل خطير على البنية التحتية وأدى إلى توقف شبه كامل في توصيل خدمات المياه. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتحديث 2020 للتقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن، فإن ما يقدر بنحو 38٪ من مرافق المياه والصرف الصحي في المدن الكبرى متضررة حالياً وفقدت وظائفها. تم إجراء تقييم في عام 2016[32] أظهر أيضاً كيفية عدم القدرة على دفع الرواتب الأساسية للمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي (WSLCs)[33]كما حد من عدد الموظفين المتاحين لتشغيل مرافق وخدمات المياه. على الرغم من أن المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي ، ومكاتبها الفرعية، والمرافق المرتبطة بها قد احتفظت بعدد كبير من الموظفين، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاستدامة المالية، واستبدال البنية التحتية أو إصلاحها، ومطالب العملاء ومكافآت القوى العاملة. وبالتالي، يعتمد جزء كبير من سكان الحضر على صهاريج المياه الخاصة غير المنظمة. بسبب نقص خدمات المياه والصرف الصحي، تواجه العديد من المدن في اليمن، بما في ذلك عدن وصنعاء، حالياً تفشي وباء الكوليرا بشكل كبير.

5.3. الطرق الحضرية والنقل

123. شهد قطاع الطرق في اليمن تحولاً كبيراً في العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من استمرار التحديات. نمت شبكة الطرق من حوالي 5000 كم فقط في عام 1990 إلى حوالي 16000 كم في عام 2015، بزيادة قدرها 220٪ على مدى 25 عاماً. كان لهذه التغييرات تأثير كبير على السكان والاقتصاد، حيث عززت التجارة الداخلية والخارجية، وربطت نسبة متزايدة من السكان بالخدمات والأسواق العامة، وضمان وصول الواردات الغذائية إلى المناطق النائية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت العديد من شركات إنشاء وصيانة الطرق الخاصة وكذلك الشركات الهندسية. تشمل التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الطرق نقص التمويل، وعدم كفاية الصيانة، وسوء التخطيط والميزانية، وانخفاض رواتب الخدمة المدنية.

124. تعرضت الطرق الحضرية في المدن الرئيسية في اليمن، مثل صنعاء وعدن وإب وتعز والحديدة وصعدة وعمران، لأضرار بالغة. كما تم تدمير وصلات الطرق والجسور الرئيسية. وفقاً لتحديث 2020 للتقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن، تضرر أكثر من نصف الطرق داخل المدن في صعدة وتعز. أدى الضرر الذي لحق بالطرق الحضرية إلى جعل أجزاء كبيرة من شبكة الطرق غير قابلة للوصول للناس والمركبات مما كان له آثار سلبية على التجارة والتنقل والوصول إلى الخدمات المحلية (على سبيل المثال، الأسواق والمرافق الصحية والمدارس). تسببت الفيضانات الأخيرة في أضرار جسيمة إضافية للبنية التحتية للطرق الحضرية، وتعرضت عدة مواقع على طول ممرات شريان الحياة الرئيسية لأضرار بالغة. في حين تم الشعور بتأثير العاصفة في جميع أنحاء البلاد، كان عمران ومأرب والعاصمة صنعاء والحديدة والضالع وعدن الأكثر تضرراً.

[32] أجرته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (Deutsche Gesellschaft fuer Internationale Zusammenarbeit (GIZ).
[33] في قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن ، تعتبر الشركات المحلية هي مقدمي المرافق العاملة في مختلف المراكز الحضرية.

5.4. الطاقة

125. حتى قبل النزاع، كان لدى اليمن أحد أدنى مستويات استهلاك الكهرباء للفرد وأقل وصول للكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تقديرات الوصول من مصادر متصلة بالشبكة أو خارج الشبكة تتراوح بين 52٪ و 72٪ في عام 2014. افتقرت هيئات الكهرباء الوطنية، مثل مؤسسات الكهرباء العامة المحلية، إلى الموارد والبنية التحتية والقدرة على توفير الكهرباء الكافية لتلبية احتياجات ومتطلبات الطاقة في البلاد للحفاظ على النمو الاقتصادي.

126. أدى الصراع في اليمن إلى تفاقم مستوى الوصول المنخفض بالفعل للكهرباء بشكل كبير مع آثار شديدة على الخدمات العامة في المناطق الحضرية وكذلك الأنشطة التجارية والصناعية، التي تعتمد بشكل كبير على نظام إمداد طاقة فعال. الوقود شحيح والعديد من مرافق توليد الكهرباء تضررت ودمرت. تفككت الشبكة الوطنية إلى عدة أنظمة دون وطنية بسبب تدمير وصلات النقل أو إتلافها أو توقف عملها بسبب الصراع. ونتيجة لذلك، تم قطع التيار الكهربائي العام بشكل كامل في مناطق واسعة من البلاد، بما في ذلك المدن الكبرى مثل صنعاء والحديدة وتعز. فقط ما يقدر بعشرة في المائة من السكان يحصلون على كهرباء موثوقة. أظهر استطلاع حديث عبر الهاتف بتكليف من البنك الدولي أنه اعتباراً من نهاية عام 2019،[34] تشير انبعاثات الضوء المرئية من صور الأقمار الصناعية إلى انخفاض استهلاك الكهرباء بنحو 75٪. كان التأثير على المرافق التي تعتمد على الكهرباء بشكل مدمر. اضطرت المستشفيات والمدارس ومحطات ضخ المياه ومحطات معالجة المياه والمنشآت الصناعية والتجارية إلى تقليص العمليات أو إيجاد مصادر طاقة بديلة.

127. يكافح نظام الرعاية الصحية في اليمن للتعامل مع جائحة كوفيد-19 لأن العديد من المستشفيات والعيادات في البلاد تضررت أو دمرت بسبب النزاع، وما تبقى منها يواجه نقصاً متكرراً في الكهرباء. في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، سيتم تحقيق 60.000 ميجا وات ساعة من توليد الطاقة المدعومة من خلال المشروع حيث تم تركيب أنظمة لإمداد بالكهرباء القائمة على الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV) في 208 مرفق صحي وتعليمي ومياه في المدن التي يستهدفها المشروع للمساعدة التغلب على نقص الكهرباء. وحيث كان التدخل العاجل مطلوباً، فقد تم توفير مولدات كهربائية وتأجير طاقة للمستشفيات العامة والمدارس وآبار المياه البلدية. بالإضافة إلى الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح، تم أيضاً توفير الطاقة الإيجارية والمولدات الكهربائية لـ 97 مدرسة صحية ومدرسة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. تشمل التدخلات في إطار هذا المكون الفرعي أيضاً مصابيح إنارة الشوارع ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء (LED) القائمة على الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومصابيح الإضاءة الاقتصادية (LED) الداخلية وسخانات المياه بالطاقة الشمسية. كما يساعد توفير الطاقة النظيفة من خلال المشروع في تجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لدعم مكافحة كوفيد-19، سيعطي هذا المشروع المقترح الأولوية لتوفير إمدادات الطاقة خارج الشبكة للبنية التحتية الطبية الحيوية في البلاد.

5.5. المناخ

128. اليمن بلد شبه استوائي جاف إلى حد كبير مع هطول الأمطار الذي يتميز بالعواصف الشديدة الموسمية والقصيرة العمر التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى فيضانات مفاجئة مع تآكل التربة وتدهور المدرجات الزراعية. كثيرا ما يتبع هطول الأمطار الغزيرة فترات جفاف طويلة. على الرغم من أن التقلبات العالية من سنة

[34] مجموعة البنك الدولي. تقييم احتياجات اليمن الديناميكية: المرحلة الثالثة 2020

إلى أخرى تجعل من الصعب اكتشاف اتجاه في هطول الأمطار، يبدو أن المعدلات الإجمالية لهطول الأمطار في الصيف قد انخفضت في جميع المرتفعات الجبلية في اليمن منذ الخمسينيات، على الرغم من نقص البيانات المحلية لليمن، وهناك تناقضات بين مجموعات البيانات.

129. تشمل المخاطر المرتبطة بالمناخ في اليمن درجات الحرارة القصوى والفيضانات والانهيارات الأرضية وارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب مياه البحر والجفاف. تؤدي معظم هذه المخاطر إلى تفاقم ندرة المياه في البلاد، وتشكل تهديدات خطيرة للتنمية والأمن الغذائي، ومن المرجح أن تزداد شدتها وتواترها بسبب تغير المناخ.

5.6. التحديات المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بتغير المناخ [35] و[36] و[37]

130. يشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً لتنمية اليمن في العديد من القطاعات. وتشمل التحديات ما يلي: (أ) هطول أمطار غزيرة وقصيرة المدى تؤدي في كثير من الأحيان إلى فيضانات مفاجئة، والتي يمكن أن تؤدي إلى أضرار كبيرة وخسائر كبيرة في المناطق الحضرية بسبب أصولها المادية المركزة وعدد سكانها. من المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار، وبالتالي الفيضانات، مع تغير المناخ؛ (ب) زيادة تقلب هطول الأمطار يمكن أن يؤدي إلى فترات جفاف طويلة. تعد أزمة المياه في اليمن من بين الأسوأ في العالم، ويلاحظ أن الإجهاد المائي آخذ في الازدياد، مع احتمال نضوب احتياطيات المياه الجوفية في الغالب خلال عقدين إلى ثلاثة عقود بغض النظر عن تغير المناخ؛ (ج) الغالبية العظمى من فقراء الحضر معرضون لمخاطر الانهيارات الصخرية والانهيارات الأرضية لأنهم يعيشون عادة في أراض هامشية وحساسة من الناحية البيئية؛ (د) من شأن ارتفاع مستوى سطح البحر أن يؤدي إلى زيادة الفيضانات الساحلية وإلحاق أضرار محتملة بالبنية التحتية ونوعية المياه الجوفية وإمداداتها. استجابة لهذه التهديدات، فإن تحسين البنية التحتية الحضرية وإدارة المياه والنفايات هي أولويات رئيسية. سيساعد المشروع في التخفيف من الآثار المحتملة لهذه التهديدات في الأنشطة ذات الصلة.

[35] مجموعة البنك الدولي. موجز عن تغير المناخ القطري: اليمن. استردادها من http://globalpractices.worldbank.org/climate/Pages/CountryBriefs/Yemen.aspx

[36] مجموعة البنك الدولي. بوابة المعرفة الخاصة بتغير المناخ: لوحة القيادة اليمنية. استردادها من http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=country_historical_climate&ThisRegion=Asia&ThisCCode=YEM

[37] مجموعة البنك الدولي. (2011 ، أبريل). الملامح القطرية لمخاطر المناخ والتكيف معها: اليمن.

الفصل 6
المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والتخفيف منها

131. يحدد هذا الفصل المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة) والصحة والسلامة (ESHS) المحتملة المرتبطة بأنشطة المشروع، وتدابير التخفيف المطابقة. سيكون لأنشطة المشروع آثار بيئية واجتماعية وصحية إيجابية قوية من خلال إعادة إنشاء الخدمات الحضرية. الآثار الصحية والبيئية بشكل عام صغيرة الحجم ويجب أن تسبب فقط بيئية سلبية طفيفة يمكن معالجتها بسهولة من خلال التصميم والبناء والتشغيل والصيانة المناسبين.

132. لن يمول المشروع الأنشطة التي تنطوي على حيازة دائمة للأرض تتسبب في النزوح المادي أو الاقتصادي علاوة على ذلك، من المتوقع أن يقوم المقاولون المحليون بتنفيذ جميع الأعمال باستخدام العمال المقيمين بالفعل في المدن التي تجري فيها الأعمال. يجب أن تؤدي المشاريع الفرعية إلى الحد الأدنى من تدفق العمالة، ولا يُتوقع من المقاولين بناء أو تشغيل معسكرات عمل سكنية لاستضافة هؤلاء العمال.

133. سوف يعتمد اختيار الأنشطة على الاحتياجات ذات الأولوية التي سيحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتشاور مع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي والسلطات المحلية في المنطقة ذات الصلة والمجتمعات المحلية. سيقوم المشروع فقط بإعادة بناء أو استعادة أو إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة. لن يكون هناك توسعة للمنشآت القائمة ولن يتم إنشاء منشآت جديدة، وسيتم تسليم المرافق المعاد تأهيلها إلى السلطات المحلية المختصة. لن يقدم المشروع المساعدة الفنية لتطوير خطط التشغيل والصيانة (O&M) للمرافق التي أعيد بناؤها أو أعيد تأهيلها. وبالتالي، فإن قضايا مثل تحديد مواقع المرافق، والعديد من آثارها التشغيلية ستكون خارج نطاق المشروع.

134. ومع ذلك، فإن تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع كبير لأن المكون 1 يتضمن أعمال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل التي ستشمل أعمال حفر وأعمال ترابية. قد تسبب هذه الأنشطة مخاطر وآثاراً على العمال والمجتمعات، فضلاً عن البيئة، إذا لم ترافق إجراءات التخفيف الكافية تنفيذها.

6.1. مخاطر الاختيار والتصميم وتحديد الموقع

135. يتعلق المستوى الأول من المخاطر باختيار المشاريع الفرعية وتصميمها وتحديد مواقعها. وهذه المخاطر تشمل المخاطر الأمنية الكامنة، وخطر أن البنية التحتية المستهدفة قد تحمل قضايا تراثية اجتماعية أو بيئية، والمخاطر التي قد تلحق الضرر بمجموعات معينة من إرساء العقود، وخطر أن تقدم الخدمات المعاد تأهيلها خدمات على قدم المساواة، لا سيما للفئات أو الأشخاص المستضعفين. . سيتم التعامل مع هذه المخاطر من خلال تجنب المناطق غير الآمنة، وتحديد القضايا القديمة أثناء عملية الفرز، والتعاقد الشامل، وضمان المساواة في الوصول إلى فوائد المشاريع الفرعية. لم يتم توقع أية مشكلات قديمة، ولم تتم مصادفة أي مشكلات أثناء المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن1.

6.2. المخاطر والآثار المتعلقة بالمقاول

136. يرتبط المستوى الثاني من المخاطر ارتباطاً مباشراً بأنشطة البناء وإعادة التأهيل للمقاولين الذين سيعيدون بناء، وإعادة تأهيل، واستعادة المرافق المستهدفة. تمثل هذه المخاطر الجزء الأكبر من مخاطر وتأثيرات البيئة والصحة والسلامة ومخاطر وتأثيرات أنشطة المشروع. على الرغم من أن ملف المخاطر قد يختلف بين أنشطة محددة، فإن الملامح العامة للمخاطر لأنشطة البناء مماثلة للمكونات الفرعية الأربعة للمكون 1: (1) الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة النفايات الصلبة؛ (2) المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ (3) الطرق الحضرية؛ و (4) الكهرباء للخدمات الحرجة. يتم تفصيل هذه المخاطر والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ذات الصلة في الجدول التالي.

جدول 2. المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والصحية المرتبطة بأنشطة مقاولي المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن

إدارة موقع البناء	
الغطاء النباتي	
• يمكن لأنشطة البناء أن تدمر أو تندب أو تشوه دون داع البيئة المحيطة الطبيعية في المنطقة المجاورة لموقع البناء	المعيار البيئي والاجتماعي 6
الأضرار التي لحقت المنشآت الحالية	
• قد تتلف المنشآت القائمة، مثل المباني أو الهياكل أو الأعمال أو الأنابيب أو الكابلات أو المجاري أو غيرها من الخدمات	المعيار البيئي والاجتماعي 4
• قد يتم إزعاج الملاك أو المستأجرين أو شاغلي العقارات أو إزعاجهم بسبب أعمال البناء	المعيار البيئي والاجتماعي 4
النفايات من أنشطة البناء	
• قد تلوث مخلفات البناء والغنائم التربة والمياه الجوفية	المعيار البيئي والاجتماعي 3
• قد يؤدي نقل النفايات إلى نفايات الطرق	المعيار البيئي والاجتماعي 3
• قد يتم التخلص من النفايات الصلبة والحطام بشكل غير صحيح	المعيار البيئي والاجتماعي 3
تلوث الهواء	
• تلوث الهواء الناتج عن انبعاثات الغبار ومركبات ومعدات البناء	المعيار البيئي والاجتماعي 3
• يمكن أن يؤثر توليد الغبار أثناء الحفر أو الردم أو الرص أو نقل مواد البناء على رفاهية المجتمعات المجاورة	المعيار البيئي والاجتماعي 4
النفايات الخطرة والسامة	
• يمكن أن يؤدي إنتاج النفايات السائلة إلى تلوث التربة أو المياه الجوفية	المعيار البيئي والاجتماعي 3
• يمكن أن تتسرب النفايات الخطرة، أو التي يحتمل أن تكون خطرة، من حطام البناء أو استخدام المواد الكيميائية إلى البيئة	المعيار البيئي والاجتماعي 3
لافتات المنطقة	
• قد يؤدي عدم وجود لافتات وتدابير احترازية مناسبة إلى وقوع حوادث	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
حفر الاستعارة والمحاجر	
• ستنتج عمليات المحاجر ضوضاء وغباراً سيؤثر على السكان القريبين	المعيار البيئي والاجتماعي 4
• يمكن أن تؤدي المحاجر التي يستخدمها الموردون الرئيسيون إلى تحويل أو تدهور كبير في الموائل الطبيعية أو الحرجة	المعيار البيئي والاجتماعي 6

• يمكن أن تلوث المقالع غير الصحيحة الأرض والمياه السطحية	المعيار البيئي والاجتماعي 3
• تشكل الحفر والمحاجر غير المسورة خطراً على الناس والماشية	المعيار البيئي والاجتماعي 4
• عملية التفجير يمكن أن تلحق الضرر بالممتلكات.	المعيار البيئي والاجتماعي 4
• يمكن أن تؤدي حفر الاستعارة والمحاجر إلى تشويه المشهد	المعيار البيئي والاجتماعي 3، المعيار البيئي والاجتماعي 4
موقع المعسكرات العمالية	
• يمكن أن تضر المخيمات ذات الموقع السيئ بالمجتمعات المحلية وتسبب النزاعات	المعيار البيئي والاجتماعي 4 و المعيار البيئي والاجتماعي 5
إيقاف تشغيل المعسكرات ومواقع العمل والمصنع	
• قد تشتمل مواقع البناء على بقع ملوثة ونفايات ومعدات مهجورة تشكل خطراً على صحة المجتمعات المجاورة	المعيار البيئي والاجتماعي 3، المعيار البيئي والاجتماعي 4
الصحة والسلامة	
الطقس القاسي وإغلاق المرفق	
• يمكن أن يصاب العمال أو يمرضوا إذا طُلب منهم العمل في طقس قاسي	المعيار البيئي والاجتماعي 2
المراحيض والاستحمام	
• يمكن أن يؤدي عدم كفاية المراحيض والاستحمام إلى مرض العمال أو مرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي 2
إمدادات مياه الشرب	
• يمكن أن يؤدي عدم كفاية إمدادات المياه الصالحة للشرب في الموقع إلى مرض العمال ومرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي 2
منطقة الأكل النظيفة	
• يمكن أن يؤدي عدم وجود منطقة نظيفة لتناول الطعام إلى مرض العمال ومرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي 2
معدات الحماية الشخصية *(PPE)*	
• يمكن أن يؤدي عدم وجود معدات الوقاية الشخصية المناسبة والتدريب على استخدامها إلى حدوث إصابات	المعيار البيئي والاجتماعي 2
الضوضاء	
• يمكن أن تؤثر مستويات الضوضاء العالية بشكل دائم على سمع العمال • زيادة مستويات الضوضاء والاهتزازات بسبب المركبات الثقيلة ومعدات البناء، والتي تشكل مصدر إزعاج للمجتمع المحيط بالموقع	المعيار البيئي والاجتماعي 2
العمل في المجاري	

• يمكن أن يؤدي العمل في المجاري إلى الاختناق وحتى الموت، إذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة	المعيار البيئي والاجتماعي 2
الأمراض المعدية	
• يمكن أن يسهل موقع البناء انتشار الأمراض المعدية	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
كوفيد -19	
• يمكن أن تزيد مواقع البناء من انتشار كوفيد-19	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
أمراض تنتقل بواسطة الحشرات	
• يمكن أن يساعد موقع البناء الذي تتم إدارته بشكل سيء على انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل، خاصة إذا لم يتم تجنب تجمعات المياه الراكدة	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
السلامة على الطرق والسلامة المرورية	
• يمكن أن تتسبب حركة المرور المتعلقة بالمشروع في وقوع حوادث	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
الموروث الثقافي	
• قد تكشف أنشطة المشروع عن تراث ثقافي غير معروف (اكتشافات بالصدفة)	المعيار البيئي والاجتماعي 8
• قد تؤثر أنشطة المشروع بشكل غير مباشر على الموروث الثقافي الحالي، على سبيل المثال من خلال تكسير أعمال البناء	المعيار البيئي والاجتماعي 8
التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة	
• يمكن أن يؤدي عدم الاستعداد إلى زيادة التأثير السلبي لحالة الطوارئ بشكل خطير	المعيار البيئي والاجتماعي 4
إشراك أصحاب المصلحة	
• قد يؤدي عدم المشاركة مع المجتمعات المجاورة المتأثرة بأنشطة المشروع إلى توترات ويؤدي إلى شكاوى	المعيار البيئي والاجتماعي 10
إدارة القوى العاملة	
تدفق العمالة	
• يمكن أن يكون لتدفق العمالة للعمل على أنشطة المشروع آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المحلية	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
ظروف العمل	
• قد لا يزود المقاولون العمال بالشروط والأحكام التي يحق لهم الحصول عليها بموجب قانون العمل اليمني، وعلى الأخص المرسوم 5/1995، واتفاقيات منظمة العمل الدولية المعمول بها بشأن ظروف مكان العمل.	المعيار البيئي والاجتماعي 2
تأمين	

• قد لا يقوم المقاولون بتعويض العمال وعائلاتهم عن الإصابات أو الوفيات في مكان العمل	المعيار البيئي والاجتماعي 2
آلية التظلم للعمال	
• قد لا يعمل المقاولون على شكاوى العمال	المعيار البيئي والاجتماعي 2
الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين	
• قد يعتدي العمال جنسياً على النساء أو الأطفال	المعيار البيئي والاجتماعي 2، المعيار البيئي والاجتماعي 4
الحماية من عمالة الأطفال	
• قد يقوم المقاولون عن غير قصد بتوظيف عمال تقل أعمارهم عن 18 عاماً.	المعيار البيئي والاجتماعي 2
القواعد السلوكية	
• يمكن أن يكون سلوك العمال ضاراً بالمجتمعات المجاورة وزملائهم العمال	المعيار البيئي والاجتماعي 2

137. سيتم التخفيف من هذه المخاطر المتعلقة بالبناء من خلال مطالبة المقاولين باستيفاء مجموعة مفصلة من المتطلبات البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS)[38] تتطابق مع المخاطر والآثار المدرجة في الجدول أعلاه، كما هو مفصل في الملحق 5. تعتمد المتطلبات إلى حد كبير على الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة وإرشادات البنك الدولي الأخرى. سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بتضمين متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) الخاصة بالمشروع في جميع وثائق العطاءات وعقود الأشغال. كما سيعد المكتب كتيبات أو كتيبات عن السلامة للمقاولين حسب الاقتضاء.

6.3. المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع

138. الفئة الثالثة من المخاطر خاصة بقطاع معين ولا تتعلق بالأنشطة التي يقودها المقاول. يرتبط بعضها بالتصميم الفني للمرافق، في حين أن البعض الآخر يمثل مخاطر وآثاراً محتملة مرتبطة بتشغيل المرافق بمجرد إعادة تأهيلها.

6.3.1. ادارة النفايات الصلبة

139. إدارة النفايات الصلبة هي أخطر أنواع الأنشطة التي قد يمولها المشروع. تشمل المخاطر غير المتعلقة بالمقاول إعادة تأهيل مدافن النفايات وجمع النفايات الصلبة. تتم إدارة مدافن النفايات من قبل صندوق التنظيف المحلي في كل مدينة. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأشغال العامة وصندوق التنظيف المحلي المعني تنفيذ أنشطة إدارة النفايات وفقاً للمتطلبات الواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمنشآت إدارة النفايات

140. أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) وقدم إلى البنك الدولي تقييمات مكبات النفايات في عدن، صنعاء، لحج، عمران، صعدة، المكلا، ذمار، والحديدة، خلال تنفيذ المشروع الطارئ للخدمات الحضرية

[38] قد لا تصبح بعض متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) ذات صلة أثناء تنفيذ المشروع ، على سبيل المثال متطلبات إدارة معسكرات العمال أو تدفق العمالة

المتكاملة في اليمن 1. سيتم أيضاً إعداد تقييمات مماثلة لأي مكب نفايات آخر قبل أن يدخل المشروع حيز التنفيذ.

141. يوضح الجدول التالي بالتفصيل بعض المخاطر والآثار المتعلقة بغير المقاول والتي قد يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومشروع الأشغال العامة إلى معالجتها، بالإضافة إلى إجراءات التخفيف المطابقة، إذا كان المشروع سيمول مشروعاً فرعياً لمكب النفايات. تعد هذه المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع إضافة إلى المخاطر والآثار ذات الصلة بالمقاول العام الموصوفة في الجدول 2.

جدول 3. الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية الخاصة بمدافن النفايات

التأثير المحتمل	تدابير التخفيف
تكوين مواقع تكاثر نواقل الأمراض	• تغطية النفايات الصلبة بالتربة؛ • اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة ناقلات الأمراض • ضمان الاستخدام السليم أو التخلص من النفايات الصلبة المفصولة لإعادة استخدامها.
انتشار الأمراض بسبب التخلص غير السليم من النفايات الطبية	• تخلص من النفايات الطبية بشكل منفصل عن النفايات الأخرى • الاتفاق مع السلطات الصحية لتحسين تنفيذ أنظمة إدارة نفايات الرعاية الصحية داخل المنشآت
مخاطر الآثار غير المتناسبة على الفئات الضعيفة التي تعتمد على جمع النفايات مثل المهمشين[39]	• تقييم ملتقطي النفايات (الأعداد والأنواع والأدوار، مثل التجميع أو الفرز أو إعادة التدوير) • تخطيط دور ملتقطي النفايات وتوفير التدريب اللازم • توفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة • تأكد من تضمين الفئات الضعيفة • إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا
خطر إصابة عمال جمع النفايات وجامعي النفايات وأفراد المجتمعات المجاورة بالمرض بسبب التلوث أو الإصابة بمرض ما	• تدريب عمال جمع النفايات وجامعي النفايات وأعضاء مختارين من المجتمع على الصحة والنظافة • القيام بحملات التنظيف والتوعية وتزويد الملتقطين بمواد السلامة والصحة وكذلك العمالة
مخاطر عمالة الأطفال، وخاصة جمع النفايات	منع عمالة الأطفال.
انبعاثات غاز الميثان والغازات السامة الأخرى الناتجة عن: • يؤدي البناء السيئ إلى تسرب العصارة • قد يؤدي التقييم غير المناسب لغاز الميثان المتراكم إلى نشوب حريق أو انفجارات • يمكن أن يكون لرائحة وانبعاثات كبريتيد الهيدروجين أو الأمونيا تأثيرات على الصحة العامة	• يجب تنفيذ نظام التحكم في غازات المكب وتجميعه من أجل استخدام أكثر كفاءة ولمنع تراكم الغاز حتى عندما تكون الحالة غير مجدية اقتصادياً. • يجب أن يُدرج جمع الراشح وحرق الغاز في تصميم إعادة التأهيل

[39] استنادًا إلى تقييمات مدافن النفايات التي تم إعدادها خلال **المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن** (YIUSEP 1)، لا يُتوقع حدوث إزاحة ماديّة أو اقتصادية لجامعي النفايات لأن التدخلات المقترحة تركز بشكل أساسي على توفير معدات جمع النفايات والتخلص منها.

تلوث المياه الجوفية ومستجمعات المياه نتيجة سوء معالجة العصارة	• اختبار خصائص المادة المرتشحة والمخلفات المعالجة • اختبر جودة المياه الجوفية عند تطوير المصدر على فترات منتظمة. • رفع مستوى أداء منشأة معالجة العصارة • توفير التدريب للمنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع على تشغيل وصيانة النظام • ناقش استخدام النفايات السائلة لري المحاصيل غير الصالحة للأكل، مثل مشاتل الحدائق، وأشجار النخيل، أو القطن
استخدام النفايات السائلة من النفايات غير المعزولة ذات التركيزات العالية من المعادن الثقيلة، مثل الزئبق، أو مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور	• المراقبة المنتظمة للنفايات السائلة • يسهل فصل الملوثات الكيميائية في مياه الصرف الصحي الحضرية • وضع معايير النفايات السائلة مصحوبة بالحوافز أو الإنفاذ
الخلافات حول استخدام المركز المعالج للري	• ناقش استخدام النفايات السائلة والمحاصيل المحتملة والتخلص من المركز المعالج مع مالكي الأراضي في اتجاه مجرى مكب النفايات
قد يؤدي سوء تشغيل وإدارة مكب النفايات إلى تفاقم المشكلة البيئية الأساسية	• دعم تدريب السلطة المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع على تشغيل وصيانة النظام. • دعم التدريب على الإدارة الإدارية والمالية للمشروع
شكاوى من قبل المقيمين / المستفيدين المجاورين	• توفير تدابير التخفيف المناسبة لمعالجة الشكاوى • تحفيز حملات التوعية العامة والاتصال

142. فيما يلي قائمة بإجراءات التخفيف البيئية الإضافية[40] التي سيأخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأشغال العامة في الاعتبار عند تصميم المشاريع الفرعية لمدافن النفايات:

التدابير العلاجية طويلة المدى

- يجب تصميم مدافن النفايات وتحديد موقعها وتشغيلها بناءً على الإرشادات الوطنية والدولية، وتحليلات الأثر البيئي (EIA)، مع مراعاة المناخ المحلي (هطول الأمطار، والتبخر، ودرجة الحرارة، واتجاه الرياح)، ومستويات المياه الجوفية، والمناطق السكنية القريبة.
- يجب تصميم المكب وإدارته للحفاظ على نقص دائم في المياه داخل المكب عن طريق زيادة الجريان السطحي وتقليل تسرب النفايات إلى الحد الأدنى.
- يجب على السلطات تخصيص الأراضي المناسبة في استراتيجياتها طويلة الأجل لاحتياجات مدافن النفايات المستقبلية.
- المعايير التشغيلية (المبادئ التوجيهية) لممارسات مدافن النفايات اللازمة لتوفير متطلبات التصميم والتشغيل السليمين بيئياً والتي تأخذ في الاعتبار جميع الظروف الخاصة بالموقع (خاصة البيانات المناخية والعوامل الهيدرولوجية والجيولوجية).
- تجنب التخلص المشترك من مياه الصرف من خزانات الصرف الصحي في جسم المكب، لتقليل العصارة المتولدة وتلوث المياه الجوفية
- يجب على السلطات المسؤولة توفير المرافق الأساسية اللازمة لفرز النفايات وفصلها عند المصدر

[40] مقتبس من: محمد الجرادين ، 1 ، كينيث م. بيرسون. 2012. الأثر البيئي لمدافن النفايات الصلبة البلدية في المناخات شبه الجافة ، دراسة حالة - الأردن. مجلة إدارة النفايات المفتوحة 5: 28-39.

- زيادة المعرفة والوعي بين المساكن لأهمية فرز النفايات وفرز المصادر وتأثيرها المفيد على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
- إعلان وتنظيم عمل الكاسح من خلال دمجه رسمياً في النظام. يمكن أن يكون الكسح وسيلة فعالة لإدارة النفايات، لأن التقليل في حين أنه يقلل من تكلفة أنظمة إدارة النفايات الرسمية لأنه يقلل من كمية النفايات للتجميع
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع إعادة تدوير وإدارة النفايات بكافة أشكالها
- تقليل كمية النفايات القابلة للتحلل التي يتم طمرها والتي تعتبر مع تشجيع استعادة غاز الميثان من مكبات النفايات، الاستراتيجيات الرئيسية لتقليل انبعاثات غاز الميثان، من خلال تطبيق معايير خاصة تبدأ بالصناعات والشركات ومولدات النفايات الكبرى

التدابير العلاجية قصيرة المدى

- التأكد من ممارسة الأغطية اليومية. يمكن التقليل من مشكلة الراشح من خلال الحد من دخول المياه إلى مكب النفايات عبر تحويل المياه السطحية لضمان عدم دخول المياه إلى مكب النفايات وكذلك لضمان انخفاض منسوب المياه داخل المكب عن طريق الضخ المتكرر الذي يجب أن يقترن بغطاء التربة اليومي. يؤثر الغطاء ذو النفاذية المنخفضة على محتوى الماء في المكب.
- تحسين طرق الوصول
- إنشاء البنية التحتية الأساسية، والسياج والجسر.
- وقف الحرق في الهواء الطلق داخل مقالب القمامة.
- إنشاء نظام صرف سطحي للحد من تسرب المياه من خلال غطاء المكب
- رفع وعي وكفاءات الموظفين
- بناء مرافق لجمع العصارة والغازات المنبعثة
- ضمان عدم التخلص من النفايات الخطرة والطبية؛ من المهم التخلص من النفايات البلدية فقط في مكب النفايات، وعدم التخلص من النفايات الصناعية أو الخطرة. يجب فرز النفايات واختيار المواقع بعناية لتجنب التأثيرات السلبية على موارد المياه الجوفية بشكل خاص.

6.3.2. المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

143. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقوم وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية وصناديق النظافة المحلية بتنفيذ المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وفقاً لإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمياه والصرف الصحي. يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر والآثار الرئيسية غير المتعلقة بالمقاولين والتي قد تحتاج وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية إلى معالجتها، بالإضافة إلى تدابير التخفيف المطابقة، إذا كان المشروع سيمول المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. تعد المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع إضافة إلى المخاطر والآثار ذات الصلة بالمقاول العام الموصوفة في الجدول

144. 2.

جدول 4. التأثيرات المحتملة وتدابير التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

التأثير المحتمل	تدابير التخفيف
يمكن أن يؤدي تحسين إمدادات المياه إلى زيادة كميات المياه العادمة	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المشاريع الفرعية لإمدادات المياه مصحوبة بمشاريع فرعية للصرف الصحي، إذا تجاوزت المياه العادمة المتزايدة السعة الحالية
يمكن أن تؤدي التحسينات في نظام الصرف الصحي، في حالة عدم وجود معالجة كافية، إلى زيادة تصريف المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة بشكل غير كاف (المنزلية والبلدية والصناعية)، وتلوث المياه الجوفية والسطحية والساحلية، أو تزيد من حدوث الكوليرا والدوسنتاريا.	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المشاريع الفرعية التي تؤدي إلى زيادة في المياه العادمة المجمعة تكون مصحوبة بتدابير للتعامل مع الزيادة سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن مشاريعه الفرعية للصرف الصحي توفر التخلص النهائي الآمن من النفايات السائلة من برك المعالجة أو إعادة استخدامها بأقصى درجات الحذر لتجنب الاتصال المباشر مع البشر أو الحيوانات. عند الضرورة، سيوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون التدريب لأعضاء مختارين من المجتمع حول قضايا الصحة والنظافة
إن إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ينتج حمأة برازية يجب إدارتها والتخلص منها بشكل صحيح	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي مشروع فرعي يؤدي إلى زيادة الحمأة البرازية يتضمن تدابير للتخلص بشكل صحيح من الحمأة
قد تكون برك النفايات السائلة الراكدة مواقع تكاثر لناقلات الأمراض	سيتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإجراءات اللازمة لمكافحة ناقلات الأمراض لأي تجمع نفايات سائلة راكد ناتج عن أحد مشاريعه الفرعية، بما في ذلك استخدام المبيدات الحشرية، وتوفير شبكات للنوافذ والأسرة
خسارة مؤقتة في الدخل وتعطل الأنشطة الاقتصادية / الأعمال التجارية بسبب أنشطة المشروع.	سيتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميع التدابير المناسبة لتعويض الأطراف المتضررة، وفقاً لإطار إعادة توطين المشروع
قد يتم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة بشكل غير كافٍ في الزراعة، ولا سيما من قبل الشرائح الأفقر من السكان.	لن يمضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قدما في المشروع الفرعي إلا إذا كان من الممكن معالجة المخاطر على النحو الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية[41].
بسبب التوافر المحدود، قد تؤثر زيادة إمدادات المياه للمدن على الاستخدام الزراعي الحالي	لن يمضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قدما في مشروع فرعي لإمدادات المياه إذا تسبب في نزاع على المياه.
قد تكون إدارة جانب الطلب والتخصيص الفعال للمياه من قبل المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي ضرورية للحفاظ على موارد المياه الشحيحة، ولكن يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للشرائح الفقيرة من السكان. علاوة على ذلك، قد يؤثر استرداد تكلفة خدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة سلباً على الشرائح الأفقر في المجتمع	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي مساعدة فنية تتعلق بتعريفات إمدادات المياه (توزيع الإنتاج والصيانة) أو الصرف الصحي (بما في ذلك شبكات الصرف الصحي، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والصيانة) تعزز التدابير التي لا تؤثر سلباً على الشرائح الأفقر أو الضعيفة من السكان.

[41] الدلائل الإرشادية الصحية لاستخدام المياه العادمة في الزراعة وتربية الأحياء المائية (سلسلة التقارير الفنية لمنظمة الصحة العالمية ، رقم 778 ، 1989).

قد تؤثر محطات معالجة مياه الصرف الصحي المعاد تأهيلها سلباً على المجتمعات المجاورة التي توسعت على مر السنين، على سبيل المثال عن طريق زيادة الروائح الكريهة أو تقليل قيمة الممتلكات	• واعتمادا على نطاق القضايا، سوف يستكشف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما إذا كان بإمكانه تنفيذ تدابير التخفيف الكافية لمعالجة مخاوف هذه المجتمعات المجاورة. • لن يمضي المكتب قدما في المشروع الفرعي إذا لم يتمكن من تنفيذ تدابير التخفيف الكافية. • سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحملات توعية عامة واتصال

توزيع المياه

145. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تطبق وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية التدابير التالية أثناء إعادة تأهيل أنظمة توزيع المياه التي يدعمها المشروع.

- الحفاظ على ضغط كافٍ لحماية جودة المياه في النظام
- تنفيذ برنامج لاكتشاف التسرب وإصلاحه (بما في ذلك سجلات التسريبات السابقة والمياه غير المحسوبة لتحديد مناطق المشاكل المحتملة)
- مراعاة استبدال الأنابيب الرئيسية التي بدأت بالتسريب
- منع وتقليل والسيطرة على التأثيرات الناتجة عن شطف الأنابيب

معالجة مياه الصرف الصحي

146. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تطبق وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية التدابير التالية أثناء إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي يدعمها المشروع.

- التقليل إلى أدنى حد من تجاوز نظام المعالجة باستخدام أنظمة منفصلة لمياه العواصف ومياه الصرف الصحي، إن أمكن، وتوفير قدرة كافية لمعالجة التدفقات القصوى؛
- تنفيذ برنامج التحكم في المصادر الصناعية والذي يتضمن المراقبة والإنفاذ التنظيمي الفعال
- ضع في اعتبارك تصريف المياه العادمة المعالجة إلى الأراضي الرطبة الطبيعية أو المبنية، والتي يمكن أن تحمي من تأثير التصريف على البيئة المائية، ما لم تتدهور الأراضي الرطبة نفسها بسبب التصريف
- معالجة المياه الرمادية، إذا تم جمعها بشكل منفصل عن مياه الصرف الصحي، لإزالة الملوثات العضوية وتقليل مستويات المواد الصلبة العالقة والكائنات المسببة للأمراض وغيرها من المواد المسببة للمشاكل إلى مستويات مقبولة بناءً على اللوائح الوطنية والمحلية المعمول بها
- يجب وضع علامات واضحة على خطوط المياه الرمادية ومحطات نقاط الاستخدام لمنع الاستخدام العرضي لتطبيقات جودة المياه الصالحة للشرب
- بناءً على تقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة، ضع في اعتبارك إعادة استخدام النفايات السائلة المعالجة، خاصة في المناطق ذات إمدادات المياه الخام المحدودة. يجب أن تكون جودة المياه العادمة المعالجة لاستخدامات الأراضي أو للاستخدامات الأخرى متسقة مع الإرشادات ذات الصلة القائمة على الصحة العامة من منظمة الصحة العالمية (WHO) والمتطلبات الوطنية المطبقة

- اختيار تقنيات معالجة الحمأة المناسبة، مع مراعاة، على سبيل المثال، كمية الحمأة ومصادرها؛ الموارد المتاحة للنفقات الرأسمالية والتدريب والعمليات والصيانة؛ توافر المشغلين المهرة وموظفي الصيانة وما إلى ذلك؛ وطرق التخلص المرغوبة أو الاستخدامات النهائية للمواد الصلبة المعالجة.
- ضع في اعتبارك استخدام الأراضي أو إعادة الاستخدام المفيدة الأخرى لمخلفات محطات معالجة المياه العادمة، ولكن بناءً على تقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة فقط. يجب أن تكون جودة المخلفات لاستخدام الأراضي متسقة مع الإرشادات الصحية العامة ذات الصلة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO)[42] والمتطلبات الوطنية المعمول بها
- معالجة مخلفات محطات معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص منها وإعادة استخدامها بطريقة تتفق مع المتطلبات الوطنية المعمول بها أو، في حالة عدم وجودها، التوجيهات والمعايير المقبولة دولياً
- نقاط انبعاث الغطاء (على سبيل المثال، أحواض التهوية، وأجهزة التصفية، ومكثفات الحمأة، والخزانات، والقنوات)، وانبعاثات التهوية لأنظمة التحكم (على سبيل المثال، طبقات السماد، والمرشحات الحيوية، وأجهزة الغسل الكيميائي، وما إلى ذلك) حسب الحاجة لتقليل الروائح وتلبية المتطلبات الوطنية المعمول بها والمبادئ التوجيهية المقبولة دولياً
- عند الضرورة، ضع في اعتبارك تقنيات التهوية البديلة أو تكوينات العمليات لتقليل التطاير

الصرف الصحي

147. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تطبق وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية التدابير التالية أثناء إعادة تأهيل المجاري:

- إذا تمت إدارة المياه الرمادية بشكل منفصل عن مياه الصرف الصحي، فقم بتنفيذ تدابير التحكم في مصدر المياه الرمادية لتجنب استخدام وتصريف المواد المسببة للمشاكل، مثل الزيت والشحوم والجسيمات الكبيرة أو المواد الكيميائية.
- التحقيق في المصادر الأولية للملوثات التي تسبب اضطرابات أو تداخلاً في محطة المعالجة؛
- النظر في تركيب أنظمة صرف صحي منفصلة لمياه الصرف المنزلية وجريان مياه الأمطار في التخطيط الشامل وتصميم أنظمة الصرف الصحي الجديدة؛
- عندما تسود أنظمة الصرف الصحي في الموقع حيث يتم خلط الفضلات بالماء، ففكر في استخدام نظام الصرف الصحي ذي القطر الصغير لتجميع المياه المتدفقة من أنظمة الصرف الصحي أو خزانات الاعتراض؛
- الحد من عمق المجاري قدر الإمكان (على سبيل المثال، عن طريق تجنب الطرق تحت الشوارع ذات الازدحام المروري). بالنسبة للمجاري الضحلة، يمكن استخدام غرف تفتيش صغيرة بدلاً من غرف التفتيش؛
- استخدام المواد المناسبة المتوفرة محلياً لبناء المجاري. يمكن أن تكون الأنابيب الخرسانية المغزولة مناسبة في بعض الحالات ولكنها يمكن أن تتعرض للتآكل من كبريتيد الهيدروجين إذا كان هناك انسداد و / أو منحدر غير كافٍ؛
- ضمان قدرة هيدروليكية كافية لاستيعاب التدفقات القصوى والمنحدرات الكافية في أنابيب الجاذبية لمنع تراكم المواد الصلبة وتوليد كبريتيد الهيدروجين؛
- تصميم أغطية غرف التفتيش لتحمل الأحمال المتوقعة وضمان إمكانية استبدال الأغطية بسهولة في حالة كسرها لتقليل دخول القمامة والطمي إلى النظام؛

[42] إرشادات منظمة الصحة العالمية للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي والفضلات والمياه الرمادية (2006).

- تجهيز محطات الضخ بمصدر طاقة احتياطي، مثل مولد الديزل، لضمان التشغيل المتواصل أثناء انقطاع التيار الكهربائي، وإجراء الصيانة الدورية لتقليل حالات انقطاع الخدمة. النظر في سعة المضخة الزائدة في المناطق الحرجة؛
- إجراء الإصلاحات حسب الأولوية بناءً على طبيعة المشكلة وخطورتها. هناك ما يبرر الإزالة الفورية للانسداد أو الإصلاح عند حدوث تدفق زائد حالياً أو للمشاكل العاجلة التي قد تتسبب في حدوث فائض وشيك (على سبيل المثال، فشل محطة الضخ أو تمزق خط الصرف الصحي أو انسداد خط الصرف الصحي)
- مراجعة سجلات صيانة المجاري السابقة للمساعدة في تحديد "النقاط الساخنة" أو المناطق التي تعاني من مشاكل الصيانة المتكررة ومواقع فشل النظام المحتمل، وإجراء الصيانة الوقائية أو إعادة التأهيل أو استبدال الخطوط حسب الحاجة؛
- عند حدوث انسكاب و / أو تسرب و / أو فيضان، امنع دخول مياه الصرف الصحي إلى نظام تصريف العواصف عن طريق تغطية أو سد مداخل تصريف العواصف أو عن طريق احتواء وتحويل مياه الصرف الصحي بعيداً عن القنوات المفتوحة ومرافق تصريف العواصف الأخرى (باستخدام أكياس الرمل والسدود القابلة للنفخ، إلخ.). قم بإزالة مياه الصرف الصحي باستخدام معدات التفريغ أو استخدم تدابير أخرى لتحويلها مرة أخرى إلى نظام الصرف الصحي.

1.6.1 الطرق الحضرية

148. يوضح الجدول التالي بالتفصيل الآثار والمخاطر المحتملة التي قد يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق إلى معالجتها، بالإضافة إلى تدابير التخفيف المطابقة، إذا كان المشروع سيمول المشاريع الفرعية لصيانة الطرق الحضرية. على غرار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، لن يدعم المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن سوى الصيانة الروتينية للطريق، أي أن الأعمال عادة ما تكون غير هيكلية بطبيعتها وتهدف إلى إطالة عمر الرصيف. وتشمل هذه إصلاح حصى الطرق الحجرية، وترميم فتحات الأواني، وتغطية الأسطح بضمادة السطح أو الأسفلت الرقيق، وسد الشقوق والحشو، وإعادة رصف الأكتاف بالحصى، وتنظيف المصارف والقنوات؛ تركيب الإشارات والإشارات المرورية. استبدال اللافتات وعلامات الطريق التالفة، والتحكم في الفرشاة والنباتات على جانب الطريق، وتنظيف جوانب الطريق، وإصلاح الأرصفة.

149. تعد المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع إضافة إلى المخاطر والآثار ذات الصلة بالمقاول العام الموصوفة في الجدول 2.

جدول 5. الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للطرق الحضرية (أعمال الصيانة الروتينية القياسية)

التأثير المحتمل	تدابير التخفيف
ملء أو انسداد المجاري وقنوات الصرف الصحي والقنوات نتيجة أعمال الصيانة	• منحدرات جانبية لمنع تراكم المياه على سطح الطريق • تنظيف وصيانة الخنادق والقنوات بشكل دوري
خسارة مؤقتة في الدخل وتعطل الأنشطة الاقتصادية / الأعمال التجارية بسبب أنشطة المشروع.	سيتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون جميع التدابير المناسبة لتجنب تعطيل الأنشطة الاقتصادية، وسيعوضون الأطراف المتضررة، وفقاً لإطار إعادة توطين المشروع.

1.6.2 الكهرباء للخدمات الحرجة

150. يوضح الجدول التالي بالتفصيل الآثار والمخاطر المحتملة التي قد يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى معالجتها، بالإضافة إلى تدابير التخفيف المطابقة، إذا كان المشروع سيمول المشاريع الفرعية المتعلقة بالكهرباء.

151. لن تشارك المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن في النقل أو التوزيع، أو بأي شكل من الأشكال واجهة مع الأصول المملوكة لشركات المرافق العامة المحلية (PECs). لا يملك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سلطة التأثير على مثل هذه الأصول، أو الإذن من المجموعات الاقتصادية الأساسية.

152. كما تم خلال المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، ستكون جميع الأنشطة والمعدات خارج الشبكة، بشكل أساسي داخل مباني المرافق الصحية أو التعليمية القائمة، وستتكون من إصلاح المولدات الحالية أو تركيب الألواح الكهروضوئية الموجودة على الأسطح بشكل أساسي. كان من المتصور ربط المرافق خارج الشبكة التي يدعمها المشروع بالأعمال المجاورة في مستشفى واحد خلال المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، ولكن تم التخلي عنها بسبب الالتزامات التي ستترتب على ذلك تجاه المؤسسة العامة للكهرباء.

153. تعد المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع إضافة إلى المخاطر والآثار ذات الصلة بالمقاول العام الموصوفة في الجدول 2.

جدول 6. التأثيرات المحتملة وتدابير التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للكهرباء للخدمات الحيوية

التأثير المحتمل	**تدابير التخفيف**
يمكن أن تتسبب الصدمة الكهربائية في وفاة أو إصابة الجمهور	• بناء الأسوار الأمنية حول المنشآت • ضع علامات التحذير في مكانها • صمم بعناية باستخدام التقنيات المناسبة لتقليل المخاطر
آثار النفايات الخطرة الناتجة عن التخلص من البطاريات والألواح المستخدمة في أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية	• تأكد من وجود مسارات مناسبة لإعادة التدوير والتخلص من البطاريات • التعاقد مع مقاول إعادة التدوير ذي الخبرة المناسبة للتخلص من الألواح الشمسية الكهروضوئية
الانبعاث الناتج عن الوقود الأحفوري	• تأكد من صيانة المولدات بشكل جيد وتوافقها مع إرشادات انبعاثات مرافق الاحتراق الصغيرة

154. بالنظر إلى أن الحد الأقصى التراكمي لتصنيف الطاقة لمرافق توليد الطاقة من الوقود الأحفوري التي يمكن إعادة تأهيلها قد يتجاوز 3 ميجاوات، سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المبادئ التوجيهية الخاصة بانبعاثات مرافق الاحتراق الصغيرة[43] كما هو مبين في الجدول 7، إذا كانت التركيبات تعمل أكثر من 500 ساعة في السنة، وإذا تجاوز استخدام طاقتها السنوية 30 بالمائة.

[43] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، إرشادات بشأن انبعاثات مرافق الاحتراق الصغيرة

جدول 7. إرشادات بشأن انبعاثات مرافق الاحتراق الصغيرة *(3 ميجا وات - 50 ميجا وات)* - *(مجم / متر مكعب عادي أو كما هو محدد)*

تكنولوجيا الاحتراق / الوقود / المحرك	الأجسام الدقيقة (PM)	ثاني أكسيد الكبريت (SO2)	أكاسيد النيتروجين (NOx)	الغاز الجاف، محتوى الأكسجين الزائد (٪)
غاز	غير متاح	غير متاح	200 (اشتعال شرارة) 400 (وقود مزدوج) 1600 (اشتعال بالضغط)	15
سائل	50 أو ما يصل إلى 100 إذا تم تبرير ذلك من خلال اعتبارات خاصة بالمشروع (على سبيل المثال، الجدوى الاقتصادية لاستخدام وقود يحتوي على نسبة منخفضة من الرماد، أو إضافة معالجة ثانوية لتلبية 50، والقدرة البيئية المتاحة للموقع)	1.5 في المائة من الكبريت أو ما يصل إلى 3.0 في المائة من الكبريت إذا تم تبريره باعتبارات خاصة بالمشروع (على سبيل المثال، الجدوى الاقتصادية لاستخدام وقود يحتوي على نسبة منخفضة من S، أو إضافة معالجة ثانوية لتلبية مستويات استخدام 1.5 في المائة من الكبريت، والقدرة البيئية المتاحة للموقع)	إذا كان قطر حجم التجويف [مم] أقل من 400: 1460 (أو يصل إلى 1600 إذا كان هناك ما يبرر الحفاظ على كفاءة عالية في استخدام الطاقة.) إذا كان قطر حجم التجويف [مم]> أو = 400: 1،850	15
توربين				
غاز طبيعي = 3 ميجا وات ساعة إلى <15 ميجا وات ساعة	غير متاح	غير متاح	42 جزء في المليون (توليد كهربائي) 100 جزء في المليون (محرك ميكانيكي)	15
غاز طبيعي = 15 ميجا وات ساعة إلى <50 ميجا وات ساعة	غير متاح	غير متاح	25 جزء في المليون	15
أنواع الوقود بخلاف الغاز الطبيعي = 3 ميجا وات ساعة إلى <15 ميجا وات ساعة	غير متاح	0.5 في المائة من الكبريت، أو نسبة أقل من الكبريت (على سبيل المثال، 0.2 في المائة من الكبريت) إذا كان متاحاً تجارياً دون تكلفة وقود زائدة كبيرة	96 جزء في المليون (توليد كهربائي) 150 جزء في المليون (محرك ميكانيكي)	15
أنواع الوقود بخلاف الغاز الطبيعي = 15 ميجا وات ساعة إلى <50 ميجا وات ساعة	غير متاح	0.5٪ S أو أقل٪ S (0.2٪ S) إذا كان متاحاً تجارياً دون تكلفة وقود زائدة كبيرة	74 جزء في المليون	15
سخان المياه				
غاز	غير متاح	غير متاح	320	3

سائل	50 أو حتى 150 إذا كان هناك ما يبرره من خلال التقييم البيئي	2000	460	3
صلب	50 أو حتى 150 إذا كان هناك ما يبرره من خلال التقييم البيئي	2000	650	6

ملاحظات: -A / N / -لا يوجد دليل توجيهي للانبعاثات؛ يجب أن تكون مستويات الأداء الأعلى من تلك الواردة في الجدول قابلة للتطبيق على المنشآت الواقعة في المناطق الحضرية / الصناعية ذات مستودعات الهواء المتدهورة أو بالقرب من المناطق الحساسة بيئياً حيث قد تكون هناك حاجة إلى ضوابط أكثر صرامة للانبعاثات؛ ميجا وات ساعة هو إدخال حراري على أساس HHV؛ تشمل أنواع الوقود الصلب الكتلة الحيوية؛ Nm3 عند ضغط جوي واحد، 0 درجة مئوية؛ تنطبق فئة ميجا وات ساعة على المنشأة بأكملها التي تتكون من وحدات متعددة تعتبر بشكل معقول أنها تنبعث من كومة مشتركة باستثناء حدود أكاسيد النيتروجين والجسيمات للتوربينات والغلايات. تنطبق القيم الإرشادية على المنشآت التي تعمل أكثر من 500 ساعة في السنة مع عامل استغلال قدرة سنوي يزيد عن 30 بالمائة.
قد يتم تطبيق قيم انبعاثات أقل إذا كان المرفق المقترح يقع في غرفة تهوية حساسة بيئياً، أو في حظيرة هواء ذات نوعية هواء رديئة.

الفصل 7
إجراءات معالجة القضايا البيئية والاجتماعية

155. يوضح هذا القسم بالتفصيل الإجراءات الواجب اتباعها في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية

7.1. قائمة الاستبعاد

156. تتمثل الخطوة الأولى في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي في قيام مسؤول الضمانات البيئة والاجتماعية باستبعاد جميع المشاريع الفرعية التي تتضمن أياً من السمات التالية باعتبارها غير مؤهلة للحصول على دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- الإنتاج أو الأنشطة التي تنطوي على أشكال ضارة أو استغلالية من العمل الجبري / عمل الأطفال الضار؛
- إنتاج أو التجارة في أي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب قوانين أو لوائح البلد المضيف أو الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية؛
- إنتاج الأسلحة والذخائر أو الاتجار بها؛
- المقامرة والكازينوهات والمؤسسات المماثلة؛
- التجارة في الحياة البرية أو منتجات الحياة البرية الخاضعة للتنظيم بموجب اتفاقية سايتس (CITES)؛
- إنتاج المواد المشعة أو الاتجار بها؛
- إنتاج أو التجارة أو استخدام ألياف الأسبست غير المربوطة؛
- إنتاج أو التجارة في الأخشاب أو المنتجات الحرجية الأخرى من الغابات غير الخاضعة للإدارة؛
- إنتاج أو التجارة في المنتجات المحتوية على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور؛
- إنتاج أو تجارة أو تخزين أو نقل كميات كبيرة من المواد الكيميائية الخطرة أو الاستخدام التجاري للمواد الكيميائية الخطرة؛
- إنتاج أو التجارة في المستحضرات الصيدلانية الخاضعة للتخلص التدريجي أو الحظر الدولي؛
- إنتاج أو التجارة في مبيدات الآفات / مبيدات الأعشاب الخاضعة للتخلص التدريجي أو الحظر الدولي
- إنتاج أو التجارة في المواد المستنفدة للأوزون الخاضعة للتخلص التدريجي الدولي؛
- الإنتاج أو الأنشطة التي تمس الأراضي التي تملكها الشعوب الأصلية أو تطالب بها بموجب حكم قضائي، دون موافقة كاملة موثقة من هؤلاء الناس.
- محطات توليد الطاقة،
- البنية التحتية للنقل على نطاق واسع مثل الطرق السريعة والطرق السريعة وأنظمة المترو الحضرية والسكك الحديدية والموانئ،
- الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية؛ التسجيل التجاري،

- السدود، أو المشاريع التي تنطوي على تخصيص أو نقل المياه، بما في ذلك عمليات نقل المياه بين الأحواض أو الأنشطة التي تؤدي إلى تغييرات كبيرة في جودة المياه أو توافرها،
- الأنشطة التي من شأنها تحويل الموائل الطبيعية بشكل كبير أو تغيير التنوع البيولوجي المهم المحتمل و / أو مناطق الموارد الثقافية، و
- الأنشطة التي تتطلب نقل الأسر السكنية و / أو الاستحواذ غير الطوعي على الأراضي،
- الأنشطة في المناطق المتنازع عليها.

7.2. الفحص

157. في غضون أسبوع من استلام مسودة مقترح المشروع الفرعي من الموظفين الفنيين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشركاء المنفذين التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) بإعداد نموذج فحص خاص بالمشاريع الفرعية والتوقيع عليه ونقله إلى مدير المشروع (النموذج في الملحق 1)، موضحاً:

(i) تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة (عالية، كبيرة، متوسطة أو منخفضة)، مع وجود مبررات

(ii) إعداد أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة.

7.3. أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

تتطلب المشاريع الفرعية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي *(ESIA)* وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية *(ESMP)*

158. سيحدد مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية ما إذا كان المشروع الفرعي يتطلب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكامل (ESIA) وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP). عندما يكون هذا هو الحال، سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية، بالتعاون مع مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية للشريك المنفذ المعني، بإعداد مسودة اختصاصات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وفقاً للقوالب الموجودة في الملحق 3 و 4. ثم يقوم بعد ذلك بتمرير الاختصاصات إلى مدير البرنامج الذي سيقدمها إلى البنك الدولي لمراجعتها وإجازتها.

159. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باختيار الاستشاريين بشكل تنافسي لإعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية للمشاريع الفرعية التي تتطلبهم سيشرف مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية على إعدادهم والتفاعل مع الاستشاريين. عند الانتهاء من الأدوات، سيقدم مدير البرنامج مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية إلى البنك الدولي لمراجعتها والموافقة عليها والإفصاح عنها.

تتطلب المشاريع الفرعية فقط خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

160. سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة للمشاريع الفرعية التي لا تتطلب تقييماً كاملاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية إما من قبل مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو للمشاريع الفرعية التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مباشرة، أو من قبل مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية لكل

شريك منفذ، للمشاريع الفرعية التي سينفذونها. يجب مراجعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع الفرعي والموافقة عليها مسبقاً من قبل البنك الدولي قبل تنفيذ المشروع الفرعي. سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمراجعة وضمان جودة جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية قبل إرسالها إلى البنك من قبل مدير المشروع.

161. سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة وفقاً لجدول المحتوى التالي:

ورقة الملخص

اسم المشروع الفرعي	
موقع المشروع الفرعي	
الشريك المنفذ	
مستوى المخاطرة (منخفض، متوسط ، كبير أو مرتفع)	
تاريخ الزيارة الميدانية	
ملخص المشاورات	
ملاحظات / تعليقات	
توقيع مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية	
التاريخ	

وصف المشروع الفرعي

- طبيعة الأنشطة ونطاقها، وخاصة أعمال البناء وإعادة التأهيل. قم بتضمين جميع التفاصيل الفنية ذات الصلة لفهم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي
- الموقع، بما في ذلك الخريطة. إذا كان المشروع الفرعي يتضمن مواقع متعددة، فيجب تقديم تفاصيل كل موقع.

خط الأساس البيئي والاجتماعي

- قدم جميع المعلومات اللازمة المطلوبة لفهم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي.
- قدم صوراً كافية لتوضيح القضايا البيئية والاجتماعية، مع الأساطير المناسبة.

المشاورات

- قم بتوثيق جميع المشاورات مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم بالمشروع الفرعي (التاريخ، الموقع، قائمة المشاركين، الموضوعات التي تمت مناقشتها،

الاستنتاجات). يجب أن تشمل الاستشارات الأشخاص الذين قد يتأثرون سلباً وليس فقط المستفيدين أو المهتمين والمعنيين.

- انضم إلى صور المشاورات
- قم بتفصيل إجراءات آلية التظلم الخاصة بالمشروع الفرعي

أدوات التخفيف

- راجع المتطلبات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمل) والصحة والسلامة (الملحق 5) وأرفقها بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- قم بتسليط الضوء على متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) التي يجب أن يوليها مقاولو المشاريع الفرعية أكبر قدر من الاهتمام. إذا لزم الأمر، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية "تناسب" متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) مع طبيعة المشروع الفرعي ونطاقه والمخاطر البيئية والاجتماعية المحددة وعدد العاملين المعنيين. على سبيل المثال، قد يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تحديد نوع معدات الحماية الشخصية أو محتويات صناديق الإسعافات الأولية للعقود الصغيرة.
- إذا لزم الأمر، حدد المتطلبات الإضافية التي ستنطبق على مقاول المشروع الفرعي.
- الإشارة إلى تدابير التخفيف التي سيطبقها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون لمعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية غير المرتبطة بالمقاولين (انظر القسم 6.2 من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية)، بما في ذلك القضايا القديمة والمساعدة الفنية.
- قم بتوفير خطة مراقبة خاصة بالمشروع الفرعي والتي تشير إلى المعلمات التي سيتم مراقبتها، وكيف سيتم مراقبتها، ومن سيقوم بمراقبتها، ومدى تكرار مراقبتها.
- اذكر بالتفصيل أي تدريب يقدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمقاولين وعمالهم.

الدخل

- توفير ميزانية لتدابير التخفيف التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون. سيتم تضمين تكلفة استيفاء المقاولين لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) في عقودهم الخاصة.

7.4. دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) في العقود[44]

162. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شريكه المنفذ ما يلي:

- تشير طلبات العروض إلى متطلبات البيئة والصحة والسلامة في الملحق 5
- يقدم مقدمو العطاءات خطة بيئية واجتماعية أولية كجزء من عطاءاتهم، مع وصف المبادئ والمنهجية التي سيستخدمونها لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة

[44] سيطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضًا من جميع المتعاقدين استيفاء إرشادات النظام المنسق عالمياً ، رغم أنه قد لا يتم ذكرهم صراحةً في شروط العقد

بموجب العقد، وسيشملون جميع التكاليف المرتبطة بإدارة القضايا البيئية والاجتماعية في عروضهم. العطاءات.

- سيتم مراعاة جودة الخطة البيئية والاجتماعية الأولية، والأداء البيئي والاجتماعي السابق لمقدمي العطاءات، وقدرتهم على إدارة القضايا البيئية والاجتماعية عند اختيار المقاولين.
- سيقوم المقاولون المختارون بإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول (C-ESMP)، والتي توضح بالتفصيل كيفية تنفيذ متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS)، بما في ذلك الموظفين
- يوافق على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) قبل بدء الأنشطة
- ستعمل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (C-ESMP) كمعيار لرصد وتقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمقاول

7.5. متطلبات التشاور والإفصاح

163. على الرغم من حالة الطوارئ ووباء كوفيد-19 الحالي، تشاور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع السلطات العامة والشركاء المنفذين (مشروع الأشغال العامة، الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق، ووحدة إدارة المشاريع الحضرية)، للتأكد من أن المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن يستجيب للاحتياجات المحددة أثناء تنفيذ المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن I. مزيد من التفاصيل المتعلقة بالمشاورات أثناء إعداد المشروع موجودة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP).

164. لكل مشروع فرعي، سوف يشارك مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية للشركاء المنفذين المعنيين مع المجتمعات المتضررة، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، من خلال عملية مشاركة أصحاب المصلحة الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP). سيبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشريكه المنفذ مشاورات مع الأفراد والمجتمعات التي قد تتأثر بالمشروع الفرعي، بمجرد اكتمال فحص المشروع الفرعي. والغرض من المشاورات هو: (1) إبلاغهم بالأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، والجدول الزمني والآثار المحتملة، و؛ (2) توثيق ومعالجة مخاوفهم. يجب تضمين ملخصات المشاورات في أدوات الإجراءات الوقائية، بما في ذلك من تمت استشارته، وأين ومتى، وما هي الشواغل التي تم الإعراب عنها، وكيفية معالجة هذه المخاوف. يتم الاحتفاظ بسجلات الاستشارات في مكتب المشروع.

165. ستأخذ عملية التشاور في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي لليمن. يمكن أن تأخذ المشاورات شكل مجموعات التركيز أو المناقشات مع كبار السن / قادة المجتمع أو المقابلات. سيتم إجراء مشاورات منفصلة للنساء من أجل ضمان مراعاة أي اهتمامات واحتياجات خاصة أثناء إعداد الأدوات الوقائية. في ضوء سياق الهشاشة والصراع والعنف (FCV)، يضمن التقييم البيئي والاجتماعي (مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية) التابع لـ Parwill المنفذ المعني عدم تعرض الأشخاص المتأثرين بالمشروع للمخاطر كجزء من مشاركتهم في مشاورات المشروع الفرعي، على سبيل المثال عن طريق تجنب الاجتماعات الكبيرة، وعدم الكشف عن الأمور الشخصية. المعلومات / الصور.

7.6. آلية التظلم

166. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آلية التظلم الخاصة بالمشروع[45] مفصلة في القسم 5 من خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع، لجميع المشاريع الفرعية. ستشمل كل خطة من خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) آلية تظلم خاصة بمشروع فرعي، مع إجراءات ذات صلة بسياقها المحدد.

167. يمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالمشروع الفرعي من قبل الأشخاص المتضررين في حالة: (1) عدم الوفاء بالعقود أو الاتفاقيات؛ (2) استحقاقات التعويض؛ (3) أنواع ومستويات التعويض؛ (4) النزاعات المتعلقة بتدمير الأصول أو سبل العيش؛ أو (v) الاضطرابات الناجمة عن أنشطة البناء، مثل الضوضاء أو الاهتزازات أو الغبار أو الرائحة. سيتم قبول الشكاوى مجهولة المصدر.

168. سيتحمل مدير برنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومقره مكتب صنعاء المسؤولية الشاملة لمعالجة الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بنشاط المشروع من المجتمعات أو الأفراد المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بأي آثار بيئية أو اجتماعية ناجمة عن أنشطة المشروع الفرعي. سوف يتعامل مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية والاجتماعي (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتبه بصنعاء مع الشكاوى المتعلقة بنشاط المشروع، والتي سيساعدها مهندسو المدن التابعون لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المدن المستهدفة سيتولى مكتب دعم العمليات البيئية في كل من الشركاء المنفذين معالجة الشكاوى المتعلقة بأنشطتهم. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتنسيق مع الشركاء المنفذين المحليين وسيضع إطاراً زمنياً موحداً للإبلاغ عن المظالم. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين بتقديم وشرح الآلية لجميع الأشخاص المتضررين من المشروع الفرعي الذين تم إعدادهم للمشروع الفرعي.

169. يوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نقاط وصول متعددة إلى مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية للمستفيدين للتعبير عن مخاوفهم. سيتم الإعلان عن نقاط الوصول هذه على مستوى المشروع الفرعي، وتشمل: صندوق الشكاوى في مواقع نشاط المشروع، في مكاتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء وعدن والمكلا، عن طريق الاتصال مباشرة بالموظفين التابعين للمشروع، وعن طريق البريد، والهاتف، والبريد الإلكتروني، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. 'موقع الكتروني:

العنوان - شارع حده - مبنى مكتب الاتحاد الأوروبي سابقاً - صنعاء
هاتف : +967 1 504914 و +967 1 504915
بريد إلكتروني gm-yemen@unops.org
موقع إلكتروني www.unops.org

[45] تختلف آلية التظلم من المشروع الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP) عن آليات تظلم العمال الموضحة في إجراءات إدارة العمل بالمشروع (LMP)

7.7. تنفيذ إجراءات التخفيف للمشاريع الفرعية

170. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذون مسؤولون عن تنفيذ تدابير التخفيف الضرورية الخارجة عن سيطرة المقاولين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتشاور المشاريع الفرعية بانتظام مع الأشخاص والمجتمعات المتضررة من المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع الفرعي، كما هو موضح في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع.

الفصل 8
الرصد والإبلاغ

171. وسيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برصد التنفيذ العام لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية[46] مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون، وعلى الأخص:

(1) إعداد نماذج الفحص البيئي والاجتماعي في الوقت المناسب لجميع المشاريع الفرعية (قائمة المشاريع الفرعية حسب فئة المخاطر حسب التاريخ)
(2) الإعداد في الوقت المناسب والموافقة على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، حسب الحاجة (قائمة الأدوات مع التواريخ)
(3) إدارة متطلبات المراجعة المسبقة للبنك الدولي (طلبات عدم الاعتراض مع التواريخ)
(4) إعداد ومراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مراقبة تدابير التخفيف ورصد الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين (المؤشرات)
(5) تدريب موظفي المشروع والشركاء المنفذين والمقاولين (قائمة الأشخاص والتواريخ والأماكن)

172. سوف يقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية بإعداد:

(1) تقارير نصف سنوية تلخص نتائج المراقبة، على أن يتم تضمينها في التقارير نصف السنوية للمشروع إلى البنك الدولي
(2) تقارير تجمع وتحلل نتائج المراقبة قبل بعثات البنك الدولي لدعم التنفيذ "العكسية" المنتظمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
(3) تقييم سنوي لجميع نتائج المراقبة البيئية والاجتماعية، والتي سيتم تقديمها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير الشاملة عن تنفيذ المشروع

173. تعد جوانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أيضاً جزءاً من نطاق خدمات مراقبة الطرف الثالث (الرصد المستقل (TPM)) التي تعاقد عليها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفقاً لاختصاصاتهم، فإن:

تتضمن المتطلبات المحددة للتحقق من الامتثال للإجراءات الوقائية مرحلتين من تنفيذ المشاريع الفرعية:

- تتضمن المرحلة الأولى التحقق من الامتثال لمتطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية لكل وثائق المشروع (وثيقة التقييم المسبق للمشروع؛ خطة الإدارة البيئية والاجتماعي؛ خطة إعادة التوطين؛ أخرى) فيما يتعلق بإعداد / تصميم المشاريع الفرعية ووجود هذه المتطلبات في وثائق العطاء والعقد أو ترتيبات التنفيذ الأخرى ذات الصلة؛

[46] بالإضافة إلى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) للمشروع الفرعي ، سوف يقوم ESSO بمراقبة أي خطة إعادة توطين بالإضافة إلى حالة حل المظالم / الشكاوى. سيقيم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) أيضًا أن سبل عيش الأشخاص المتأثرين بالمشروع قد تمت استعادتها وفقًا لخطة إعادة التوطين.

- تتضمن المرحلة 2 التحقق من التوافق مع متطلبات الإجراءات الوقائية أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية؛ والتحقق من الامتثال لجميع متطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية وفقاً لوثائق المشروع (وثيقة التقييم المسبق للمشروع؛ خطة الإدارة البيئية والاجتماعي؛ خطة إعادة التوطين؛ أخرى). "

8.1. قاعدة البيانات البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي

174. سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية بإنشاء وصيانة وتحديث قاعدة بيانات لجميع المشاريع الفرعية التي سيتم مشاركتها مع الشركاء المنفذين. ستتضمن قاعدة البيانات لكل مشروع فرعي ما يلي:

1)نوع المشروع الفرعي، اسم المشروع الفرعي، الشريك المنفذ
2)مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية
3)الجدول الزمني (تخليص استمارة الفرز، وتخليص الشروط، وتخليص أدوات الحماية)
4)تقارير الإشراف من قبل مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية أثناء التنفيذ
5)تقارير المقاول
6)عدم امتثال المقاولين
7)إشارات مرجعية إلى سجل الشكاوى الخاص بآلية معالجة المظالم.

8.2. مراقبة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية

175. ستقوم مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين بإجراء زيارات ميدانية للمشاريع الفرعية الكبيرة للمياه والصرف الصحي مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، أو في كثير من الأحيان حسب الحاجة، لمراقبة تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بهم. ستتم مراقبة المشاريع الفرعية الصغيرة كل أسبوعين، أو أكثر حسب الحاجة.

176. يقدم الجدول التالي خطة مراقبة إرشادية في حالة وجود مشروع فرعي كبير للمياه والصرف الصحي، ليتم تضمينه في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي.

جدول *8*. خطة المراقبة

ماذا	كيف	من	متي
• التشغيل السليم للشبكة. • كفاءة برك المعالجة. اختبارات جودة النفايات السائلة لـ: o مجلس الإدارة o PH o التوصيل o القولونيات البرازية • إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وأنواع المحاصيل المروية. • التخلص / إعادة استخدام الحمأة • صحة وسلامة العمال والمزارعين • برامج بناء القدرات.	• قوائم المراقبة • الفحص البصري في مسارات المخطط وفي غرف التفتيش. • العينات التي يتم جمعها من منافذ أعمال المعالجة • مجموعات التركيز مع المجتمعات لتقييم فعالية حملات التوعية بالصحة والنظافة • التحقق من جودة البرامج التعليمية لبرامج بناء القدرات (الإدارية والمالية والتشغيل والصيانة) • مقابلات مع فرق التوعية	بيئي متخصص السلطات المحلية المنظمات غير الحكومية المحلية مجتمعات UW / مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	نصف سنوى (لمدة عام بعد بدء العملية)

● تدريب أفراد المجتمع أو المنظمات غير الحكومية المحلية على التوعية بالصحة والنظافة			
● التعامل مع الشكوى	● التحقق من السجلات	أفراد جنرال موتورز	شهريا

8.3. مراقبة المقاولين

177. كجزء من أنشطتها المعتادة، ستقوم مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية بمراقبة وتوثيق (بما في ذلك الصور) الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين لكل مشروع فرعي طوال فترة العقد. وسيشمل ذلك كلاً من زيارات الفحص الفوري لمواقع العمل، ومراجعة السجلات التي يحتفظ بها المقاول والتقارير المقدمة من قبل المقاول. يجب أن يكون تواتر الزيارات الميدانية متناسباً مع حجم الأنشطة والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بها. بشكل عام، يجب زيارة كل موقع بناء مرة واحدة على الأقل أثناء تنفيذ المشروع الفرعي.

178. بالنسبة لأي حادث أو حادث يتسبب أو يحتمل أن يتسبب في ضرر مادي أو بيئي و / أو اجتماعي كبير، يجب على مشرف الموقع / الموظف المعين إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير المشروع في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعات. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شريكه المنفذ بزيارة المواقع التي يتم فيها تسجيل حادث خطير خلال يوم عمل واحد من وقوع الحادث أو الحادث، وإبلاغ البنك الدولي عن أي حادث أو حادث كبير في غضون 48 ساعة.

179. سيوثق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون في قاعدة البيانات كل زيارة وتفاعل مع المقاول، بما في ذلك تحديد عدم امتثال المتعاقد، وأهمية عدم الامتثال، والتوجيه المقدم بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ستقوم مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين بالمتابعة حسب الحاجة لضمان الحل في الوقت المناسب لقضايا عدم الامتثال للبنود البيئية والاجتماعية. قد يشمل ذلك زيارات إضافية إلى موقع أو مكاتب المقاول، والمزيد من الاتصالات مع موظفي المقاول، وإصدار إخطارات بالنقص أو تحذيرات للمقاول، وغيرها من الإجراءات حسب الحاجة.

180. في أي مرحلة من مراحل البناء أو أي عمل آخر، إذا لم يتخذ المقاول الإجراء المناسب لتحقيق الامتثال للبنود البيئية والاجتماعية بعد تكرار إخطارات الانتهاك والتحذيرات من عدم الامتثال، والآثار البيئية أو الاجتماعية الكبيرة التي تحدث أو وشيكة، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يأمر أن يتوقف المقاول عن العمل حتى يتم التحكم في الأداء البيئي والاجتماعي ويصل إلى المعايير المقبولة.

8.4. تقارير الإنجاز

181. عند الانتهاء من المشروع الفرعي، سيقوم مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية بإعداد تقرير إكمال المشروع الفرعي الذي يحدد أي مشكلة بيئية أو اجتماعية لم يتم حلها، مع الإجراءات العلاجية الموصى بها. ستتم مشاركة هذا التقرير مع مدير البرنامج الذي سيقرر كيفية المضي قدماً. بالنسبة للمشاريع الفرعية ذات التأثيرات البيئية أو الاجتماعية الهامة، قد يوصي تقرير الإنجاز بعمليات تفتيش / مراقبة دورية روتينية أثناء تشغيل المنشأة من قبل متخصصين بيئيين واجتماعيين متخصصين.

الفصل 9
القدرات

182. يستعرض هذا الفصل القدرات والمهارات المتاحة داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين لتنفيذ ورصد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، ويقترح تدابير لتعزيز هذه القدرة.

9.1. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

183. سيشرف مسؤول المعايير البيئية والاجتماعية (ESSO) في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع. سوف مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية:

- مراجعة وإيضاح نماذج الفحص البيئي والاجتماعي لجميع المشاريع الفرعية التي تم إعدادها من قبل الشركاء المنفذين
- قم بإعداد الشروط المرجعية لجميع تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الكاملة التي قد تكون مطلوبة
- قدم مسودات الاختصاصات الخاصة بتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى البنك الدولي لمراجعتها مسبقاً
- الإشراف على إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية من قبل الاستشاريين المختارين من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- تقديم مسودة كاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للبنك الدولي لمراجعتها وإجازتها
- مراقبة امتثال المشروع الفرعي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الزيارات الميدانية والفحوصات العشوائية
- العمل عن كثب مع المهندسين وموظفي المشتريات التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإدماج المتطلبات البيئية والاجتماعية في تصميم المشاريع الفرعية وتقييمها وتعبئة الموارد
- قم بالتنسيق الوثيق مع مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في الشركاء المنفذين.
- تجميع تقارير ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية عن أداء إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع والتي سيتم دمجها في تقارير المشروع
- تقديم المساعدة وتقديم دورات تدريبية لبناء القدرات لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين والمقاولين
- التنظيم والإشراف على إعداد وإنتاج وتوزيع الكتيبات التدريبية والمواد التوعوية

184. كما سينشر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسؤولاً عن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي ومسؤول الصحة والسلامة في مكتبه في صنعاء.

185. سيقوم المكتب أيضاً بتعيين خبير دولي بدوام جزئي ليكون متاحاً - على أساس الاحتياجات -

للإشراف على التنفيذ الشامل، والرصد، والإبلاغ عن جوانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

9.2. مشروع الأشغال العامة (PWP)

186. يوظف مشروع الأشغال العامة حالياً خبيراً بيئياً وخبيراً اجتماعياً يغطيان القضايا البيئية والاجتماعية في محفظة مشاريع مشروع الأشغال العامة الحالية. سيعمل هذان الخبيران بشكل مشترك كجهاز التقييم البيئي والاجتماعي (مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية) للمشاريع الفرعية التي ينفذها مشروع الأشغال العامة، بما في ذلك إعداد نماذج الفحص البيئي والاجتماعي، وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المتناسبة للمشاريع الفرعية التي لا تتطلب تقييماً كاملاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، ومراقبة امتثال المقاول لـ متطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. عند الضرورة، سيقوم مشروع الأشغال العامة بتعيين موظفين إضافيين أو توظيف مستشارين محليين.

9.3. الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق

187. توظف الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق حالياً خبيرين بيئيين واجتماعيين، سيعملان بشكل مشترك بمثابة مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية. سيوفر لهم المشروع التدريب أثناء العمل والتوجيه لرفع قدراتهم. سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية بإعداد نماذج الفحص البيئي والاجتماعي لجميع المشاريع الفرعية، ومراقبة امتثال المقاول في الموقع لمتطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي وأي خطط لإعادة التوطين.

9.4. وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية

188. سيكون المسؤول البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية بمثابة مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية للمشروع. سيقوم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية بإعداد نماذج الفحص البيئي والاجتماعي لجميع المشاريع الفرعية التي تنفذها UWS، ومراقبة امتثال المقاول في الموقع لمتطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، بما في ذلك المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين.

9.5. تنمية القدرات

189. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يتلقى كل من الضمانات البيئية والاجتماعية، ومسؤول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، ومسؤول الصحة والسلامة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكذلك مسؤولو خدمات البيئة والصحة والسلامة وموظفو الصحة والسلامة في الشركاء المنفذين التدريب على الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتنفيذه.

190. سينظم مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية (ESSO) التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاشتراك مع مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في الشركاء المنفذين، تدريباً للأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع، بما في ذلك:

- ورشة عمل إطلاق لتفعيل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات للمضي قدماً

- ورشة عمل مع المهندسين والموظفين التقنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لشرح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذه.
- التدريب على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتعزيز القدرات للشركاء المنفذين والمقاولين المشاركين والمجالس المحلية.
- محاضرات للمقاولين لشرح متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والمتطلبات البيئة والاجتماعية والصحة والسلامة، بما في ذلك آلية التظلم للعمال، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (SEA) / التحرش الجنسي (SH) وإدارة المظالم المرتبطة بها، والصحة والسلامة المهنية للعاملين، بما في ذلك:
  - تحديد المخاطر في الموقع والتخفيف من حدتها
  - استخدام معدات الوقاية الشخصية
  - الوقاية من الطوارئ والاستعداد لها
- جلسات لتوعية المجالس المحلية بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذه
- تدريب موظفي المكتب والشركاء المنفذين على إدارة حيازة الأراضي وإعادة التوطين

191. قد تشارك وحدة الصحة والسلامة والأمن والبيئة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة بناء القدرات.

192. وسيقوم المكتب أيضا بتمويل إنتاج كتيبات التدريب ومواد التوعية حسب الحاجة.

جدول 9. التكاليف الإرشادية لأنشطة بناء القدرات

تدابير بناء القدرات	تكلفة الوحدة (دولار أمريكي)	التكاليف (بالدولار الأمريكي)
5 جلسات تدريبية مدة كل منها يومان حول إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للشركاء المنفذين ومستشاريهم	2000 / جلسة	10,000
10 جلسات تشاورية مدة كل منها يوم واحد مع المجالس المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	1000 / جلسة	10,000
70 جلسة تدريبية مدة كل منها يوم واحد حول الإدارة البيئية والاجتماعية والبنود التعاقدية للمقاولين	1000 / جلسة	70,000
إنتاج مواد توعية بيئية واجتماعية (كتيبات، ملصقات، منشورات)	5000	5,000
المجموع		**95,000**

9.6. الميزانية

- يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) تغطية كاملة، كجزء من الرسوم التي سيتقاضاها من البنك، تكلفة مسؤول تعميم النوع الاجتماعي ومسؤول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي ومسؤول الصحة والسلامة، بالإضافة إلى أي تكاليف تشغيلية مرتبطة بذلك.
- يقوم الشركاء المنفذون بتغطية تكاليف مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية ومسؤولي الصحة والسلامة الخاصين بهم كجزء من الاتفاقية التعاونية للمشروع (PCA) مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. قد لا تعمل مسؤول السياسات الوقائية البيئية

والاجتماعية بدوام كامل في أنشطة المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، حيث أن كل شريك منفذ شارك مع العديد من المشاريع.

- يتم تضمين تكلفة العناية الواجبة لمشاريع فرعية محددة (إعداد نموذج الفرز، والمشاورات، والمدراء العامين، وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين، والمراقبة) في التكاليف / الميزانية لكل مشروع فرعي. هذه التكاليف قابلة للتوسيع لمستوى ونطاق المخاطر والآثار المحتملة، وقد تشمل تكاليف الاستشاريين المعينين من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ للمساعدة في مهام محددة. ستكون هناك حاجة إلى تفاصيل محددة لنشاطي إدارة النفايات الصلبة الأكبر حجماً اللذين تم إعدادهما في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن ولكن سيتم تنفيذهما في إطار المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، نظراً لأنهما سيتطلبان تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية.

الملحق 1.

نموذج فحص المشاريع الفرعية

2.3. نموذج فحص المشكلات البيئية والاجتماعية المحتملة

سوف يستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا النموذج لفحص المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لمشروع فرعي مقترح. سيسمح النموذج لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (1) تحديد المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة؛ (2) إنشاء مخاطر بيئية واجتماعية مناسبة للمشروع الفرعي، و؛ (3) تحديد نوع التقييم البيئي والاجتماعي المطلوب، بما في ذلك الأدوات / الخطط المحددة.

نموذج الفحص ليس بديلاً عن التقييمات البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع الفرعي أو خطط التخفيف المحددة.

اسم المشروع الفرعي	
موقع المشروع الفرعي	
الشريك المنفذ	
الاستثمار المقدر	
هل تمت زيارة الموقع مسبقاً	
تاريخ البدء / تاريخ الانتهاء المتوقع	
ملاحظات / تعليقات	
توقيع مسؤول الضمانات البيئية والاجتماعية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
توقيع مدير البرنامج	

السؤال	الإجابة		أهمية المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)	اجراءات استيفاء المتطلبات/ الإجراءات
	نعم	لا		
هل يتضمن المشروع الفرعي أعمالاً مدنية بما في ذلك إنشاءات جديدة أو توسعة أو تحديث أو إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة؟			المعيار البيئي والاجتماعي 1	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر

هل ينطوي المشروع الفرعي حيازة الأراضي و / أو قيود على استخدام الأراضي؟		المعيار البيئي والاجتماعي 5	خطة إعادة التوطين، سبتمبر
هل يرتبط المشروع الفرعي بأي مرافق خارجية لإدارة النفايات مثل مطمر النفايات الصحي أو المحرقة أو محطة معالجة مياه الصرف الصحي؟		المعيار البيئي والاجتماعي 3	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر
هل يحتوي المشروع الفرعي على نظام مناسب مطبق (القدرة والعمليات والإدارة) لمعالجة النفايات؟		المعيار البيئي والاجتماعي 1، المعيار البيئي والاجتماعي 3	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
هل يتضمن المشروع الفرعي توظيف عمال بما في ذلك العاملين المباشرين والمتعاقدين و / أو التوريد الأولي و / أو العاملين المجتمعيين؟		المعيار البيئي والاجتماعي 2	إجراءات إدارة العمل، سبتمبر
هل يحتوي المشروع الفرعي على إجراءات الصحة والسلامة المهنية المناسبة، وإمدادات كافية من معدات الحماية الشخصية (عند الضرورة)؟		المعيار البيئي والاجتماعي 2	إجراءات إدارة العمل
هل يحتوي المشروع الفرعي على مدير عام في مكانه، يمكن لجميع العمال الوصول إليه، ومصمم للاستجابة بسرعة وفعالية؟		المعيار البيئي والاجتماعي 10	سبتمبر
هل يتضمن المشروع الفرعي استخدام أفراد الأمن أو العسكريين أثناء تشييد و / أو تشغيل مرافق الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة؟		المعيار البيئي والاجتماعي 4	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر
هل يقع المشروع الفرعي داخل أو بالقرب من أي مناطق حساسة بيئياً؟		المعيار البيئي والاجتماعي 6	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر
هل يقع المشروع الفرعي داخل أو بالقرب من أي مواقع تراث ثقافي معروف؟		المعيار البيئي والاجتماعي 8	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر
هل تمثل منطقة المشروع مخاطر كبيرة تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين؟		المعيار البيئي والاجتماعي 1	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سبتمبر

نتائج الفحص

1. **حدد تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة[47] (مرتفع، كبير، متوسط أو منخفض)، وقدم المبررات.**

2. **حدد أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة التي يجب إعدادها.**

[47] مشاريع فرعية ذات **مخاطر عالية** من المحتمل أن تولد مجموعة واسعة من المخاطر والآثار السلبية الكبيرة على السكان أو البيئة، بسبب الطبيعة المعقدة للمشروع ، أو نطاقها الكبير إلى الكبير جدًا ، أو حساسية مواقع المشاريع الفرعية. من المحتمل أن تكون الآثار طويلة الأجل ودائمة ولا رجعة فيها ومن المستحيل تجنبها بالكامل بسبب طبيعة المشروع
مشاريع فرعية ذات **مخاطر متوسطة** من المحتمل أن تولد بعض المخاطر والآثار السلبية الكبيرة على السكان أو البيئة، بسبب حجمها الكبير إلى المتوسط. لا تقع في منطقة شديدة الحساسية. من المرجح أن تكون الآثار مؤقتة ويمكن التنبؤ بها ويمكن عكسها.
مشاريع فرعية ذات **مخاطر معتدلة** لها مخاطر وتأثيرات سلبية على السكان و / أو البيئة التي لا يحتمل أن تكون كبيرة، لأن المشروع الفرعي ليس معقدًا أو كبيرًا، ولا يتضمن أنشطة ذات احتمالية عالية لإلحاق الضرر بالناس أو البيئة ، والموجودة بعيدًا عن المناطق الحساسة بيئيًا أو اجتماعيًا.
مشاريع فرعية ذات **مخاطر منخفضة** تنطوي على مخاطر وتأثيرات ضارة محتملة على السكان أو البيئة والتي من المحتمل أن تكون ضئيلة أو لا تذكر. لا تتطلب هذه المشاريع الفرعية مزيدًا من التقييم البيئي والاجتماعي (ES) بعد الفحص الأولي.

الملحق 2.

معايير الجودة البيئية اليمنية

جدول *10*. الحدود المسموح بها لملوثات الهواء الرئيسية

ملوث	فترة زمنية	قيمة
أول أكسيد الكربون وغاز ثاني أكسيد الكربون (CO / CO2)	8 ساعات	10 ميكروغرام \ م 3
أكسيد النيتروجين (NOx)	24 ساعة	150 ميكروغرام \ م 3
أكسيد الكبريت (SOX)	24 ساعة	250 ميكروغرام \ م 3
الأوزون (O3)	8 ساعات	120 ميكروجرام \ م 3
المادة الجسيمية (PM)	24 ساعة	70 ميكروغرام \ م 3
الرصاص (الرصاص)	سنويا	1 ميكروغرام \ م 3

لا تحدد المعايير اليمنية لجودة الهواء مصادر الانبعاثات الصناعية؛ كما أنها أقل صرامة من تلك الواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي.

جدول *11*. الحد الأقصى لمستويات الضوضاء المسموح به في البيئات المختلفة (وحدة ديسيبل *dB)*

البيئة	7:00 صباحا – 18:00 مساءا	18:00 مساءا – 23:00 ليلا	23:00 ليلا - 7:00 صباحا
أماكن الإسكان الريفي وأماكن الترفيه	45	40	25
مناطق سكنية في الضواحي	50	45	40
مناطق الإسكان الحضري	55	50	45
مناطق السكن في مراكز المدن	60	55	50
مناطق صناعية وتجارية	70	70	70

جدول *12*. الخصائص الفيزيائية لمياه الشرب

الخصائص	الوحدة	الحد الأمثل	الحد الأقصى
المذاق		مقبولة للمستهلكين	
الرائحة		مقبولة للمستهلكين	
اللون	البلاتين الكوبالت	5	25
العكارة (وحدة قياس العكارة NTU)	وحدة عكارة	1	5
الحرارة	درجة مئوية	-	25
الرقم الهيدروجيني (إمكانية وجود الهيدروجين)		8.5 – 6.5	9 - 5.5
التوصيل الكهربائي (EC)	وحدة مايكرو موز/سم لقياس التوصيلية الكهربائية	1000 -450	2500

جدول *13*. المواد غير العضوية في مياه الشرب

المادة	الرمز	الحد الأمثل (ملغم / لتر)	الحد الأقصى (ملغم / لتر)
مجموع الأملاح الذائبة	TDS	650	1500
البيكربونات	HCO 3	150	500
كلوريد	-Cl	200	600
كبريتات	SO4	200	600
فلوريد	-F	0.5	1.5
كالسيوم	Ca	75	200
مغنيسيوم	Mg	30	30-150
باريوم	Ba	0.1	0.15
صوديوم	Na	200	400
بوتاسيوم	K	0-12	12
نترات	NO3	10	50
حديد	Fe	0.3	1
منغنيز	Mn	0.1	0.5
نحاس	Cu	1 0	1.5
زنك	Zn	5	15
الصلابة الكلية (مثل كربونات الكالسيوم)	TH	100	500
الألومنيوم	Al	0.2	0.3
نيكل	Ni	0.05	0.1
بورون	B	0.50	1
السيليكا	SiO2		40

يجب أن يتراوح إجمالي تركيز الكلور المتبقي في المياه المعالجة التي تصل إلى المستهلك بين 0.2 إلى 0.5 جزء في المليون. ويمكن زيادته في حالة تفشي الوباء إلى المستوى الذي تحدده السلطات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

جدول *14*. الحدود القصوى للملوثات العضوية في مياه الشرب

المادة	**الحد الأقصى (ملغم / لتر)**
ألدرين	0.0002
الليندين	0.004
ميثوكسين	0.01
توكسافين.	0.002
2.4 ثنائي كلورو فينوكسي حامض الخليك	0.1
حمض البروبيونيك	0.01
الملاثيون	0.19
الباراثيون	0.035
بيرميثرين	0.01
ديميثوات	0.002
ديازينون	0.002

جدول *15*. الحدود القصوى للمواد السامة في مياه الشرب

المستوى	الوحدة	الحد الأقصي
الرصاص (Pb)	ملغم / لتر	0.05
السيلينيوم (Se)	//	0.01
الزرنيخ (As)	//	0.01
الكروم (Cr)	//	0.05
السيانيد (CN)	//	0.01
الكادميوم (Cd)	//	0.005
الزئبق (Hg)	//	0.001
الأنتيمون (Sb)	//	0.005
الباريوم (Ba)	//	0.5-1.0
الفضة (Ag)	//	0.01-0.1
مركبات الميثان المهجنة (TTHM) وتتضمن: الكلوروفورم، بروموفورم، بروموكلوروميثان وثنائي برومو كلورو ميثان	ميكروغرام / لتر	150

كمية المواد المشعة في المياه يجب ألا تتعدى الحدود المذكورة أدناه:

يتم التعامل مع المُلوثات المايكرو بيولوجية في المياه المعالجة للسكان التي تأتي من شبكة التوزيع أو أي مصدر توزيع آخر يجب إن تكون خالية من بكتيريا القولون (Coliform) وبكتيريا القولون العضوية كما هو مذكور أدناه:

جدول *16*. الملوثات البكتيرية

البكتيريا	الوحدة	الحد الأقصى
مجموع القولونيات (coliforms)	وحدة تكوين المستعمرات / 100 ملم	صفر
القولونيات البرازية	وحدة تكوين المستعمرات / 100 ملم	صفر

الملوثات المايكرو بيولوجية في المياه العامة غير المعالجة التي تصل عبر شبكة التوزيع

- 98% من العينات التي تُفحص سنويا يجب إن تكون خالية من مجموع البكتيريا القولونية (coliforms).
- البكتيريا القولونية (coliforms) الموجودة في البراز يجب ألا تتعدى 3 في أي عينة معزولة على أن تكون غير متتابعة.
- أما بالنسبة إلى المياه التي لا تأتي عن طريق شبكة التوزيع مثل مياه الآبار والينابيع والحصاد المائي / تخزين مياه الأمطار، فإن عينة بكتيريا القولون في البراز في 100 ملم ماء يجب إلا تزيد عن 10 - 15 كوليفورم.

الملوثات البيولوجية

يجب أن تكون مياه الشرب خالية مما يلي:

- الكائنات الأولية (وحيدة الخلية) المضرة بالصحة
- الديدان الطفيلية (الديدان الطفيلية) التي قد تستخدم حسم الإنسان كمضيف خلال دورة حياتها وتنقل العدوى إلى الإنسان.
- الطفيليات بما في ذلك الفطريات التي تؤثر على الصحة أو تنتج مواد سامة تؤثر على صحة الإنسان.

مياه الصرف الصحي

الإشتراطات المادية القياسية:

- يجب ألا تتجاوز درجة الحرارة القصوى 45 درجة مئوية
- يجب ألا تحتوي على مواد قابلة للتجمد أو الترسيب أو تصبح لزجة في درجات حرارة تتراوح بين 0-40 درجة مئوية.
- يجب ألا تحتوي على مواد صلبة أو سائلة خطيرة ومتفجرة

جدول *17.* المستويات القصوى للمواد الكيميائية في مياه الصرف الصناعية والتجارية التي يتم تصريفها في شبكة الصرف الصحي العامة

المركب / المادة	الرمز	الوحدة	الحد الأقصى
درجة الحرارة القصوى	COD	ملغم / لتر	2100
مجموع المواد الصلبة المعلقة	BOD	ملغم / لتر	800
مجموع المواد الصلبة الذائبة	pH	-	5.5-9.5
زيوت وشحوم	C°	ج	45
المركبات الفينولية	TSS	ملغم / لتر	1100
كبريتات	TDS		2000
الفسفور	---		100
السيانيد	---		10
الكبريت	$S0_4$		1000
كبريتيد الهيدروجين	P		50
حديد	CN		5
كلوريد	S		1
فلوريد	H_2S		10
زرنيخ	Fe		50
قصدير	Cl		600
باريوم	F		8
بورون	As		5
كدميوم	Sn		10
كروم (6)	Ba		5
نحاس	B		5
رصاص	Cd		1
زئبق	Cr		5

نيكل	Cu		5
سيلينيوم	Pb		0.6
فضة	Hg		0.01
منغنيز	Ni		5
بيريليوم	Se		0.1
زنك	Ag		1
كوبالت	Mn		10
ليثيوم	Be		5
فاناديوم	Zn		15
الألومينيوم	Co		0.05
درجة الحرارة القصوى	Li		5
مجموع المواد الصلبة المعلقة	V		0.1
مجموع المواد الصلبة الذائبة	Al		5

أنواع المخلفات التي يجب إن تخضع للضبط من قبل الإدارة أو السلطة ذات الصلاحية:

المخلفات الطبية الناتجة عن الرعاية الطبية في المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية.

1. المخلفات الناتجة عن المستحضرات الصيدلانية والمنتجات.
2. المخلفات الناتجة عن الأدوية والعقاقير.
3. المخلفات الناتجة من انتتاج المبيدات الحشرية البيولوجية وتحضير الأدوية من النباتات والشجيرات واستخداماتها.
4. المخلفات الناتجة من المواد الكيماوية التي تستخدم في حماية الأخشاب وتجهيزها واستخداماتها.
5. المخلفات الناتجة عن المواد المذيبة للمواد العضوية وتجهيزها واستخدامها.
6. المخلفات الناتجة عن العمليات الحرارية وعمليات الطباعة التي تحتوي على عنصر السيانيد.
7. المخلفات الناتجة عن الزيوت المعدنية الغير قابلة للاستخدام.
8. المخلفات الناتجة عن الزيوت / المياه وخلطها من الهيدروكربونات الخ.
9. المخلفات الناتجة عن مواد ومركبات تحتوي على ثنائيات الفنيل ذات الروابط البرومية المتعددة PBBs) و/أو الفنيل ذات الروابط المتعددة الكلورية.
10. المخلفات المستخدمة لترسبات مادة الإسفلت الناتجة عن التكرير والتقطير وأي عمليات التحليل الحرار.
11. المخلفات الناتجة من عمليات انتاج الدهانات والألوان وطبقات الدهان اللامعة (لاكروفارنيش) وتجهيزهم واستخدامهم.
12. المخلفات المتبقية من انتتاج الراتنجات (البوليمر) والبلاستيك والغراء وتجهيزها واستخدامها.
13. مخلفات المواد الكيماوية الناتجة عن الأبحاث والتطوير أو أي نشاط تعليمي جديد أو غير مصنف لا تعُرف آثارها حتى الآن على الإنسان والبيئة.
14. مخلفات لها طبيعة متفجرة غير خاضعة لأي تشريع.
15. مخلفات متبقية من انتتاج مواد كيماوية أو مواد تصوير (فوتوغرافية) وتجهيزها واستخدامها.
16. مخلفات من معالجات سطحية للمواد البلاستيكية والمعدنية.
17. رواسب ناتجة من التخلص من الفضلات الصناعية.

تشمل النفايات الخطرة المحظور نقلها ومناولتها إلا بإذن من السلطة المختصة ما يلي:

- النفايات التي يشتمل تركيبها على المواد التالية:

1) معادن كربونية
2) باريوم ومركبات الباريوم
3) مركبات الكروم السادس التكافؤ
4) مركبات النحاس
5) مركبات الزنك
6) الزرنيخ ومركبات الزرنيخ
7) سلينيوم ومركبات السيلينيوم
8) كدميوم ومركبات الكادميوم
9) انتيموني ومركبات الانتيموني
10) تيليريوم ومركبات التيليريوم
11) الزئبق ومركبات الزئبق
12) ثاليوم ومركبات الثاليوم
13) الرصاص ومركبات الرصاص
14) المركبات الفورية غير العضوية باستثناء فلوريد الكالسيوم
15) مركبات السيانيد غير العضوية
16) المحاليل الحامضية أو الحامض في الحالة الصلبة
17) المحاليل القلوية أو القلويات في الحالة الصلبة
18) مادة الاسبست (غبار الألياف)
19) مركبات الفوسفور العضوية
20) مركبات السيانيد العضوية
21) فينول ومركبات الفينول العضوية وتتضمن الكلوروفيل
22) المركبات العضوية من الأثير / الهواء
23) المذيبات الهالوجينين العضوية
24) المذيبات العضوية باستثناء المذيبات الهالوجينين
25) أي مادة تشبه ثنائي البنزين متعددة روابط الكلورين.
26) أي مادة تشبه دايكسين فو ثنائي البنزين بروابط كلورية.
27) معظم مركبات الهالوجين العضوية

- المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات المنزلية
- مشتقات البترول
- المواد التي تنبعث منها أيونات مشعة.
- المواد سريعة الاشتعال والمتفجرة.

الملحق 3.

الخطوط العريضة الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي

عندما يجب إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي لمشروع فرعي، فإنه سيتضمن ما يلي:

ملخص تنفيذي

- يناقش بإيجاز النتائج الهامة والإجراءات الموصى بها.

الإطار القانوني والمؤسسي

- يحلل الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع، والذي يتم من خلاله إجراء التقييم البيئي والاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار بطريقة مناسبة جميع القضايا ذات الصلة بالمشروع، بما في ذلك: (أ) إطار السياسة المعمول به في الدولة والقوانين واللوائح الوطنية والقدرات المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ) المتعلقة بالبيئة والقضايا الاجتماعية؛ التغيرات في ظروف البلد وسياق المشروع؛ الدراسات البيئية أو الاجتماعية للبلد؛ خطط العمل البيئية أو الاجتماعية الوطنية؛ والتزامات الدولة التي تنطبق مباشرة على المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ (ب) المتطلبات المعمول بها بموجب المعايير البيئية والاجتماعية (ESSs)؛ و (ج) إرشادات البيئة والصحة والسلامة، و الممارسات الدولية الجيدة الأخرى ذات الصلة في قطاع الصناعة (GIIP).
- يقارن الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض والمعايير البيئية والاجتماعية ويحدد الفجوات بينهما.
- يحدد ويقيم المتطلبات البيئية والاجتماعية لأي ممولين مشاركين.

وصف المشروع الفرعي

- يصف بإيجاز المشروع الفرعي المقترح وسياقه الجغرافي والبيئي والاجتماعي والزمني، بما في ذلك أي استثمارات خارج الموقع قد تكون مطلوبة (على سبيل المثال، خطوط الأنابيب المخصصة وطرق الوصول وإمدادات الطاقة وإمدادات المياه والإسكان والمواد الخام ومرافق تخزين المنتجات)، وكذلك الموردين الأساسيين للمشروع.
- من خلال النظر في تفاصيل المشروع، يشير إلى الحاجة إلى أي خطة لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية من 1 إلى 10.
- يتضمن خريطة تفصيلية كافية توضح موقع المشروع والمنطقة التي قد تتأثر بالتأثيرات التراكمية المباشرة وغير المباشرة للمشروع.

بيانات أساسية

- يحدد بالتفصيل البيانات الأساسية ذات الصلة بالقرارات المتعلقة بموقع المشروع أو تصميمه أو تشغيله أو تدابير التخفيف. يجب أن يشمل ذلك مناقشة دقة وموثوقية ومصادر البيانات بالإضافة إلى معلومات حول التواريخ المحيطة بتحديد المشروع والتخطيط والتنفيذ.
- يحدد ويقدر مدى وجودة البيانات المتاحة، وثغرات البيانات الرئيسية، وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالتنبؤات.
- بناءً على المعلومات الحالية، يقيم نطاق المنطقة المراد دراستها ويصف الظروف الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك أي تغييرات متوقعة قبل بدء المشروع.
- تأخذ في الاعتبار أنشطة التطوير الحالية والمقترحة داخل منطقة المشروع ولكنها غير مرتبطة بشكل مباشر بالمشروع.

المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- يأخذ في الاعتبار جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة للمشروع. سيشمل ذلك المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحددة على وجه التحديد في المعيار البيئي والاجتماعي 2-8، وأي مخاطر وآثار بيئية واجتماعية أخرى تنشأ نتيجة للطبيعة والسياق المحددين للمشروع، بما في ذلك المخاطر والآثار المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، الفقرة 28.

تدابير التخفيف

- يحدد تدابير التخفيف والآثار السلبية المتبقية الكبيرة التي لا يمكن تخفيفها، وإلى أقصى حد ممكن، يقيم مقبولية تلك الآثار السلبية المتبقية.
- يحدد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو المستضعفين.
- تقييم جدوى التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية؛ التكاليف الرأسمالية والمتكررة لإجراءات التخفيف المقترحة، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية؛ والمتطلبات المؤسسية والتدريب والمراقبة لإجراءات التخفيف المقترحة.
- يحدد المشكلات التي لا تتطلب مزيداً من الاهتمام، مما يوفر الأساس لهذا التحديد.

تحليل البدائل

- يقارن بشكل منهجي البدائل الممكنة لموقع المشروع المقترح والتكنولوجيا والتصميم والتشغيل - بما في ذلك حالة "بدون مشروع" - من حيث آثارها البيئية والاجتماعية المحتملة.
- يقيم جدوى البدائل للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية؛ التكاليف الرأسمالية والمتكررة لإجراءات التخفيف البديلة، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية؛ والمتطلبات المؤسسية

والتدريب والمراقبة لإجراءات التخفيف البديلة.

- تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن لكل من البدائل، ، وإرفاق القيم الاقتصادية حيثما كان ذلك ممكناً.

تدابير التصميم

- تُحدد الأساس لاختيار تصميم المشروع المعين المقترح وتُحدد الإرشادات البيئية والصحة والسلامة (EHSG) المطبقة أو إذا تم تحديد أن هذه المبادئ التوجيهية غير قابلة للتطبيق، وجب تبرير مستويات الانبعاث الموصى بها وآليات منع التلوث والحد منه بحيث تتفق مع الممارسات الدولية الجيدة في قطاع الصناعة (GIIP).

الإجراءات والتدابير الرئيسية لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي *(ESCP)*

- يلخص التدابير والإجراءات الرئيسية والإطار الزمني المطلوب للمشروع لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). سيتم استخدامها في إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

الملاحق

- قائمة بالأفراد أو المنظمات التي أعدت أو ساهمت في إعداد التقييم البيئي والاجتماعي.
- المراجع - تحديد المواد المكتوبة المنشورة وغير المنشورة، والتي تم استخدامها.
- سجل الاجتماعات والمشاورات والاستبيانات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى. يحدد السجل وسائل مشاركة أصحاب المصلحة التي تم استخدامها للحصول على آراء الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى.
- الجداول التي تعرض البيانات ذات الصلة المشار إليها أو الملخصة في النص الرئيسي.
- قائمة التقارير أو الخطط ذات الصلة.

الملحق 4.

مخطط إرشادي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) من مجموعة إجراءات التخفيف والمراقبة والتدابير المؤسسية التي يجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل مشروع فرعي للتخلص من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تعويضها أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (أ) بتحديد مجموعة الاستجابات للآثار السلبية المحتملة؛ (ب) تحديد متطلبات ضمان إجراء تلك الاستجابات بشكل فعال وفي الوقت المناسب؛ و (ج) وصف وسائل تلبية تلك المتطلبات.

سيتضمن محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

التخفيف

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) التدابير والإجراءات وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف الذي يقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة إلى مستويات مقبولة.
- ستشمل الخطة تدابير تعويضية، إن وجدت. على وجه التحديد، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية:

1) يحدد ويلخص جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة (بما في ذلك تلك التي تشمل السكان الأصليين أو إعادة التوطين غير الطوعي)؛
2) يصف - مع التفاصيل الفنية - كل إجراء تخفيف، بما في ذلك نوع التأثير الذي يتعلق به والظروف التي تتطلب ذلك (على سبيل المثال، بشكل مستمر أو في حالة الطوارئ)، إلى جانب التصميمات وأوصاف المعدات وإجراءات التشغيل، حسب الاقتضاء؛
3) تقدير أي آثار بيئية واجتماعية محتملة لهذه التدابير؛
4) يأخذ في الاعتبار ويتوافق مع خطط التخفيف الأخرى المطلوبة للمشروع (على سبيل المثال، لإعادة التوطين غير الطوعي، أو الشعوب الأصلية، أو الموروث الثقافي).

الرصد

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أهداف المراقبة وتحدد نوع المراقبة، مع روابط للآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. على وجه التحديد، يوفر قسم المراقبة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) وصفاً محدداً وتفاصيل فنية لإجراءات المراقبة، بما في ذلك المعلمات التي سيتم قياسها، والطرق التي سيتم استخدامها، ومواقع أخذ العينات، وتكرار القياسات، وحدود الاكتشاف (عند الاقتضاء)، وتحديد العتبات التي من شأنها أن تشير إلى الحاجة إلى إجراءات تصحيحية؛ و (ب) إجراءات المراقبة والإبلاغ من أجل (1) ضمان الكشف المبكر عن الظروف التي تتطلب

تدابير تخفيف معينة، و (2) تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج التخفيف.

تنمية القدرات والتدريب

- لدعم التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لمكونات المشروع البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف، تعتمد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على التقييم البيئي والاجتماعي لوجود ودور وقدرات الأطراف المسؤولة في الموقع أو على مستوى الوكالة والوزارة.
- على وجه التحديد، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) وصفاً محدداً للترتيبات المؤسسية، مع تحديد الطرف المسؤول عن تنفيذ تدابير التخفيف والمراقبة (على سبيل المثال، للتشغيل والإشراف والإنفاذ ومراقبة التنفيذ والإجراءات العلاجية والتمويل وإعداد التقارير وتدريب الموظفين).
- لتعزيز قدرة الإدارة البيئية والاجتماعية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ، توصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بإنشاء أو توسيع الأطراف المسؤولة، وتدريب الموظفين وأي تدابير إضافية قد تكون ضرورية لدعم تنفيذ تدابير التخفيف وأي توصيات أخرى من التقييم البيئي والاجتماعي.

جدول التنفيذ وتقديرات التكلفة

- بالنسبة لجميع الجوانب الثلاثة (التخفيف، والرصد، وتنمية القدرات)، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) جدول تنفيذ للتدابير التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع، مع توضيح المراحل والتنسيق مع خطط تنفيذ المشروع الإجمالية؛ و (ب) تقديرات رأس المال والتكاليف المتكررة ومصادر التمويل لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يتم أيضاً دمج هذه الأرقام في جداول التكلفة الإجمالية للمشروع.

تكامل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع المشروع

- يعتمد قرار المقترض بالمضي قدماً في المشروع وقرار البنك الدولي بدعمه جزئياً على توقع تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (سواء كانت قائمة بذاتها أو مدمجة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)) بشكل فعال. وبالتالي، سيتم تحديد كل من التدابير والإجراءات التي سيتم تنفيذها بوضوح، بما في ذلك تدابير وإجراءات التخفيف والرصد الفردية والمسؤوليات المؤسسية المتعلقة بكل منها، وسيتم دمج تكاليف القيام بذلك في التخطيط الشامل للمشروع وتصميمه، الميزانية والتنفيذ.

الملحق 5.

الاشتراطات البيئية والاجتماعية للمقاولين

يجب على المقاولين استيفاء الاشتراطات البيئية والصحية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة) التالية - والتي تسمى فيما بعد بمتطلبات البيئة والصحة والسلامة[48].

تتضمن متطلبات البيئة والصحة والسلامة (10 (ESHS أقسام

1. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول (C-ESMP)
2. تدريب حول المتطلبات البيئة والاجتماعية والصحة والسلامة
3. إدارة موقع البناء
4. الصحة والسلامة المهنية (OHS)
5. السلامة على الطرق والسلامة المرورية
6. إجراءات الاكتشاف بالصدفة
7. التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة
8. إشراك أصحاب المصلحة
9. إدارة القوى العاملة، بما في ذلك القواعد السلوكية
10. إعداد التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

2.4. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول (C-ESMP)

يجب على المقاول:

- قم بإعداد وتقديم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول (C-ESMP) وتقديمها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للموافقة عليها.
- ضمِّن في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (C-ESMP) شرحاً تفصيلياً لكيفية تلبية أداء المقاول لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة
- تأكد من تخصيص أموال كافية في الميزانية للوفاء بمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS)، وتوافر القدرة الكافية للإشراف على أداء خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبتها وتقديم تقارير عنها
- وضع ضوابط وإجراءات لإدارة أداء البيئة والصحة والسلامة.
- احصل على موافقة خطية مسبقة من مهندسي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل البدء في أنشطة البناء أو إعادة التأهيل.

2.5. التدريب البيئي والاجتماعي والصحة والسلامة

يجب على المقاول

[48] تستند متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) إلى الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي ، ولكنها تأخذ أيضًا في الاعتبار إرشادات البنك الدولي الأخرى ومذكرات الممارسات الجيدة

- تحديد الاحتياجات التدريبية بشأن البيئة والصحة والسلامة (ESHS) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- الاحتفاظ بسجلات لجميع التدريب والتوجيه والاستقراء في مجال البيئة والصحة والسلامة.
- تأكد، من خلال مواصفات العقد المناسبة والمراقبة من أن مقدمي الخدمات، وكذلك العمالة المتعاقد عليها من الباطن، مدربون بشكل كاف قبل بدء المهام.
- إثبات أن موظفيها مؤهلون للقيام بأنشطتهم وواجباتهم بأمان. لهذا الغرض، يجب على المقاول إصدار شهادة كفاءة لكل شخص يعمل في الموقع (فيما يتعلق بالتجارة وجانب مهمة العمل) التي تحدد المهام التي يمكن أن يقوم بها أي من الموظفين الرئيسيين.

التدريب التوجيهي

يجب على المقاول:

- توفير التدريب التوجيهي حول البيئة والصحة والسلامة والأمن لجميع الموظفين، بما في ذلك الإدارة والمشرفون والعمال، وكذلك للمقاولين من الباطن، بحيث يتم إطلاعهم على قواعد العمل الأساسية في الموقع / في الموقع والحماية الشخصية ومنع إصابة زملائهم الموظفين.
- يجب أن يتكون التدريب من الوعي الأساسي بالمخاطر، والمخاطر الخاصة بالموقع، وممارسات العمل الآمنة، وإجراءات الطوارئ الخاصة بالحرائق والإخلاء والكوارث الطبيعية، حسب الاقتضاء. يجب مراجعة أي خطر خاص بالموقع أو ترميز لوني قيد الاستخدام بشكل شامل كجزء من التدريب على التوجيه.

توجيه الزوار

يجب على المقاول:

- إنشاء برنامج توجيهي للزوار، بما في ذلك الموردين، الذين يمكنهم الوصول إلى المناطق التي قد توجد فيها ظروف أو مواد خطرة.
- لا يجوز للزوار دخول مناطق الخطر دون مرافق.
- تأكد من أن الزائرين يجب أن يكونوا دائماً برفقة عضو مفوض من المقاول، أو ممثل عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شركائه المنفذين، الذين أكملوا بنجاح التدريب التوجيهي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وعلى دراية بمخاطر بناء موقع المشروع، والتخطيط، والقيود مناطق العمل.

تدريب الموظف والمقاول على المهام الجديدة

يجب على المقاول:

- التأكد من أن جميع العمال والمقاولين من الباطن، قبل بدء المهام الجديدة، قد تلقوا التدريب الكافي والمعلومات التي تمكنهم من فهم مخاطر العمل وحماية صحتهم من العوامل المحيطة الخطرة التي قد تكون موجودة. يجب أن يغطي التدريب بشكل كاف العملية خطوة بخطوة

اللازمة لأداء أنشطة المشروع بأمان، مع الحد الأدنى من الضرر الذي يلحق بالبيئة، بما في ذلك:

- معرفة المواد والمعدات والأدوات
- المخاطر المعروفة في العمليات وكيفية السيطرة عليها
- المخاطر المحتملة على الصحة
- احتياطات لمنع التعرض
- متطلبات النظافة
- ارتداء واستخدام المعدات والملابس الواقية
- الاستجابة المناسبة للعمليات المتطرفة والحوادث العرضية والمفاجئة

2.6. إدارة موقع البناء

الغطاء النباتي

يجب على المقاول:

- منع أي تدمير غير ضروري أو تندب أو تشويه للمحيط الطبيعي في محيط موقع البناء
- حماية جميع الأشجار والنباتات من التلف الناتج عن عمليات ومعدات البناء، باستثناء الحالات التي يكون فيها التنظيف مطلوباً للأعمال الدائمة أو طرق الإنشاء المعتمدة أو عمليات الحفر
- إعادة الغطاء النباتي للمناطق المتضررة عند الانتهاء من الأعمال، وفي المناطق التي لا يمكن إعادة الغطاء النباتي لها، مما يؤدي إلى تخليط منطقة العمل إلى حالة تسهل إعادة الغطاء النباتي الطبيعي، وتوفير الصرف المناسب، ومنع التآكل.
- أن يستخدم، قدر الإمكان، الأنواع المحلية لإعادة الزراعة والأنواع غير المدرجة كأعشاب ضارة
- إصلاح أو إعادة زرع أو إعادة زرع أو تصحيح، وفقاً لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو ممثله، وعلى نفقة المقاول الخاص، جميع عمليات التدمير أو الندوب أو التلف أو التشويه غير الضرورية الناتجة عن عمليات المقاولين
- نقل العمالة والمعدات بطريقة تتجنب قدر الإمكان الضرر الذي يلحق بأراضي الرعي والمحاصيل والممتلكات

حماية المنشآت القائمة

يجب على المقاول:

- حماية جميع المباني أو الهياكل أو الأعمال أو الأنابيب أو الكابلات أو المجاري أو الخدمات أو المنشآت الأخرى القائمة من الأذى أو الاضطراب أو التدهور أثناء أنشطة البناء
- التنسيق مع السلطات المحلية لتحديد البنية التحتية الحالية التي قد لا تكون مرئية
- إصلاح أي ضرر ناتج عن أنشطة المقاول بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع أو تقليل أي إزعاج أو إزعاج لأصحاب أو مستأجرين أو شاغلي العقارات لأنشطة البناء، وبشكل أعم للجمهور

- الحفاظ على الوصول الآمن إلى الممتلكات العامة والخاصة التي قد تتأثر بأنشطة البناء. إذا لزم الأمر، قم بتوفير وسائل بديلة مقبولة للمرور أو الوصول إلى ما يرضي الأشخاص المتضررين.
- تجنب العمل أثناء ساعات الليل

مخلفات الأنشطة الإنشائية

يجب على المقاول:

- جمع وإدارة جميع النفايات الصلبة الناتجة عن أنشطة البناء بشكل صحيح، بما في ذلك مخلفات البناء والغنائم، لمنع تلوث التربة والمياه الجوفية
- قم بإزالة مواد الحفر غير الضرورية من مواقع البناء في أسرع وقت ممكن
- الاتفاق مع البلديات ذات الصلة بشأن التخلص من نفايات البناء
- اختيار مواقع التخلص من النفايات بعناية، ليتم اعتمادها من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ
- التقليل من نفايات الطرق عن طريق التأكد من أن المركبات مرخصة وتحميلها بطريقة تمنع سقوط أو انسكاب مواد البناء، وعن طريق تغطية جوانب وأسطح جميع المركبات التي تحمل الطين أو الرمل أو المواد الأخرى أو الحطام
- نقل نفايات البناء إلى الأماكن المخصصة في مواقع التخلص من النفايات المختارة مع تأكيد موثق.
- التخلص من النفايات الصلبة والمخلفات بشكل صحيح في المواقع المخصصة المسموح بها لمواقع التخلص من النفايات المخصصة من قبل السلطات المحلية، واحصل على إيصال بالنفايات من سلطة المكبات المعتمدة

جودة الهواء

الملوث الأكثر شيوعاً في الانبعاثات المتسربة هو الغبار أو مواد الجسيمات (PM) التي يتم إطلاقها أثناء النقل والتخزين المفتوح للمواد الصلبة، ومن أسطح التربة المكشوفة، بما في ذلك الطرق غير المعبدة. وفقاً لذلك، يجب على المقاول:

- استخدام طرق التحكم في الغبار، مثل الأغطية، أو إخماد المياه، أو زيادة محتوى الرطوبة لأكوام تخزين المواد المفتوحة، أو أدوات التحكم، بما في ذلك استخراج الهواء ومعالجته من خلال الكيس أو الإعصار لمصادر مناولة المواد، مثل الناقلات والبراميل؛
- استخدام نظام منع تسرب المياه للتحكم في المواد السائبة على أسطح الطرق الممهدة أو غير الممهدة. لا يُنصح بالزيوت ومشتقاته الثانوية للتحكم في غبار الطريق.
- غسل العجلات في المحاجر والمصانع الجاهزة ومواقع البناء والمرافق الأخرى لمنع تعقب الطين والغبار والأوساخ على الطرق العامة.
- تنظيف أسطح الطرق بانتظام داخل مواقع البناء لإزالة المواد الدقيقة المتراكمة وتنظيف مركبات النقل بانتظام.

- قم بتغطية الشاحنات ذات الأجسام المفتوحة التي تتعامل مع الرمل أو الحصى أو التراب.
- قلل من دخان محركات الديزل عن طريق الصيانة الدورية والسليمة، لا سيما من خلال التأكد من أن المحرك ونظام الحقن ومنظفات الهواء في حالة جيدة.

المواد الخطرة والسامة

تتطلب النفايات السامة والضارة الناتجة عن أنشطة المقاول اهتماماً خاصاً من أجل منع إدخالها في البيئة الطبيعية مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس أو الحياة المائية أو النمو الطبيعي للمنطقة. وفقاً لذلك، يجب على المقاول:

- تدريب العمال على التعامل مع المواد الخطرة
- قم بوضع الملصقات باستخدام رموز يسهل فهمها وتوفير أوراق بيانات سلامة المواد للمواد والمخاليط الكيميائية وفقاً للنظام العالمي المنسق (GHS) لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.
- تخزين المواد الخطرة وفقاً للأحكام القانونية لقواعد تصنيع وتخزين واستيراد المواد الكيميائية الخطرة (1989)، بموجب قانون (حماية) البيئة، 1986.
- توفير احتواء ثانوي ملائم لخزانات الوقود وللتخزين المؤقت للسوائل الأخرى مثل زيوت التشحيم والسوائل الهيدروليكية،
- استخدم أسطحاً غير منفذة للتزود بالوقود ومناطق نقل السوائل الأخرى
- تدريب العاملين على النقل الصحيح والتعامل مع الوقود والمواد الكيميائية والاستجابة للانسكابات
- توفير معدات احتواء الانسكاب المحمول والتنظيف في الموقع والتدريب على نشر المعدات
- ترسيب أو تفريغ السوائل السامة والمواد الكيميائية والوقود ومواد التشحيم والبيتومين في حاويات لإنقاذها أو إزالتها لاحقاً إلى مواقع خارج الموقع.
- معالجة النفايات الخطرة بشكل منفصل عن النفايات الأخرى
- تجنب تخزين أو مناولة السوائل السامة المجاورة أو التي يتم تصريفها في منشآت الصرف.
- احتفظ بالمواد أو المركبات الماصة في الموقع بكميات كافية تتوافق مع مدى الانسكابات المحتملة.
- حدد مواقع حفر دفن النفايات للتخلص من النفايات الصلبة على بعد 100 متر على الأقل من مجاري المياه، وعزلها عن السكان المحليين.
- ضمان المعالجة الأولية الكافية لمخلفات الصرف الصحي وتركيب خزانات التحليل بعيداً عن نقاط الري في القرية.

لافتات المنطقة

يجب على المقاول:

- حدد المناطق الخطرة بشكل مناسب.
- قم بتركيب إشارات تحذير
- تأكد من أن اللافتات تتوافق مع المعايير الدولية وأنها معروفة جيداً وسهلة الفهم من قبل العمال

والزوار وعامة الجمهور حسب الاقتضاء.

- تحديد مواقع العمل بشريط أمان أو سياج أو حواجز، حسب الاقتضاء، لمنع الوصول غير المصرح به إلى مواقع البناء
- حماية السلامة العامة من خلال تغطية الثقوب وتركيب حواجز الحماية على طول الممرات المؤقتة.

الحُفر الترابية والمحاجر[49]

سيتم الحصول على المواد المطلوبة لردم الموقع أو الردم أو إنشاء أعمال دائمة غير متوفرة من السطح من مناطق الحفر والمحاجر التي سيحددها المقاول، رهنا بموافقة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شركائه المنفذين.

يجب على المقاول الالتزام بالمعايير التالية عند تحديد مواقع الحفر والمحاجر المستعارة وتطويرها وتشغيلها وإعادة تطويرها:

- الحصول على جميع التصاريح اللازمة لحفر الاستعارة وعمليات المحاجر.
- حدد مواقع المحاجر بعيداً عن المستوطنات قدر الإمكان. ستنتج عمليات المحاجر ضوضاء وغباراً سيؤثر على السكان القريبين حتى لو تم فرض الضوابط.
- سياج ومواقع المحاجر الآمنة. تشكل وجوه المحاجر شديدة الانحدار خطراً على الناس والماشية.
- حدد موقع الحفر والمحاجر على بعد 100 متر على الأقل من المجاري المائية أو المساكن البشرية.
- إجراء فحص / مسح ما قبل التفجير، بالتشاور مع السكان / مالكي العقارات، قبل تشغيل المحجر، لتوثيق الحالة الحالية للمباني وتحديد أي هياكل أو مكونات أو محتويات حساسة. يجب استخدام ظروف الموقع ومعلومات الفحص لتصميم عملية التفجير لتجنب أي آثار على الممتلكات.
- حدد، إلى أقصى حد ممكن، حفر استعارة على أرض غير مستخدمة للزراعة وليست مشجرة.
- تجنب المناطق ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية المحلية وحدد مواقع الحفر التي تزيد مساحتها عن 25 متراً من مواقع المقابر.
- إخفاء، قدر الإمكان، الحفر من الطريق. يجب تصميم المحاجر وحفر الاستعارة لتقليل الندوب المرئية للمناظر الطبيعية.
- وضع خطة لإدارة حفر الاقتراض والمحاجر، بما في ذلك خطة لإعادة حفر الاستعارة ومواقع المحاجر إلى حالتها الأصلية قدر الإمكان

موقع مخيمات العمال

يجب على المقاول:

[49] يجب على المقاولين التفكير في إجراء عمليات استعارة على أساس الرغبة في الشراء الراغب في الشراء (المستأجر) لتجنب الاستحواذ غير الطوعي على الأرض.

- التشاور والتفاوض مع أصحاب المصلحة المحليين قبل اقتراح موقع لمعسكراته.
- تقديم المواقع المقترحة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ للموافقة عليها، بما في ذلك تبرير موقعها، بالإضافة إلى التدابير المقترحة للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية حول المخيم وتعزيز المنافع الاجتماعية.

تفكيك المخيمات ومواقع العمل والمحطة

يجب على المقاول:

- تنظيف مواقع البناء من أي معدات أو نفايات، والتأكد من خلو المواقع من التلوث.
- التخلص من أي معدات أو نفايات أو إعادة تدويرها بطريقة مناسبة وسليمة بيئياً.
- تسليم مواقع البناء إلى أصحابها الأصليين، مع مراعاة رغباتهم والتشريعات الوطنية.

2.7. الصحة والسلامة

سيتعاون المقاولون مع المقاولين الآخرين في تطبيق متطلبات الصحة والسلامة، عندما يعمل عمال من أكثر من مقاول واحد معاً في مكان واحد، دون المساس بمسؤولية كل طرف عن صحة وسلامة عامليهم.

الطقس القاسي وإغلاق المرفق

يجب على المقاول:

- تصميم وبناء هياكل أماكن العمل لتحمل العناصر المتوقعة للمنطقة وتعيين منطقة مخصصة للملاذ الآمن، إذا كان ذلك مناسباً.
- تطوير إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) لإغلاق المشروع أو العملية، بما في ذلك خطة الإخلاء.

المراحيض والاستحمام

يجب على المقاول:

- توفير مرافق مراحيض مناسبة (مراحيض ومناطق غسيل) لعدد الأشخاص المتوقع أن يعملوا في مواقع البناء، وإعطاء بدلات للمرافق المنفصلة، أو للإشارة إلى ما إذا كان مرفق المرحاض "قيد الاستخدام" أو "شاغر".
- تزويد مرافق المراحيض بإمدادات كافية من المياه الجارية الساخنة والباردة والصابون وأجهزة تجفيف الأيدي.
- عندما يتعرض العمال لمواد سامة عن طريق الابتلاع وقد يحدث تلوث للجلد، قم بتوفير مرافق للاستحمام وتغيير الملابس في الشوارع وملابس العمل والخروج منها.

إمدادات مياه الشرب

يجب على المقاول:

- توفير إمدادات كافية من مياه الشرب الصالحة للشرب من نافورة ذات نفاثة صاعدة أو بوسائل صحية لتجميع المياه لأغراض الشرب
- تأكد من أن المياه التي يتم توفيرها لمناطق إعداد الطعام أو لغرض النظافة الشخصية (الغسيل أو الاستحمام) تفي بمعايير جودة مياه الشرب

منطقة أكل نظيفة

يجب على المقاول:

- عندما يكون هناك احتمال للتعرض لمواد سامة عن طريق الابتلاع، اتخذ الترتيبات المناسبة لتوفير مناطق نظيفة لتناول الطعام حيث لا يتعرض العمال للمواد الخطرة أو الضارة

معدات الحماية الشخصية *(PPE)*

يجب على المقاول:

- تحديد وتوفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة للعمال والعاملين في المقاولين من الباطن وكذلك للزوار وتوفيرها بدون تكلفة، مما يوفر الحماية الكافية دون تكبد أي إزعاج غير ضروري للفرد
- تأكد من أن استخدام معدات الحماية الشخصية إلزامي.
- توفير التدريب الكافي على استخدام وتخزين وصيانة معدات الحماية الشخصية لعمالها وعمال مقاوليها من الباطن.
- صيانة معدات الحماية الشخصية بشكل صحيح، بما في ذلك التنظيف عند اتساخها واستبدالها عند تلفها أو تهالكها؛
- تحديد متطلبات معدات الحماية الشخصية المعيارية و / أو الخاصة بالمهمة بناءً على تحليل السلامة الوظيفية (JSA)؛
- مراعاة استخدام معدات الحماية الشخصية كملاذ أخير عندما يتعلق الأمر بالتحكم في المخاطر والوقاية منها، ودائماً قم بالإشارة إلى التسلسل الهرمي للتحكم في المخاطر عند التخطيط لعملية السلامة.

الضوضاء

يجب على المقاول اتخاذ التدابير المناسبة لتقليل تعرض العمال لضوضاء البناء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تجنب التعرض لمستوى ضوضاء أعلى من 85 ديسيبل (أ) لمدة تزيد عن 8 ساعات يومياً بدون حماية السمع. بالإضافة إلى ذلك، يجب عدم تعريض أي أذن غير محمية إلى ذروة مستوى ضغط الصوت (اللحظي) لأكثر من 140 ديسيبل (سي).

- يجب فرض استخدام حماية السمع بشكل فعال عندما يصل مستوى الصوت المكافئ الذي يزيد عن 8 ساعات إلى 85 ديسيبل (A)، أو تصل مستويات الصوت القصوى إلى 140 ديسيبل (C)، أو يصل متوسط المستوى الأقصى للصوت إلى 110 ديسيبل (A).
- توفير أجهزة حماية السمع قادرة على خفض مستويات الصوت في الأذن إلى 85 ديسيبل (أ) على الأكثر.
- قم بتقليل فترة أو مدّة التعرض "المسموح بها" بنسبة 50 بالمائة لكل زيادة قدرها 3 ديسيبل (أ) تزيد عن 85 ديسيبل (أ).
- إجراء فحوصات طبية دورية للسمع على العمال المعرضين لمستويات عالية من الضوضاء.
- قم بتدوير الموظفين للحد من التعرض الفردي لمستويات عالية.
- قم بتثبيت توهين صوتي عملي على معدات البناء، مثل كاتمات الصوت.
    - o استخدام ضواغط الهواء ومولدات الطاقة
    - o حافظ على جميع الآلات في حالة جيدة
    - o قم بتركيب معدات إسكات العادم على الجرافات، والضاغطات، والرافعات، والشاحنات القلابة، والحفارات، والممهدات، والشيولات، والكاشطات، والمجارف.
- وضع اللافتات في جميع المناطق التي يتجاوز فيها مستوى ضغط الصوت 85 ديسيبل (أ).
- أغلق المعدات عندما لا تكون قيد الاستخدام مباشرة
- تقديم إشعار مسبق لشاغلي المبنى إذا كان النشاط الذي يتضمن ضوضاء عالية المستوى قريباً جداً من المباني.

العمل في المجاري

يجب على المقاول:

- التأكد من وجود مشرف / ضابط السلامة في الموقع في جميع الأوقات.
- الإشراف والتحكم في جميع طرق الوصول إلى المجاري، والحفاظ على سجل لجميع العمال العاملين في الصرف الصحي، بما في ذلك أسماء العمال ووقت البدء ووقت الانتهاء،
- التحكم في الوصول إلى كل شبكة صرف صحي يتم العمل عليها، للتأكد من أن العمال الحاصلين على إذن كتابي محدد وتصريح عمل (PTW) في الأماكن الضيقة هم فقط من يمكنهم الدخول
- التأكد من أن: (1) جميع العاملين في المجاري على اتصال مستمر مع مراقب سلامة فوق الأرض في الجزء العلوي من فتحة التفتيش ومشرف السلامة؛ (2) يتوفر دائماً مستجيب إسعافات أولية مدرب في الموقع، مع سهولة الوصول إلى حقيبة الإسعافات الأولية والأكسجين؛ (3) لدى الطاقم الموجود فوق سطح الأرض وسائل إنقاذ عمال الصرف الصحي في حالة الطوارئ ونقل العمال المتضررين؛ (4) تم تحديد أقرب مرفق صحي جيد التجهيز وتقييم الوقت اللازم للوصول إليه.
- تدوير جميع العمال في المجاري بعد وردية واحدة
- تهوية المجاري بشكل صحيح والتأكد من خلو كل مجاري من أي غازات سامة وضارة أو أي

مخاطر أخرى قبل السماح بالوصول إليها.

- التأكد من أن جميع العمال الذين يدخلون الصرف الصحي مدربون بشكل صحيح فيما يتعلق بمخاطر العمل في المجاري وتدابير السلامة المطلوبة
- التأكد من أن جميع العمال الذين يدخلون المجاري أو الأماكن المحصورة الأخرى يرتدون معدات الوقاية الشخصية المناسبة، بما في ذلك: (1) للعمل فوق سطح الأرض: خرطوشة التنفس ذات الوجه الكامل، المعطف الذي يمكن التخلص منه / بشكل عام، أحذية السلامة مع غطاء قارب يمكن التخلص منه.) للعمل في الأرض العلوية؛ (2) للعمل تحت الأرض؛ جهاز تنفس ذاتياً، وحماية للعين (نظارات واقية)، وقبعة / خوذة صلبة، وقفازات، وزرة وغطاء للأحذية يمكن التخلص منها، وحزام أمان للجسم بالكامل، وشريان الحياة.
- توفير الوصول والخروج المناسبين لمجاري الصرف الصحي من خلال فتحات الصرف الصحي.
- قصر العمل في المجاري على النهار فقط. العمل في المجاري ليلا محظور.
- عدم السماح أبداً للعامل بالتواجد في المجاري بمفرده.
- توفير الإضاءة المناسبة داخل المجاري خلال ساعات العمل.
- تطعيم جميع العاملين في المجاري ضد الأمراض التي قد تصيبهم بسبب العمل في المجاري

الإسعافات الأولية والحوادث

يجب على المقاول:

- التأكد من توفر الإسعافات الأولية المؤهلة من قبل موظفين مؤهلين دائماً. يجب أن يسهل الوصول إلى محطات الإسعافات الأولية المجهزة بشكل مناسب في جميع أنحاء مكان العمل.
- تزويد العمال بواجبات الإنقاذ والإسعافات الأولية من خلال التدريب المخصص حتى لا يؤدي عن غير قصد إلى تفاقم التعرض والمخاطر الصحية لأنفسهم أو زملائهم في العمل. سيشمل التدريب مخاطر الإصابة بمسببات الأمراض المنقولة بالدم من خلال ملامسة سوائل الجسم والأنسجة.
- توفير محطات غسيل العين و / أو الاستحمام في حالات الطوارئ بالقرب من جميع محطات العمل حيث يكون الشطف الفوري بالماء هو استجابة الإسعافات الأولية الموصى بها
- توفير غرفة (غرف) إسعافات أولية مخصصة ومجهزة بشكل مناسب حيث يتطلب حجم العمل أو نوع النشاط الذي يتم تنفيذه ذلك.
- تجهيز محطات وغرف الإسعافات الأولية بالقفازات والعباءات والأقنعة للحماية من الاتصال المباشر بالدم وسوائل الجسم الأخرى.
- إتاحة إجراءات الطوارئ المكتوبة على نطاق واسع للتعامل مع حالات الصدمات أو الأمراض الخطيرة، بما في ذلك إجراءات نقل رعاية المرضى إلى منشأة طبية مناسبة.
- القيام فوراً بالإبلاغ عن جميع الحوادث العارضة التي قد تكون حوادث خطيرة مثل أعطال المعدات الرئيسية، أو الاتصال بخطوط الجهد العالي، أو التعرض للمواد الخطرة، أو الانزلاقات، أو الكهوف إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

- التحقيق الفوري في أي إصابة خطيرة أو مميتة أو مرض ناتج عن تقدم العمل من قبل المقاول، وتقديم تقرير شامل إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الأمراض المعدية

الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، هي الأمراض المعدية الأكثر إثارة للقلق بسبب تنقل اليد العاملة. مع الاعتراف بأنه من غير المحتمل أن يكون أي تدبير واحد فعالاً على المدى الطويل، يجب على المقاول تنفيذ مجموعة من التعديلات السلوكية والبيئية للتخفيف من الأمراض المعدية:

- إجراء حملات توعية وتثقيف واستشارات (IEC)، مرة كل شهرين على الأقل، موجهة إلى جميع موظفي موقع البناء (بما في ذلك جميع موظفي المقاول، وجميع المقاولين من الباطن من أي فئة، وموظفي الاستشاريين العاملين في الموقع، وسائقي الشاحنات وطاقمها إجراء عمليات التسليم إلى الموقع للأعمال والخدمات المنفذة بموجب العقد، فيما يتعلق بالمخاطر والأخطار والتأثيرات والسلوك المناسب لتجنب الأمراض المعدية.
- توفير الفحص النشط والتشخيص والاستشارة وإحالة العمال إلى برنامج وطني مخصص للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، (ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك) لجميع موظفي الموقع والعمالة.
- توفير الواقي الذكري أو الأنثوي لجميع موظفي الموقع والعاملين فيه، حسب الاقتضاء.
- توفير العلاج من خلال إدارة الحالة القياسية في مرافق الرعاية الصحية في الموقع أو المجتمع.
- ضمان الوصول الفوري إلى العلاج الطبي والسرية والرعاية المناسبة، لا سيما فيما يتعلق بالعمال المهاجرين.
- تعزيز التعاون مع السلطات المحلية لتعزيز وصول أسر العمال والمجتمع إلى خدمات الصحة العامة وضمان تحصين العمال ضد الأمراض الشائعة والمنتشرة محلياً.
- توفير التعليم الأساسي حول الظروف التي تسمح بانتشار الأمراض الأخرى مثل كوفيد-19 وحمى لاسا والكوليرا والإيبولا. يجب أن يشمل التدريب تعليم النظافة الصحية.
- منع المرض في المجتمعات المحلية المباشرة من خلال:
  - تنفيذ استراتيجية معلومات لتعزيز الاستشارة من شخص إلى شخص والتي تتناول العوامل النظامية التي يمكن أن تؤثر على السلوك الفردي بالإضافة إلى تعزيز الحماية الفردية وحماية الآخرين من العدوى، من خلال تشجيع استخدام الواقي الذكري
  - تدريب العاملين الصحيين على علاج الأمراض
  - إجراء برامج تحصين للعاملين في المجتمعات المحلية لتحسين الصحة والوقاية من العدوى
  - تقديم الخدمات الصحية
  - التعاقد مع مزود خدمة فيروس نقص المناعة البشرية ليكون متاحاً في الموقع

كوفيد -19[50]

في سياق جائحة كوفيد-19، يجب على المقاولين وضع وتنفيذ تدابير لمنع أو تقليل تفشي كوفيد-19، ووضع إجراءات تشير إلى ما يجب فعله إذا مرض العامل. يجب على المقاول:

- تقييم خصائص القوى العاملة، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من مشاكل صحية أساسية أو الذين قد يكونون في خطر
- التأكد من أن العمال لائقين للعمل، بما في ذلك اختبار درجة الحرارة ورفض دخول العمال المرضى
- ضع في اعتبارك طرقاً لتقليل الدخول / الخروج إلى الموقع أو مكان العمل، والحد من الاتصال بين العمال والمجتمع / عامة الناس
- تدريب العمال على النظافة والتدابير الوقائية الأخرى، وتنفيذ استراتيجية اتصال للحصول على تحديثات منتظمة حول القضايا ذات الصلة بكوفيد-19 وحالة العمال المتضررين
- معالجة العمال الذين أو يجب أن يكونوا معزولين بأنفسهم و / أو تظهر عليهم الأعراض
- تقييم المخاطر على استمرارية إمدادات الأدوية والمياه والوقود والأغذية ومعدات الحماية الشخصية، مع مراعاة سلاسل التوريد الدولية والوطنية والمحلية
- تقليل النفايات الطبية وتخزينها والتخلص منها
- ضبط ممارسات العمل لتقليل عدد العمال وزيادة التباعد الاجتماعي
- توسيع المرافق الصحية في الموقع مقارنة بالمستويات المعتادة، وتطوير العلاقات مع مرافق الرعاية الصحية المحلية وتنظيم علاج العمال المرضى
- بناء أماكن إقامة منفصلة للعمال، أو اجعل سكن عمال واحداً في منطقة أكثر عزلة، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مرافق الحجر الصحي والمعالجة، إذا لزم الأمر
- وضع نظام يجب اتباعه في حالة مرض العامل (باتباع إرشادات منظمة الصحة العالمية)
- تنفيذ استراتيجية اتصال مع المجتمع وقادة المجتمع والحكومة المحلية فيما يتعلق بقضايا كوفيد-19 على الموقع.

الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات

إن أفضل طريقة للحد من تأثير الأمراض المنقولة بالنواقل على صحة العمال على المدى الطويل هي تنفيذ تدخلات متنوعة تهدف إلى القضاء على العوامل التي تؤدي إلى المرض. يجب على المقاول، بالتعاون الوثيق مع سلطات صحة المجتمع، تنفيذ استراتيجية مكافحة متكاملة للبعوض والأمراض الأخرى التي تنقلها المفصليات والتي تشمل التدابير التالية:

- منع تكاثر اليرقات والبالغات من خلال التحسينات الصحية والقضاء على موائل التكاثر القريبة من المستوطنات البشرية
- إزالة المياه المحجوزة غير الصالحة للاستعمال
- زيادة سرعة المياه في القنوات الطبيعية والاصطناعية

[50] استنادًا إلى نموذج البنك الدولي بشأن إجراءات كوفيد-19 إجراءات إدارة العمل ، 16 أبريل 2020

- ضع في اعتبارك استخدام مبيدات الحشرات المتبقية على جدران السكن
- تنفيذ برامج متكاملة لمكافحة ناقلات الأمراض
- شجع على استخدام طارد الحشرات، والملابس، والشباك، وغيرها من الحواجز لمنع لدغات الحشرات
- استخدم عقاقير الوقاية الكيميائية من قبل العاملين غير المناعيين والتعاون مع مسؤولي الصحة العامة للمساعدة في القضاء على خزانات المرض
- مراقبة ومعالجة التجمعات السكانية المنتشرة والمهاجرة لمنع انتشار مستودعات الأمراض
- التعاون وتبادل الخدمات العينية مع برامج التحكم الأخرى في منطقة المشروع لتعظيم الآثار المفيدة
- تثقيف موظفي المشروع وسكان المنطقة حول المخاطر والوقاية والعلاج المتاح
- مراقبة المجتمعات خلال المواسم عالية الخطورة لاكتشاف الحالات ومعالجتها
- توزيع المواد التعليمية المناسبة
- اتبع إرشادات السلامة لتخزين ونقل وتوزيع مبيدات الآفات لتقليل احتمالية إساءة الاستخدام والانسكابات والتعرض البشري العرضي

2.8. السلامة على الطريق والسلامة المرورية

يجب على المقاول ضمان سلامة المرور من قبل جميع موظفي المشروع أثناء النزوح من وإلى مكان العمل، وأثناء تشغيل معدات المشروع على الطرق الخاصة أو العامة. يجب على المقاول اعتماد أفضل ممارسات سلامة النقل في جميع جوانب عمليات المشروع بهدف منع حوادث المرور وتقليل الإصابات التي يتعرض لها موظفو المشروع والجمهور، بما في ذلك:

- التأكيد على جوانب السلامة بين السائقين
- تحسين مهارات القيادة واشتراط ترخيص السائقين
- قم بإجراء تدريب على القيادة الدفاعية لجميع السائقين قبل بدء عملهم
- اعتماد حدود لمدة الرحلة وترتيب قوائم السائقين لتجنب الإرهاق
- تجنب الطرق والأوقات الخطرة في اليوم لتقليل مخاطر وقوع الحوادث
- استخدم أجهزة التحكم في السرعة (الحكام) على الشاحنات، ومراقبة تصرفات السائق عن بعد
- مطالبة السائقين والركاب بارتداء أحزمة الأمان، ومعاقبة المتخلفين عن السداد.
- قم بصيانة المركبات بانتظام واستخدام الأجزاء المعتمدة من الشركة المصنعة لتقليل الحوادث الخطيرة المحتملة الناتجة عن عطل في المعدات أو عطل سابق لأوانه.

عندما يساهم المشروع في إحداث تغييرات كبيرة في حركة المرور على طول الطرق الحالية، يجب على المقاول:

- ابدأ الأنشطة التي تؤثر على الطرق السريعة والطرق السريعة العامة، فقط بعد تشغيل جميع تدابير السلامة المرورية التي تتطلبها الأنشطة بشكل كامل.
- ترتيب تحويلات لتوفير طرق بديلة للنقل و / أو المشاة

- قلل من تفاعل المشاة مع مركبات البناء، لا سيما عند نقاط العبور إلى المدارس والأسواق وأي نقاط عبور حيوانات ذات أهمية، من خلال اللافتات المناسبة أو ممرات المشاة المهندسة أو أجهزة إبطاء حركة المرور.
- تنظيم فعاليات توعية هادفة بحوادث الطرق في جميع المدارس والمجتمعات الواقعة على جانب الطريق على بعد 150 متراً من خط وسط الطريق، والتي تغطي عبور الطريق الآمن، ومخاطر حوادث الطرق من الظروف الجوية وصلاحية السيارة للسير، والحمولة الزائدة ويقظة السائقين، والأخطار التي تشكلها المركبات المتوقفة والمعطلة، إلخ.
- تعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المسؤولة لتحسين اللافتات والرؤية والسلامة العامة للطرق، لا سيما على امتداد الامتدادات الواقعة بالقرب من المدارس أو المواقع الأخرى التي قد يتواجد فيها الأطفال.
- التعاون مع المجتمعات المحلية في التعليم حول سلامة المرور والمشاة (على سبيل المثال، حملات التوعية المدرسية).
- التنسيق مع المستجيبين لحالات الطوارئ لضمان تقديم الإسعافات الأولية المناسبة لجميع الأشخاص المتضررين في حالة وقوع حوادث.
- استخدم المواد من مصادر محلية، كلما أمكن ذلك، لتقليل مسافات النقل، وتحديد مواقع المرافق المرتبطة مثل معسكرات العمال بالقرب من مواقع المشروع.
- استخدم إجراءات مراقبة المرور الآمنة، بما في ذلك إشارات الطرق، والمخاريط المرورية، والحواجز القابلة للإزالة، وتحذير الأشخاص للتحذير من الظروف الخطرة.

2.9. الموروث الثقافي[51]

يجب على المقاول:

- تطوير واعتماد إجراء لإيجاد فرصة يحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة مواجهة تراث ثقافي غير معروف سابقاً، بما في ذلك:
  - تحديد ما إذا كان من المتوقع العثور على الموروث الثقافي، سواء أثناء البناء أو العمليات
  - تدريب أطقم البناء والمشرفين على اكتشاف الاكتشافات الأثرية المحتملة
  - الاحتفاظ بالسجلات والتأكد من تحقق الخبراء
  - تقديم تعليمات سلسلة الحضانة للاكتشافات المنقولة
  - إخطار قسم الآثار بوزارة الثقافة أو إحدى الجامعات المحلية للتقييم السريع واتخاذ الإجراءات
  - تحديد معايير واضحة لتوقفات العمل المؤقتة المحتملة اللازمة لحل سريع للمسائل المتعلقة بالاكتشافات.
- تجنب الضرر غير المباشر للتراث الثقافي الموجود، مثل التأثير على أعمال البناء من خلال الاهتزاز

[51] يجب توخي الحذر بشكل خاص عند فتح أو تشغيل المحاجر

2.10.حالات الطوارئ

يجب على المقاول:

- إنشاء والحفاظ على نظام التأهب والاستجابة للطوارئ، بالتعاون مع الأطراف الثالثة المناسبة وذات الصلة بما في ذلك تغطية: (1) الحالات الطارئة التي يمكن أن تؤثر على موظفي ومرافق المشروع الذي سيتم تمويله؛ (2) الحاجة إلى حماية صحة وسلامة العاملين في المشروع؛ (3) الحاجة إلى حماية صحة وسلامة المجتمعات المتضررة. يجب أن يشتمل نظام التأهب والاستجابة للطوارئ على ما يلي:
  - o تحديد سيناريوهات الطوارئ
  - o إجراءات محددة للاستجابة لحالات الطوارئ
  - o تدريب فرق الاستجابة للطوارئ
  - o أنظمة / بروتوكولات الاتصالات والاتصالات في حالات الطوارئ (بما في ذلك الاتصال بالمجتمعات المتأثرة عند الضرورة)
  - o إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية (الطوارئ، الصحة، البيئة)
  - o معدات ومرافق الطوارئ المتمركزة بشكل دائم (على سبيل المثال، محطات الإسعافات الأولية، ومعدات مكافحة الحرائق، ومعدات الاستجابة للانسكاب، ومعدات الحماية الشخصية لفرق الاستجابة للطوارئ)
  - o بروتوكولات لاستخدام معدات ومرافق الطوارئ
  - o تحديد واضح لطرق الإخلاء ونقاط التجمع
  - o تدريبات الطوارئ وتواترها بناءً على مستويات أو مستويات الطوارئ المعينة
  - o إجراءات إزالة التلوث ووسائل الشروع في التدابير العلاجية العاجلة لاحتواء والحد من التلوث داخل الحدود المادية لممتلكات وأصول المشروع إلى أقصى حد ممكن.

2.11. إشراك أصحاب المصلحة

كجزء من المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في المشروع[52]، سيتولى المقاول عملية مشاركة أصحاب المصلحة مع ممثلين من الأشخاص والمجتمعات المتأثرة مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، الكشف العام عن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (C-ESMP) الخاصة به. يجب على المقاول أيضاً الحفاظ على علاقات جيدة طوال فترة المشروع مع المجتمعات المحلية وسوف يعطي هذه المجتمعات إشعاراً مسبقاً بالخطط والجداول الزمنية لأنها قد تؤثر على السكان المحليين.

ستكون عملية إشراك أصحاب المصلحة قابلة للتطبيق أيضاً في حالة الاستحواذ على الأراضي المرتبطة بالتغييرات في بصمة الأنشطة.

[52] تم وصف العملية الشاملة لإشراك أصحاب المصلحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP)

2.12.إدارة القوى العاملة

تدفق العمالة

يجب على المقاول:

- إنشاء معسكرات للعمال عندما يكون توفير السكن غير كافٍ للعمال، بما في ذلك المقاولين من الباطن وموظفي الدعم المرتبطين بهم
- تحديد مواقع معسكرات العمال بعيداً عن المناطق الحساسة بيئياً
- بناء طرق إضافية / منفصلة إلى مواقع المشروع ومواقع معسكرات العمال
- تنظيم التنقل من المخيم إلى المشروع لتقليل حركة المرور
- التأكد من توصيل معسكر العمال والمرافق المرتبطة به بخزان للصرف الصحي أو أنظمة الصرف الصحي الأخرى المناسبة وذات السعة الكافية لعدد العمال والظروف المحلية
- تجنب تلوث مصادر المياه العذبة
- توفير فرص للعمال للعودة بانتظام إلى عائلاتهم
- توفير الفرص للعمال للاستفادة من فرص الترفيه بعيداً عن المجتمعات الريفية المضيفة
- التأكد من عدم توظيف الأطفال والقصر بشكل مباشر أو غير مباشر في المشروع، واحتفظ بالتسجيل وإثبات السن لجميع الموظفين في الموقع.
- دفع رواتب مناسبة للعمال لتقليل حافزهم على السرقة
- دفع الرواتب في حسابات العمال المصرفية بدلا من نقدا
- الحصول على مزيج مناسب من السلع المشتراة محلياً وغير محلي للسماح بفوائد المشروع المحلي مع تقليل مخاطر مزاحمة المستهلكين المحليين وزيادة الأسعار
- إنشاء مناطق ترفيهية خاضعة للإشراف في معسكرات العمال؛
- إنشاء برامج الوقاية من تعاطي المخدرات وإدارتها
- تعيين العمال من خلال مكاتب التوظيف، وتجنب التوظيف "عند البوابة" لتثبيط التدفق التلقائي للباحثين عن عمل
- تحديد مصدر إمداد المياه المصرح به وحظر الاستخدام من مصادر المجتمع الأخرى؛
- مقدمو خدمات منفصلون للمجتمع ومخيم العمال / موقع البناء؛
- وضع تدابير لتقليل استهلاك المياه والكهرباء؛
- توظيف السكان المحليين إلى أقصى حد ممكن؛
- وضع واعتماد خطة عمل للمساواة بين الجنسين لتعزيز نقل مهارات البناء إلى النساء المحليات، لتسهيل توظيفهن في موقع المشروع، بما في ذلك أهداف التدريب والتوظيف.

ظروف العمل

يجب على المقاول:

- تنفيذ التدابير والالتزامات المحددة في إجراءات إدارة العمل في المشروع.
- تزويد جميع العمال بشروط وأحكام تتوافق مع تشريعات العمل اليمنية، وعلى الأخص المرسوم

5/1995) واتفاقيات منظمة العمل الدولية المعمول بها بشأن ظروف مكان العمل.

- ضع عمليات مكان العمل للعاملين في المشروع للإبلاغ عن مواقف العمل التي يعتقدون أنها ليست آمنة أو صحية، ولإخراج أنفسهم من وضع العمل الذي لديهم مبرر معقول للاعتقاد بأنه يمثل خطراً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم. لن يُطلب من عمال المشروع الذين يبتعدون عن مثل هذه المواقف العودة إلى العمل حتى يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لتصحيح الوضع. لن يتم الانتقام من عمال المشروع أو التعرض لأي عمل انتقامي أو سلبي بسبب هذا الإبلاغ أو الإبعاد.
- تجنب جميع أشكال العمل الجبري أو الإجباري، أي جميع الأعمال أو الخدمات التي يتم فرضها على أي شخص تحت التهديد بالعقوبة والتي لم يتطوع الشخص من أجلها بمحض إرادته.

التأمين

يجب على المقاول:

- حماية صحة العمال المشاركين في الأنشطة الميدانية، كما هو مبين في الفصل العاشر من قانون العمل اليمني
- تعويض أي موظف عن الوفاة أو الإصابة

آلية التظلم للعمال

يجب على المقاول وضع آلية تظلم لعماله والعاملين لدى مقاوليه من الباطن بما يتناسب مع قوته العاملة. يجب أن تكون الآلية العامة للعاملين مختلفة عن آلية التظلم على مستوى المشروع الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP) للأفراد والمجتمعات المتضررة، ويجب أن تلتزم بالمبادئ التالية:

- توفير المعلومات. يجب إبلاغ جميع العمال بآلية التظلم في وقت تعيينهم، ويجب أن تكون التفاصيل حول كيفية عملها متاحة بسهولة، على سبيل المثال، مدرجة في وثائق العمال أو في لوحات الإعلانات.
- شفافية العملية. يجب أن يعرف العمال إلى من يمكنهم التوجه في حالة التظلم والدعم ومصادر المشورة المتاحة لهم. يجب أن يكون جميع المديرين التنفيذيين وكبار المديرين على دراية بإجراءات التظلم في مؤسستهم.
- ابقائها محدثة. يجب مراجعة العملية بانتظام وتحديثها باستمرار، على سبيل المثال، من خلال الرجوع إلى أي إرشادات قانونية جديدة أو تغييرات في العقود أو التمثيل.
- السرية. يجب أن تضمن العملية التعامل مع الشكوى بسرية. في حين أن الإجراءات قد تحدد أنه يجب تقديم الشكاوى أولاً إلى المدير المباشر للعمال، يجب أن يكون هناك أيضاً خيار رفع شكوى أولاً مع مدير بديل، على سبيل المثال، مدير الموارد البشرية (الموظفين).
- عدم القصاص. يجب أن تضمن الإجراءات أن أي عامل يقدم شكوى لن يتعرض لأي انتقام.
- جداول زمنية معقولة. يجب أن تتيح الإجراءات وقتاً للتحقيق في المظالم بشكل كامل، ولكن يجب أن تهدف إلى حلول سريعة. فكلما طالت مدة استمرار التظلم، كلما كان من الصعب على

كلا الجانبين العودة إلى طبيعته بعد ذلك. يجب تحديد حدود زمنية لكل مرحلة من مراحل العملية، على سبيل المثال، الحد الأقصى للوقت بين رفع التظلم وإعداد اجتماع للتحقيق فيها.

- حق الاستئناف. يجب أن يكون للعامل الحق في الاستئناف أمام البنك الدولي أو المحاكم الوطنية إذا لم يكن راضياً عن النتيجة الأولية.
- الحق في أن تكون مصحوبة. في أي اجتماعات أو جلسات استماع، يجب أن يكون للعامل الحق في أن يرافقه زميل أو صديق أو ممثل نقابي.
- الاستمرار في التسجيل. يجب الاحتفاظ بسجلات مكتوبة في جميع المراحل. يجب أن تكون الشكوى الأولية مكتوبة إن أمكن، مع الرد، وملاحظات أي اجتماعات والنتائج وأسباب النتائج. يجب تسجيل أي سجلات عن التقييم البيئي والاجتماعي بشكل منفصل وتحت أقصى درجات السرية.
- العلاقة مع الاتفاقات الجماعية. يجب أن تكون إجراءات التظلم متسقة مع أي اتفاقيات جماعية.
- العلاقة مع التنظيم. يجب أن تكون عمليات التظلم متوافقة مع قانون التوظيف الوطني.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين[53]

يجب على المقاول:

- توفير التدريب المتكرر وزيادة الوعي للقوى العاملة حول الامتناع عن السلوك غير المقبول تجاه أفراد المجتمع المحلي، وخاصة النساء
- إبلاغ العمال بالقوانين الوطنية التي تجعل التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جريمة يعاقب عليها القانون وتتم مقاضاته
- منع موظفيها من مبادلة أي أموال أو سلع أو خدمات أو أشياء أخرى ذات قيمة مقابل خدمات أو أنشطة جنسية، أو من التورط في أي أنشطة جنسية استغلالية أو مهينة لأي شخص.
- تطوير نظام لالتقاط الشكاوى / القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي في مكان العمل.
- تبني سياسة للتعاون مع وكالات إنفاذ القانون في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الحماية من عمالة الأطفال

يجب على المقاول:

- التحقق من أن أعمار العمال أكبر من 18 عاماً عند التوظيف
- استبعاد جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.
- مراجعة والاحتفاظ بنسخ من الوثائق التي يمكن التحقق منها والمتعلقة بعمر العمال

القواعد السلوكية

يجب على المقاول التأكد من إبلاغ جميع الموظفين، بمن فيهم المتعاقدون من الباطن، بقواعد السلوك

[53] أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطة للوقاية والاستجابة للإيذاء والاستغلال الجنسيين (SEA) والتحرش الجنسي (SH) للمشروع

التالية والتوقيع عليها:

مدونة قواعد السلوك لموظفي المقاول

نحن المقاول [أدخل اسم المقاول] وقعنا عقداً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل [أدخل وصفاً للأنشطة]. سيتم تنفيذ هذه الأنشطة في [أدخل الموقع والمواقع الأخرى حيث سيتم تنفيذ الأنشطة]. يتطلب عقدنا تنفيذ تدابير لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالأنشطة، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعد مدونة قواعد السلوك هذه جزءاً من إجراءاتنا للتعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالأنشطة. ينطبق هذا على جميع موظفينا، بما في ذلك العمال والموظفين الآخرين في جميع الأماكن التي يتم فيها تنفيذ الأنشطة. كما ينطبق أيضاً على موظفي كل مقاول من الباطن وأي أفراد آخرين يساعدوننا في تنفيذ الأنشطة. يشار إلى جميع هؤلاء الأشخاص باسم "موظفي المقاول" ويخضعون لمدونة قواعد السلوك هذه.

تحدد مدونة قواعد السلوك هذه السلوك ما نطلبه من جميع موظفي المقاول.

مكان العمل لدينا هو بيئة لا يتم فيها التسامح مع السلوك غير الآمن أو العدواني أو المسيء أو العنيف، وحيث يجب أن يشعر جميع الأشخاص بالراحة في إثارة القضايا أو المخاوف دون خوف من الانتقام.

السلوك المطلوب

يجب على موظفي المقاول:

1) القيام بواجباته بكفاءة واجتهاد؛
2) الامتثال لمدونة قواعد السلوك هذه وجميع القوانين واللوائح المعمول بها والمتطلبات الأخرى، بما في ذلك متطلبات حماية صحة وسلامة ورفاهية موظفي المقاول الآخرين وأي شخص آخر؛
3) الحفاظ على بيئة عمل آمنة بما في ذلك عن طريق:
4) التأكد من أن أماكن العمل والآلات والمعدات والعمليات الخاضعة لسيطرة كل شخص آمنة وخالية من المخاطر على الصحة؛
5) ارتداء معدات الحماية الشخصية المطلوبة؛
6) استخدام التدابير المناسبة المتعلقة بالمواد والعوامل الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية؛ و
7) اتباع إجراءات التشغيل الطارئة المعمول بها.
8) الإبلاغ عن مواقف العمل التي يعتقد أنها ليست آمنة أو صحية وإبعاد نفسه / نفسها عن موقف العمل الذي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل خطراً وشيكاً وخطيراً على حياته / صحته؛
9) معاملة الأشخاص الآخرين باحترام وعدم التمييز ضد مجموعات معينة مثل النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو العمال المهاجرين أو الأطفال؛
10) عدم التورط في أي شكل من أشكال التحرش الجنسي بما في ذلك المقدمات الجنسية غير المرغوب فيها، وطلبات الخدمات الجنسية، وأي سلوك لفظي أو جسدي آخر غير مرغوب فيه ذي طبيعة جنسية مع مقاول آخر أو موظفي صاحب العمل؛
11) عدم التورط في الاستغلال الجنسي، وهو ما يعني أي إساءة فعلية أو محاولة استغلال لموقف الضعف أو القوة التفاضلية أو الثقة، لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق الربح المادي أو الاجتماعي أو السياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر. في المشاريع التي يمولها البنك، يحدث الاستغلال الجنسي عند استخدام الوصول إلى السلع أو الأعمال أو

الاستشارات أو الخدمات غير الاستشارية أو الاستفادة منها لاستخراج مكاسب جنسية؛

12) عدم التورط في الاعتداء الجنسي، وهو ما يعني ممارسة الجنس مع شخص آخر لا يوافق. إنه انتهاك للسلامة الجسدية والاستقلالية الجنسية وهو أوسع من المفاهيم الضيقة "للاغتصاب"، خاصة لأنه (أ) قد يُرتكب بوسائل أخرى غير القوة أو العنف، و (ب) لا يستلزم بالضرورة الإيلاج.

13) عدم التورط في أي شكل من أشكال النشاط الجنسي مع الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، إلا في حالة الزواج الموجود مسبقاً؛

14) إكمال الدورات التدريبية ذات الصلة التي سيتم توفيرها والمتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية للعقد، بما في ذلك مسائل الصحة والسلامة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين (SEA)؛

15) الإبلاغ عن انتهاكات مدونة قواعد السلوك هذه؛ و

16) عدم الانتقام من أي شخص يبلغ عن انتهاكات لمدونة قواعد السلوك هذه، سواء لنا أو لصاحب العمل، أو يستخدم آلية التظلم الخاصة بموظفي المقاول أو آلية التظلم الخاصة بالمشروع.

إثارة المخاوف

إذا لاحظ أي شخص سلوكاً يعتقد أنه قد يمثل انتهاكاً لمدونة قواعد السلوك هذه، أو يتعلق به / بها، فيجب عليه / عليها إثارة المشكلة على الفور. يمكن القيام بذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

1) الاتصال بالفرد المعين من قبل المقاول [أدخل اسم جهة الاتصال)
2) كتابةً على هذا العنوان []
3) عبر الهاتف على []
4) شخصياً في []
5) الاتصال بـ [] للوصول إلى الخط الساخن للمقاول وترك رسالة (إن وجدت)

سيتم الحفاظ على سرية هوية الشخص، ما لم يكن الإبلاغ عن الادعاءات مكلفاً بموجب قانون الدولة. يمكن أيضاً تقديم شكاوى أو ادعاءات مجهولة المصدر وسيتم أخذها في الاعتبار الواجب والمناسب. نحن نتعامل بجدية مع جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك المحتمل وسنحقق ونتخذ الإجراء المناسب. سنقدم إحالات مباشرة لمقدمي الخدمة الذين قد يساعدون في دعم الشخص الذي تعرض للحادث المزعوم، حسب الاقتضاء.

لن يكون هناك انتقام من أي شخص يثير مخاوف بحسن نية بشأن أي سلوك محظور بموجب مدونة قواعد السلوك هذه. مثل هذا الانتقام سيكون انتهاكاً لمدونة قواعد السلوك هذه.

عواقب انتهاك مدونة السلوك

قد يؤدي أي انتهاك لقواعد السلوك هذه من قبل موظفي المقاول إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الإنهاء والإحالة المحتملة إلى السلطات القانونية.

لموظفي المقاول

لقد تلقيت نسخة من مدونة قواعد السلوك مكتوبة بلغة أفهمها. أفهم أنه إذا كان لدي أي أسئلة حول مدونة قواعد السلوك هذه، فيمكنني الاتصال بـ [أدخل اسم جهة الاتصال الخاصة بالمقاول الذي لديه خبرة ذات صلة في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي] لطلب توضيح.

اسم موظف المقاول: [أدخل الاسم]
التوقيع: _____
التاريخ: (يوم شهر سنة): _____

التوقيع بالتوقيع لممثل المقاول المفوض:

التوقيع: _____

التاريخ: (يوم شهر سنة): _____

يجب عرض نسخة من مدونة قواعد السلوك في مكان يسهل الوصول إليه من قبل المجتمع والمتأثرين بالمشروع. يجب أن تتوفر بلغات مفهومة للمجتمع المحلي وموظفي المقاول (بما في ذلك المقاولون من الباطن والعمال المياومون) والأشخاص المتضررين.]

2.13.إعداد التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

يجب على المقاول الإبلاغ عن الحوادث الرئيسية المتعلقة بالعمل أو الحوادث أو الخسائر في الأرواح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ ذي الصلة **في غضون 24 ساعة** من حدوثها.

يجب على المقاول مراقبة وحفظ السجلات والإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية التالية:

- السلامة: ساعات العمل، وإصابات الوقت الضائع (LTI)، وأيام العمل الضائعة، والحوادث القابلة للتسجيل، وتحليل السبب الجذري المقابل (حوادث الوقت الضائع، وحالات العلاج الطبي)، وحالات الإسعافات الأولية، واحتمالية عالية وشيك الوقوع، والأنشطة العلاجية والوقائية المطلوبة (على سبيل المثال، المراجعة تحليل السلامة الوظيفية، المعدات الجديدة أو المختلفة، التدريب على المهارات، وما إلى ذلك).
- الحوادث البيئية والحوادث الوشيكة: الحوادث البيئية والحوادث الوشيكة المحتملة العالية وكيف تم معالجتها وما هو معلق والدروس المستفادة.
- الأشغال الكبيرة: تلك التي تم تنفيذها وإنجازها، والتقدم مقابل جدول المشروع، وواجهات العمل الرئيسية (مجالات العمل)
- متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS): حوادث عدم الامتثال للتصاريح والقانون الوطني (عدم الامتثال القانوني) أو التزامات المشروع أو غيرها من متطلبات البيئة والصحة والسلامة.
- عمليات التفتيش والتدقيق على البيئة والصحة والسلامة والبيئة: من قبل المقاول ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين أو غيرهم - لتضمين التاريخ واسم المفتش أو المدقق والمواقع التي تمت زيارتها والسجلات التي تمت مراجعتها والنتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة.
- عمال: قائمة بالعاملين في كل موقع، وتأكيد التدريب على البيئة والصحة والسلامة، وبيان المنشأ (المغتربين، والمحليين، وغير المحليين)، والجنس، والعمر مع وجود دليل على عدم وجود عمالة أطفال، ومستوى المهارة (غير ماهر، ماهر، إشرافي، محترف، إداري) .
- التدريب على قضايا البيئة والصحة والسلامة: بما في ذلك التواريخ وعدد المتدربين والموضوعات.
- إدارة البصمة: تفاصيل أي عمل خارج الحدود أو التأثيرات الرئيسية خارج الموقع الناتجة عن البناء المستمر - لتشمل التاريخ والموقع والتأثيرات والإجراءات المتخذة.
- مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين: النقاط البارزة، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، والإفصاح عن المعلومات ونشرها - لتشمل تفصيلاً للنساء والرجال الذين تمت استشارتهم والمواضيع القادمة من مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، بما في ذلك الفئات الضعيفة (مثل المعوقين والمسنين والأطفال، إلخ).
- تفاصيل أي مخاطر أمنية: تفاصيل المخاطر التي قد يتعرض لها المقاول أثناء أداء عمله - قد تأتي التهديدات من أطراف ثالثة خارج المشروع.
- تظلمات العمال: التفاصيل بما في ذلك تاريخ الحدوث والتظلم وتاريخ تقديمه؛ الإجراءات المتخذة

والتواريخ؛ القرار (إن وجد) والتاريخ؛ والمتابعة التي لم تُتخذ بعد - ينبغي أن تشمل المظالم المدرجة تلك الواردة منذ التقرير السابق وتلك التي لم يتم حلها وقت إعداد هذا التقرير.

- شكاوى أصحاب المصلحة الخارجيين: التظلم وتاريخ تقديمه والإجراء (الإجراءات) المتخذة والتاريخ (التواريخ) والقرار (إن وجد) والتاريخ والمتابعة التي لم يتم اتخاذها - يجب أن تتضمن المظالم المدرجة تلك الواردة منذ التقرير السابق وتلك التي لم يتم حلها في وقت هذا التقرير. يجب أن تكون بيانات التظلم مصنفة حسب الجنس.
- تغييرات كبيرة في الممارسات البيئية والاجتماعية للمقاولين.
- إدارة القصور والأداء: الإجراءات المتخذة استجابة للإخطارات السابقة بالنقص أو الملاحظات المتعلقة بأداء البيئة والصحة والسلامة (ESHS) و / أو خطط الإجراءات التي يتعين اتخاذها ينبغي الاستمرار في إبلاغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بها حتى يقرر حل المشكلة بشكل مرض.

الملحق 6.

نموذج الشكاوى والمقترحا

استمارة توثيق ومتابعة شكاوى المستفيدين من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة

"Documenting and Monitoring Complaints Form of Beneficiaries of Yemen Integrated Urban Services Emergency Project"

الاسم الثلاثي للمستفيد: Beneficiary Name			
رقم البطاقة الشخصية: ID No.		**رقم الهاتف للمتابعة** Tel No. for follow up	
العنوان الدائم: Permanent Address			
اسم النشاط المنفذ (مركز/وحدة) Name of activity under implementation			
مكان تنفيذ النشاط: Place of activity under implementation	**القرية:** Village	**المديرية:** District	**المحافظة:** Governorate

نوع الشكوى Complaint Type	إدارية Administrative	فنية Technical	مالية Financial	أخرى Other

موضوع الشكوى:

Complaint Subject

الوضع الحالي: Current Situation			
أسباب المشكلة: Reason of the problem			
التاريخ: Date		**توقيع صاحب الشكوى:** Complainant Signature	

- الجهة التي يجب أن يقدم لها الشكوى:..UNOPS/Sana'a – Tel: 01 504914/915 - SMS:739888388 Email: GRM.yemen@unops.org .....

:The entity which the complaint should be forwarded to

-الرأي في جدية الشكوى:.....

Opinion on the seriousness of the complaint

-الجهة المحول لها الشكوى :.....

The complaint transferred to

- المدة الزمنية اللازمة للبت في الشكوى:.....

Time required for response

-مدى رضى المستفيد عن الاستجابة لحل شكواه:.....

Satisfaction of beneficiary in responding to his/her complaint

الإجراءات المتخذة : Action taken			
ما ترتب عليها من نتائج: The results of the action taken		**التاريخ:** Date	

اسم مستلم الشكوى ووظيفته: .....

Name of person received the complaint and his/her position

التاريخ Date : **.....** **توقيع الموظف المختص/**

Signature